

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 - قلمة -

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

2010/1001

11/330.071

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود ومؤسسات مالية

العنوان :

نور العولمة الاقتصادية في صناعة الأزمات المالية

الأستاذ المشرف :

د. صاوي مسعود

من إعداد الطالبات : اللات

- كشكار آمال

- خليفي جنات

- شارش فاطمة الزهراء

السنة الجامعية 2010/2009

الفصل الأول : العولمة الاقتصادية

01.....	تمهيد
02.....	المبحث الأول : ماهية العولمة
02.....	المطلب الأول : نشأة العولمة
04.....	المطلب الثاني : تعريف العولمة
07.....	المطلب الثالث : جوانب العولمة
09.....	المطلب الرابع : الأسباب التي أدت إلى ظهور العولمة
14.....	المبحث الثاني : ماهية العولمة الاقتصادية
14.....	المطلب الأول : خصائص العولمة الاقتصادية
17.....	المطلب الثاني : أنواع العولمة الاقتصادية
20.....	المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للعولمة الاقتصادية
22.....	المطلب الرابع : الاتجاهات المختلفة لإزاء العولمة الاقتصادية
24.....	المبحث الثالث : مؤسسات العولمة الاقتصادية
24.....	المطلب الأول : صندوق النقد الدولي
28.....	المطلب الثاني : البنك الدولي
31.....	المطلب الثالث : المنظمة العالمية للتجارة
36.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني : الأزمات المالية للعولمة

37.....	تمهيد
38.....	المبحث الأول : مفهوم الأزمات المالية
38.....	المطلب الأول : تعريف الأزمة المالية
39.....	المطلب الثاني : خصائص الأزمة المالية
40.....	المطلب الثالث : أسباب الأزمات المالية
41.....	المطلب الرابع : أهم الأزمات المالية
49.....	المبحث الثاني : آليات وإجراءات مواجهة الأزمات المالية
49.....	المطلب الأول : مؤشرات التنبؤ بوقوع الأزمات المالية
52.....	المطلب الثاني : آليات تنبؤ صندوق النقد الدولي بالأزمات المالية
54.....	المطلب الثالث : آليات مواجهة الأزمات

58.....	المطلب الرابع : كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل
63.....	المبحث الثالث : أثر العولمة على الأزمات المالية
63.....	المطلب الأول : أثر التدفقات والديون قصيرة الجل على الأزمات المالية
65.....	المطلب الثاني : أثر التدفقات الرأسمالية على الأزمات المالية
66.....	المطلب الثالث : أثر التحرير المالي على الأزمات المالية
69.....	خلاصة
	الفصل الثالث : دراسة حالة أزمة 2008 وعلاقتها بالعولمة المالية
70.....	تمهيد
71.....	المبحث الأول : أزمة 2008 : الأسباب والمراحل
71.....	المطلب الأول : نشأة الأزمة
75.....	المطلب الثاني : الأسباب الرئيسية للأزمة المالية الحالية
77.....	المطلب الثالث : خصائص الأزمة المالية الراهنة
79.....	المطلب الرابعة : مراحل تطور الأزمة العالمية الحالية
83.....	المبحث الثاني : انعكاسات الأزمة على اقتصاديات الدول والإجراءات المتخذة لمواجهتها
83.....	المطلب الأول : الملامح الرئيسية للأزمة المالية العالمية 2008
86.....	المطلب الثاني : انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول
100.....	المطلب الثالث : الإجراءات المتخذة من قبل الدول لمواجهة آثار الأزمة المالية
105.....	المطلب الرابع : الاقتصاد الإسلامي وضوابط الأمن
110.....	المبحث الثالث : علاقة الأزمة المالية الحالية بالعوامة المالية
110.....	المطلب الأول : تنامي ارتباط الأسواق المالية الدولية
111.....	المطلب الثاني : تزايد التعامل بالمشترقات المالية
114.....	المطلب الثالث : توسع نشاط البنوك في الاستثمارات الخطرة
116.....	خلاصة الفصل
	الخاتمة
	قائمة المراجع

قائمة الأشكال و الجداول :

1. قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
02	مراحل تطور مصطلح العولمة	01
09	الأسباب التي أدت إلى العولمة	02
17	خصائص العولمة الاقتصادية	03
56	آليات مواجهة الأزمات من طرف صندوق النقد الدولي	04
73	مخطط الأزمة المالية على شكل حلقة مفرغة	05
74	الإطار النظري للأزمة المالية العالمية	06
87	تقلبات قيمة السهم بالأسواق المالية	
88	تطورات التجارة العالمية والإنتاج الصناعي	07
89	تطورات معدلات التوظيف في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومنطقة اليورو	08
90	تقلبات أسعار الصرف	09

2. قائمة الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
50	المصنف الأول	01
51	المصنف الثاني	02
92	تطور رصيد الحساب الجاري والرصيد اجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة	03
93	معدلات النمو في السيولة النقدية المحلية في الاقتصاد الجزائري 2007-200	04

يعتبر ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة ، نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى.

فمرحلة نهاية القرن العشرين تعتبر منعطفًا في مسيرة وحركية النظام الاقتصادي العالمي : لأنها تحمل تحولات غامضة تمس كل الدول غنية وفقيرة ، متقدمة ومنخفضة ، فأصبح العالم الاقتصادي الراهن لا يعترف بالاقتصاديات الصغيرة والمجزئة خاصة الوقت الذي تجري فيه التحولات باتجاه العولمة الاقتصادية التي أصبح موضوعها يستحوذ على جزء كبير من الاهتمام في الوقت الراهن.

وتعتبر العولمة ظاهرة مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من أوجهها المتعددة ومن ثمة خضوع العالم لقوة ديناميكية تجعله سوق عالمية واحدة تخترق الحدود الجغرافية بين الدول مما جعل الاندماج في سياق العولمة ضرورة حتمية ولكن الاندماج انفراديا قد يؤدي إلى آثار محتملة قد تكون سلبا أكثر منها إيجابية .

ولعل من الملاحظ أنه إذا كان عقد السبعينات شهد بداية قوية نحو تكوين نظام اقتصادي جديد ، فأزمة التضخم الركودي التي أصابت النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال النصف الثاني من السبعينات واستمرت إلى النصف الثاني من الثمانينات وما نتج عنها من احتكاكات دولية جديدة للإنتاج والتسويق أدت إلى إدخال قواعد جديدة على النظام الاقتصادي الدولي حركاتها ، طرح الدول النامية في السبيل إلى وهم .

فانطلاقًا من سنوات الثمانينات شهد العالم حركة واسعة الاتجاه تحرير حركة رؤوس الأموال التي عرفت تطورًا وانتشارًا كبيرًا ساهمت فيه موجة كاملة من العولمة والتطور التكنولوجي باعتبار رأس المال أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموماً والبلدان النامية بشكل خاص حيث تساقطت الحواجز الواحد تلو الآخر أمام حركة رأس المال في الوقت الذي يعد فيه أمام البلدان النامية بديل آخر لفتح اقتصادها لرأس المال الأجنبي وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر لتمويل وتنمية الاقتصاد المحلي .

ولعل التأمل في التغيرات والتحولات التي تبلورت منذ بداية التسعينات عن وجه الخصوص تشير كلها إلى أن هناك مجموعة من العوامل والقوى الدافعة تعمل على تشكيل وتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في خصائصه و سمائه عن تلك الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة من قبل .

فقد تميزت هذه المرحلة بمجموعة من العوامل (خصوصا إنشاء منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة التي أصبحت السمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد . ومهما كانت حقيقة وطبيعة العولمة فإن فرصها كثيرة ومتنوعة وبالإمكان استغلالها لتحقيق أهداف محلية فالعولمة تحمل في طياتها فرصا كبيرة بتزايد التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية عندما تجد الجهاز الإنتاجي المحلي غير قادر على استيعابها تسبب اختلالا مزمنيا في ميزان المدفوعات كما حدث في- المكسيك وبلدان جنوب شرق آسيا- مما يدفع بهذه الدول للجوء إلى صندوق النقد الدولي باعتباره المؤسسة الدولية المؤهلة لمعالجة هذه الاختلالات .

وبعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة استجابة وتأثيرا بهذه التغيرات العالمية وبخاصة العولمة المالية وتداعياتها والتي تمثلت أهم ملامحها في مجموعة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية العالمية والتي كان من صدارتها الاتجاه المتزايد نحو تحرير نشاط المصرفي من القيود وإزالة المعوقات التنظيمية والنشريعة التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية والمالية وتعمد بالآفاق

ولقد انعكست هذه التطورات التي شهدتها الساحة المصرفية العالمية على الاقتصاد العالمي الذي شهد أزمة مالية خطيرة بدأت سنة 2007 بسوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية ثم تحولت سنة 2008 إلى أزمة مالية عالمية ، وساهمت متغيرات العولمة المالية في سرعة انتقالها إلى باقي أرجاء العالم .

إشكالية الدراسة :

انطلاقاً مما تقدم فإننا نرى أن موضوع بحثنا يتطلب الإلمام به من كافة جوانبه طرح الإشكالية الرئيسية

التالية :

- ما هي التأثيرات المحتملة للعولمة الاقتصادية في صناعة الأزمات المالية بصفة عامة و الأزمة المالية الحانية بصفة

خاصة ؟ وفيما تبرز تحديات الدول للخروج منها و تفاديها ؟

وهدف معالجة الإشكالية والسيطرة على جوانب الموضوع ارتأينا بجزئية الإشكالية الأساسية بصياغة مجموعة من

الأسئلة الفرعية هي :

1. ما هي العولمة الاقتصادية وفيما تتجلى وما هي أسباب وعوامل بروز هذه الظاهرة ومتى نشأت ؟

2. ما المقصود بالأزمات المالية ؟

3. ما مدى تأثير تحرير حركة رؤوس الأموال والتدفقات الرأسمالية المختلفة على الأسواق الناشئة ؟

4. ما هي العلاقة بين كل من التدفقات الرأسمالية ، التحرير المصرفي والأزمات المالية ؟

5. إلى أي مدى تساهم العولمة المالية في صناعة الأزمة المالية العالمية ؟

فرضيات الدراسة :

على ضوء ما تقدم وأملاً في تحقيق هذه الدراسة يمكن وضع مجموعة من الفرضيات :

في إطار معالجة الإشكالية العامة ، ومحاولة للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نختير صحة الفرضيات

التالية :

لدراسة الموضوع وتحليل الإشكالية ومعالجتها اعتمدنا في بحثنا على الفرضيات التالية :

1. العولمة الاقتصادية هي زيادة درجة الترابط والاندماج بين الأسواق ، فهي تسمح بزيادة القدرة الاختيارية بين المنتجات في أي وقت ومن أي مكان ، وقد ساهمت في ظهورها التطورات والتغيرات الاقتصادية الحديثة مثل المؤسسات الاقتصادية الدولية .
2. الأزمات المالية هي تدهور النظام المالي والمصرفي والذي من شأنه زعزعة الاستقرار الاقتصادي ومن ثمّة تعكس آثاره على مختلف القطاعات .
3. إن تحرير حركة رؤوس الأموال والتدفقات الرأسمالية ساهمت في انتقال عدوى الأزمات المالية مما أدى إلى تأثيرها على اقتصاديات الدول .
4. تشابك الأسواق المالية الدولية في ظل العولمة انعكس على ظهور الأزمات المالية و تحولها إلى أزمات عالمية و تأثيرها على اقتصاديات الدول.

دوافع اختيار الدراسة :

إن الدوافع التي أدت بنا لدراسة هذا الموضوع عديدة أهمها :

1. الأهمية البالغة التي تحتلها هذه الدراسة لدى المختصين و الباحثين في ميدان علم الاقتصاد.
2. معالجة الموضوع قليلا ما تطرقت إليه البحوث الاقتصادية رغم آثاره على المكونات الاقتصادية الكبرى، وهو ما يحكسه النقص في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، خاصة فيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية الحالية .
3. إشباع فضولنا بتناول هذه الدراسة لأنها تدخل ضمن اهتماماتنا الخاصة المتعلقة بالاقتصاد .

أهداف الدراسة :

أما أهداف الدراسة التي نريد تحقيقها فهي :

1. محاولة تحديد مفهوم العولمة كظاهرة اقتصادية ، من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للظاهرة وأهم الخصائص المميزة لها.
2. معرفة الجوانب الرئيسية للأزمات المالية من تعاريف منهجية وأهم الأنواع المتداولة.
3. التعرف على دور العولمة الاقتصادية في صناعة الأزمات المالية من خلال المؤسسات المالية عبر تحديد الأنشطة والعمليات التي تستغل من قبل الدول المتقدمة .
4. التعرف على خطورة الأزمات المالية من خلال عرض أهم الآثار المترتبة عنها ، خاصة آثارها على الصعيد العالمي ، والتعرف على طرق التنبؤ والوقاية والمواجهة ، من خلال التعرف على الركائز والمعالم الأساسية لمواجهة هذه الظاهرة وكيف عالجها المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية .
5. محاولة معرفة الأساليب والكيفيات التي تعمل بها العولمة الاقتصادية لانتشار الأزمات المالية في الدول النامية وإبقائها تابعة للدول المتقدمة.
6. معرفة أسباب الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول و إبراز أهم الجهود الدولية المبذولة لمواجهتها .
7. محاولة معرفة العلاقة بين العولمة المالية والأزمة العالمية الحالية .

أهمية الدراسة : تتجلى أهمية البحث من حيث :

1. الموضوع يتناول ظاهرة خطيرة كانت ولا تزال لها آثار على الاقتصاد والمجتمع .

2. اهتمام المجتمع الدولي وخاصة الدول النامية التي أصبحت تولي عناية ملحوظة لمختلف الموضوعات المتعلقة بالعملة الاقتصادية ، وموضوعات الأزمات المالية ، تنفاذي أو التقليل من آثار هذه الأزمة ومحاولة التنبؤ بما قبل وقوعها .
 3. تعتبر الأزمات المالية من المواضيع والدراسات التي نالت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة ، وتم تسليط الضوء على مخاطرها وآثارها السلبية على اقتصاديات الدول ، وبالتالي السعي إلى تفاديها والحد من آثارها السلبية .
 4. موضوع العملة الاقتصادية له أهمية كبيرة حيث تستمد هذه الأهمية من خلال علاقتها بمختلف الموضوعات التي فرضت نفسها على مجتمعات الدول ؛ سواء كانت غنية أو فقيرة أو متقدمة أو متخلفة .
 5. في ظل العملة ونمو فعالية الأسواق المالية الدولية أصبح من السهل انتقال الأزمات المالية بين الدول المختلفة .
- 7 صعوبات الدراسة : يمكن الإشارة إلى أهم الصعوبات والمتمثلة في مشكلة نقص المادة العلمية في جانب الأزمات المالية ؛ وخاصة الحالية خصوصا أن الدراسات التي تناولت هذا الجانب قليلة ومحدودة ، بالإضافة إلى ندرة الدراسات التي تربط ظاهرة العملة الاقتصادية بالأزمات المالية بشكل واضح ومميز.
- منهج الدراسة : انطلاقا من تحديد الموضوع و نوعه هو الذي يحدد نوع المنهج المتبع ، فقد اعتمدنا في معالجة هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي من اجل توظيف التعاريف وجمع المعلومات حول ظاهرة العملة الاقتصادية والأزمات المالية ، وتحديد مفهوم كل منهما من حيث المستوى النظري ، بالإضافة إلى محاولة معرفة أسباب ظهور العملة الاقتصادية وآثارها وطرق مكافحتها . كما استخدمنا المنهج التاريخي

من أجل عرض بعض النماذج والشواهد من أجل الاستنباط أو القياس عليها ومحاولة الاستفادة من طرق التعامل لكل دولة الخروج للاستفادة والتفادي من الوقوع في مثل هذا النوع من الأزمات.

خطة الدراسة : للإمام بجوانب الموضوع فمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتنتهي بخاتمة:

في الفصل الأول : تناول دراسة ظاهرة العولمة الاقتصادية ولكي نوضح كافة جوانبها قسمناه إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ماهية العولمة ، وذلك من خلال التطرق إلى الجذور التاريخية للظاهرة ، وأهم مفاهيم العولمة وأهم جوانبها وأيضاً الأسباب التي أدت إلى انتشارها .

المبحث الثاني : ماهية العولمة الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق إلى الجذور التاريخية للظاهرة ، وأهم مفاهيم العولمة وأهم جوانبها وأيضاً الأسباب التي أدت إلى انتشارها .

المبحث الثاني : ماهية العولمة الاقتصادية وذلك من خلال التطرق على الخصائص والأنواع والأسباب والاتجاهات المختلفة لهذه الظاهرة .

أما المبحث الثالث : مؤسسات العولمة الاقتصادية ، فننتطرق من خلاله إلى كل من صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة التجارة العالمية .

في الفصل الثاني نتناول دراسة الأزمات المالية ولكي نوضح كافة جوانبها قسمناه إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ماهية الأزمات المالية ، وذلك من خلال التطرق إلى المفهوم ، الخصائص والأسباب وأهم أنواعها .

المبحث الثاني : آليات وإجراءات مواجهة الأزمات المالية ، وذلك من خلال التطرق إلى مؤشرات وآليات التنبؤ بالأزمات المالية، آليات مواجهتها ثم تطرقنا إلى معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل .

الفصل الأول : العولمة الاقتصادية

تمهيد :

لقد شاع استخدام مصطلح العولمة وانتشر على نطاق واسع في أواخر القرن العشرين بالنظر إلى التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها هذه الفترة ، ولكن رغم الانتشار الواسع لها فإن تحديد مضمونها ومفهومها ليس بالمر الهين وذلك لأن العولمة تعتبر في الواقع ظاهرة ليست بالضرورة جديدة بقدر ما هي متجددة وذلك بالنظر إلى منطلقات الفكر الرأسمالي الكلاسيكي الداعي إلى التحرير الاقتصادي الشامل.

ثم إن الصعوبة في تعريف العولمة تعود من جهة أخرى إلى طبيعة التأثير متعدد الأبعاد الذي تمارسه على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الحكومات والدول .

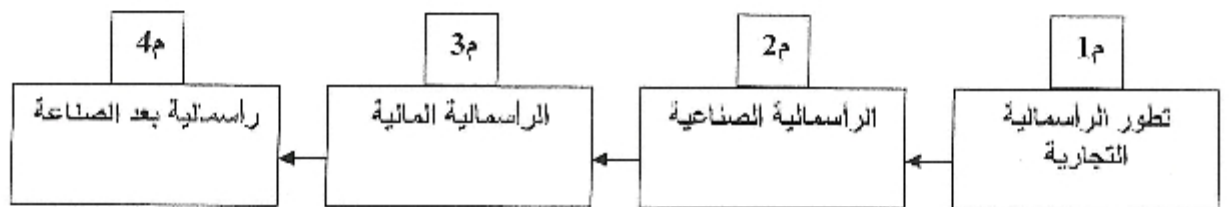
المبحث الأول : ماهية العولمة

لقد أصبحت العولمة أكثر الكلمات استخداما في الأدبيات المعاصرة ، حيث تعد من أكثر القضايا التي اختلف حولها المتخصصون أيا كان تخصصهم ، وأضحت المباحس الوحيد في المجتمعات المعاصرة . فقد تعددت التعاريف والتسميات بشأنها واختلفت الآراء في مراحل تطورها وأسباب ظهورها ، وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هنا .

المطلب الأول : نشأة العولمة

بدا العالم مشغولا في السنين الأخيرة بمفهوم العولمة كظاهرة متميزة ، إذ تعتبر من أكثر المصطلحات استخداما في عصرنا الحاضر ، بل أكثر قضايا العصر المثارة على نطاق العالم . فالعولمة لم تظهر فجأة، ولم تأت من فراغ ، قد يكون ما حدث هو اتساع نطاقها والتركيز عليها ومحاولة فرضها . ويعتقد زمرة من الاقتصاديين أن العولمة ليست أمرا بدعا في المجال الاقتصادي ، فقد مرت بعدة مراحل وهذا ما يظهره الشكل التالي :

شكل (1) : مراحل تطور مصطلح العولمة



المصدر : تم إعداد الشكل بالاستناد إلى :

- عاطف السيد ،العولمة في ميزان الفكر" دراسة تحليلية" ، مطبعة الانتصار، الاسكندرية ،مصر ،2001 ، ص14.

- محمد علي حوات، العرب والعولمة: شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2002 ،

ص ص (11-12).

ويمكن توضيح هذه المراحل من خلال⁽¹⁾ :

1. مرحلة تطور الرأسمالية التجارية: نظرا للدور الحاسم الذي لعبته التجارة وطبقة من التجار المشتغلين بالتجارة البعيدة، أمكن تسميتها بالرأسمالية التجارية ، وقد بدأ نشاط هؤلاء التجار بالاستيراد من خارج أوروبا السلع التي يرغبها ويهواها الملوك والأمراء ، وكان سادة المجتمعات الأوروبية في ذلك الوقت يستوردون الأخشاب الثمينة والذهب من إفريقيا ، الصين، الهند، جنوب آسيا، وعن طريق مصر.
2. الرأسمالية الصناعية: ظهرت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث لعبت الصناعة دورا حاسما في تطور المجتمعات الأوروبية، أهم إنجازات هذه المرحلة هو استبدال القوة العضلية الإنسانية والحيوانية بقوة الآلة التي تطورت ودفعت إنتاجية العمل خاصة في ميادين إنتاج الصلب والنسيج والطاقة.
3. الرأسمالية المالية (1850 – 1914) : حيث لعبت المؤسسات المالية مصدر التمويل لقطاع الصناعة وغيره، فقد نشطت بنوك الأعمال التي كانت تحقق أرباحا طائلة من خلال تأسيس المشروعات، وإصدار الأوراق المالية ومنح القروض للدولة ورجال الصناعة والأعمال، وهكذا صارت الرأسمالية تعيش جزئيا من توظيف رأس المال أكثر من استثماره.
4. رأسمالية بعد الصناعة أو الثورة التكنولوجية : وهي التي بدأت ترسخ أكثر في نهاية الحرب العالمية الثانية وتميزت هذه المرحلة بالتطور في مجال البحث العلمي التطبيقي في التنمية الاقتصادية، وبدأت الثورة التكنولوجية الحديثة، مع لا يزال الطاقة الذرية الإنسان باستخدام العقول الإلكترونية في تسهيل عملية الإنتاج. وفي هذه المرحلة المتقدمة من تطور الرأسمالية تندرج العولمة باعتبارها مظاهر اقتصادية واجتماعية وسياسية لإنجازات علمية وتكنولوجية.

(1) - محمد علي حوات ، العرب والعولمة : شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي : القاهرة، 2002، ص(12،09).

لقد كان من شأن تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة ، وذبوع الكتابات المعنية بدراساتها ، أن تعددت وتبوعت التعريفات التي قدمت لمفهوم العولمة خاصة وأنها تتأثر أساسا بالحيارات الباحثين الإيديولوجية ، واتجاهاتهم بزاء العولمة رفضا أو قبولا ، فكما يقول كل من بول هيرست Paul Hurst وغراهام تومبسون Thompson Graham : ' فإن أوهام العولمة هي أكثر بكثير من حقائقها ' (1) وهو الأمر الذي جعل البعض يتحدث ليس عن عولمة واحدة بل عن عولمات.

وفيما يلي بعض الاتجاهات الرئيسية السائدة بصدد تعريف العولمة.

1. تعريف العولمة كظاهرة متعددة الأبعاد (2) :

- إسماعيل صيري عبد الله : " التداخل الواضح لأموال الاقتصاد والسياسة والثقافة و الاجتماع والسلوك دون اعتماد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الإلتواء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية "
- محمد عابد الجابري : " العولمة نظام ذو أبعاد تتجاوز نطاق الاقتصاد لتشمل مجالات السياسة والفكر ، وهي تشير إلى محاولة تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه ، وهو الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان العالم أجمع "

(1)-عبد المصنف حسين رشوان: العولمة وآثارها: رؤية تحليلية إضافية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص15.
 (2)-عماد بونس، العولمة : تاريخ -أبعاد ومؤثرات على العالم العربي- بحث في التاريخ السياسي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، ص ص (47-48).

1. تعريف العولمة كظاهرة انكماش العالم⁽¹⁾ :

- دونالد روبرتسون Ronald Robertson : " هي انضغاط الزمان والمكان على مستوى العالم ، وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط ، بمعنى تراجع أثر الفواصل المكانية أو الزمنية على التعامل الدولي".
- Smith & Baliys : " عملية الترابط المتزايد فيما بين المجتمعات ، بحيث أن الأحداث التي تقع في مكان ما من العالم تكون لها -على نحو متزايد- انعكاسات على شعوب ومجتمعات نائية عنها".

2. تعريف العولمة كظاهرة الحدائة⁽²⁾ :

- أنتوني جيدنز Anthony Giddens : " مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحدائة ، تتكشف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي ، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج ، ويتم فيها ربط اقليمي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية".

4. تعريف العولمة كهيمنة عالمية⁽³⁾ :

- ممدوح محمود منصور : " هي عملية مداراة إرادية ، تستهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي ، الإفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور المائل في تكنولوجيا الاتصال والمواصلات ، و زيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل ، وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة ، في تحقيق الهيمنة العالمية".

(1)-ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم الظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003 ،

صص(12-13) .

(2)-نفس المرجع، ص 15.

(3) عماد بولس، مرجع سابق، ص 50.

1. تعريف العولمة كظاهرة تدويل⁽¹⁾ :

- رمزي زكي : " المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي العالمي الذي تسعى فيه دول المركز إلى إزالة كل العقبات والقيود ، التي تحول دون اقتحام السلع ورؤوس الأموال داخل حدودها الوطنية باعتبارها ضرورة أساسية لاستمرار تراكم رأس المال "

- Holm et Sorensen : " العولمة هي تكثيف للعلاقات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية عبر الحدود "

وعرفها صندوق النقد الدولي : " تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود ، والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا "⁽²⁾.

وعرفتها اللجنة الأوروبية : " بأنها العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد ، بسبب ديناميكيات التجارة في السلع و الخدمات وتدفق رأس المال والتكنولوجيا ، وهي ليست ظاهرة جديدة ، ولكنها استمرارية للتطورات التي تتابعت لفترة طويلة من الزمن "⁽³⁾.

(1) - إكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي : العولمة والتكتلات الإقليمية البدلية، عربية للطباعة والنشر، بيروت ، ط1، 2002، ص ص (124- 125).

(2) - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، النوار الخامعة ، الاسكندرية ، مصر، 2002-2003، ص ص (3- 5).

(3) - منسوخ محمود منصور ، مرجع سابق، ص 11.

لقد كانت العولمة أساسا عولمة اقتصادية ثم اتسعت إلى الصناعة والسياسة والثقافة... فهي في حقيقتها و واقعها ومضمونها ظاهرة ذات طابع حركي ديناميكي ، ظاهرة متكاملة الجوانب والأبعاد ، تعبر عن حالة في تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره ، فالعولمة لها مجالات متعددة ذات أبعاد متشابهة، كما يلي :

- الجانب الاقتصادي⁽¹⁾ : يقوم البعد أو الجانب الاقتصادي للعولمة على مبدأ حرية التجارة الدولية والتي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق ، وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض وقد تنامي هذا التيار مع تزامن حركة لخصوية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة ، وتصعد نظم الإنتاج في اقتصاديات دول التخطيط المركزي ونحوها إلى اقتصاد السوق.

وهذه التحليات تبرز بوجه خاص من خلال كل التكتلات الاقتصادية العالمية ، ونشاط الشركات الدولية النشاط ، والمؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي وغيره.

- الجانب السياسي⁽²⁾ : وهو جانب الحرية الديمقراطية ، فالعالم المعاصر يشهد تطورا ديمقراطيا يتجلى في تطبيقات متعددة في دول كثيرة بما فيها بعض الدول النامية ، حيث هوى النظام الحزبي الواحد في بعض الدول وأخذت بتعدد الأحزاب وأتاحت لها حرية العمل الوطني عن طريق تعميق الديمقراطية. كما لوحظ نمو ونشاط المنظمات الدولية غير الحكومية التي تركز اهتماماتها على قضايا ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان وتحقيق السلام وفي طليعتها منظمة العفو الدولية.

(1)-محسن أحمد الحضري، العولمة : مقدمة في فكر اقتصاد وإدارة عصر اللادولة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر ، ط1 : 2000 ، صر20.

(2)-عاطف السيد ، العولمة في ميزان الفكر 'دراسة تحليلية' ، مطبعة الانتصار، الاسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص ص (57- 59) .

ومن أبرز التحليلات السياسية للعولمة سقوط الشمولية والسلطوية والتوجه إلى الديمقراطية والتعددية السياسية ، واحترام حقوق الإنسان.

- الجانب الاجتماعي⁽¹⁾ : إن العالم في تطوره وتحوله بفعل ظاهرة العولمة يتجه إلى كونية جديدة، كونية تفوق كافة الأشكال التقليدية المعروفة . فقد دفعت العولمة إلى إيجاد مجتمع يستوعب كل البشر ، بدون فروق وعنصرية بغيضة . كما أنها تدعو إلى التكيف مع البيئة .

ويثور نقاش صاحب حول عولمة الأخلاق والقيم خاصة عند إدماج عناصر قيمة وتقييمية جديدة فيها توضع الأخلاق والديانات موضع التساؤل.

- الجانب الثقافي⁽²⁾ : تمثل العولمة تحديا ثقافيا غير مسبوق ، تحديا ذا طابع ارتقائي خاص قائم على الاحتياج الثقافي، حيث أصبحت الثقافة العالمية قوة توسعية نافذة إلى داخل كل وطن وكل دولة و كل شعب ، فهناك اتجاه لصياغة ثقافة عالمية تفرض أنماط تفكير ومسلك في الحياة وفي الغذاء ، ويتم هذا عن طريق تغيير برامج التعليم ، وإضعاف جوانب الثقافة الوطنية بحيث يصبح القطب الرأسمالي هو المثل الأعلى.

- الجانب التكنولوجي⁽³⁾ : ارتبط مصطلح العولمة أشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة، والتي تكسح العالم منذ بداية التسعينات ، فالثورة العلمية والتكنولوجية هي التي جعلت العالم أكثر اندماجا وهي التي سهلت وعجلت حركة الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والمعلومات والخدمات ، وقد ساهمت في ذلك العولمة الاتصالية والتي أكثر ما تبرز من خلال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية وبصورة أكثر عمقا من خلال شبكة الانترنت التي تربط البشر في كافة أنحاء المعمورة.

(1)- محسن احمد الخضيرى ، مرجع سابق ، ص ص (24- 26).

(2)- إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق : ص 127 .

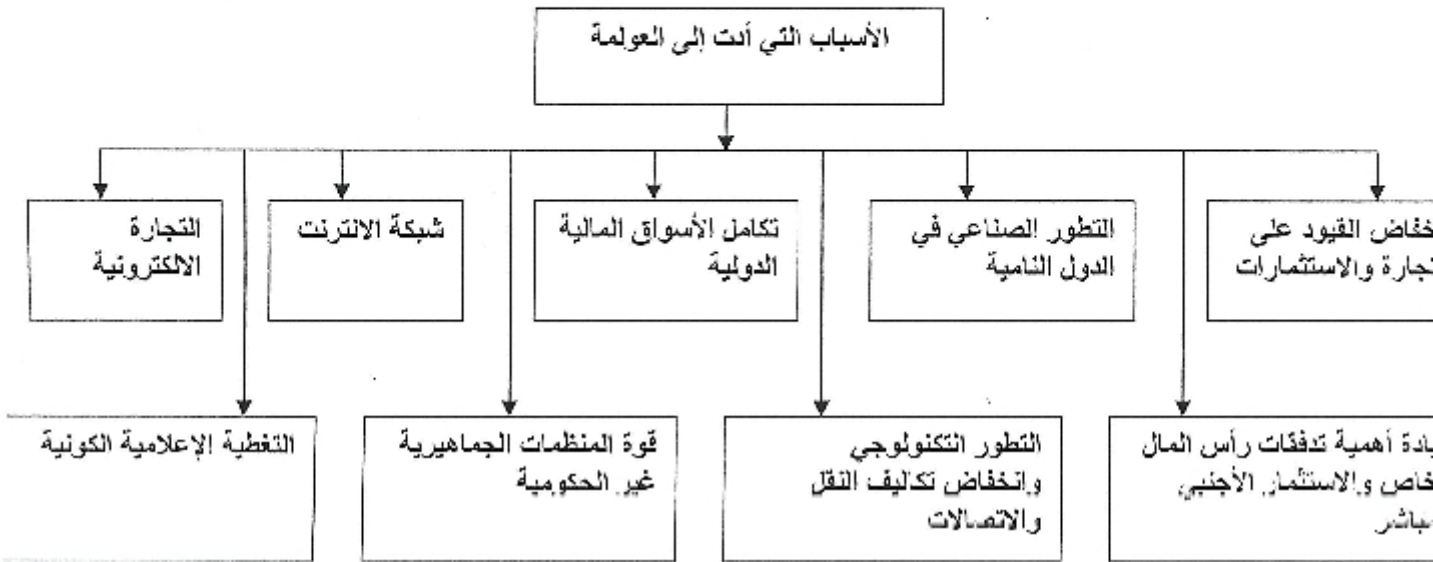
(3)- محمد علي حوات، مرجع سابق، ص 10 .

- الجانب القانوني والإنساني : تؤثر العولمة تأثيرا كبيرا على القوانين والتشريعات من حيث توحيد المجموعات القانونية وتوحيد المفاهيم والمصطلحات القانونية ، فوجود العولمة سوف يساعد على الاهتمام بقضايا العدالة الإنسانية ، وبقضايا حقوق الإنسان ، كما أنه يحد من الجريمة المنظمة .

المطلب الرابع : الأسباب التي أدت إلى ظهور العولمة

أصبحت العولمة من أبرز الظواهر في التطور العالمي على جميع المستويات ، فقد تزامنت مع بروز مجموعة من الظواهر التي تدفع في اتجاه ترابط العالم وتشابكه وتقاربه وزيادة انكماشه . وقد تضافرت عدة عوامل لتسبب نشأة وتنامي ظاهرة العولمة يظهرها الشكل الموالي :

شكل (2) : الأسباب التي أدت إلى العولمة



المصدر :

- محسن أحمد الخضيرى ، مرجع سابق، ص ص (82- 83).

- محمد علي حوات ، مرجع سابق ، ص 10.

1. الخفаз القيود على التجارة والاستثمارات : بدأت الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية تخفض من سياسة الحماية ، حيث اعتمدت على تخفيض الضرائب الجمركية على السلع الصناعية من 40 % سنة

- إعادة توظيف لبعض عمليات الإنتاج في الدول النامية ، وذلك نتيجة لتدفق الاستثمارات المباشرة واستراتيجيات الإنتاج العالمي للشركات متعددة الجنسيات.

3. تكامل الأسواق المالية الدولية : تعد فترة التسعينات من القرن العشرين التي شهدت تكريس العولمة ، وهي الفترة التي شهدت أيضا تراجع القيود على انتقال رؤوس الأموال مما أدى إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال . وقد شهدت أسواق الأوراق المالية في كثير من الدول النامية تطورات عميقة وسريعة في السنوات الأخيرة: تمثلت في فتح أسواقها وتحريرها من القيود والسعي لاستيعاب المستحقات في الأدوات والمؤسسات المالية، في ظل سرعة التحولات الاقتصادية و بروز ظاهرة التنافس على الصعيد العالمي وفي ظل تشكيل النظام العالمي الجديد ، وتعتبر الحركة الدولية لرأس المال مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي (1).

3. زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر: من المعروف أن النمو الاقتصادي يتوقف على حجم عوامل الإنتاج وإنتاجية عوامل الإنتاج لذلك فإن مبررات العولمة أنها تساعد على الحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة .وهنا ظهر دور متميز لعدد من الوحدات الإنتاجية للشركات الدولية النشاط فابتداءا من منتصف الثمانينات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم في الزيادة (2) .

يردح تقرير الاقتصاد العالمي (1997 الصادر عن صندوق النقد الدولي) مؤشرات زيادة تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر ،فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الصناعية أكثر من أربعة أمثاله بين 1984 -1990 ، وانخفض خلال الفترة 1990-1992 نتيجة لتباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية لكنه عاود الانتعاش بقوة، أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغ صافي تدفق رأس المال الخاص حوالي 150 مليار دولار سنويا في الفترة 1993 -1996 ، بل واقترب من 200 مليار دولار عام 1996 ، كما مثل

(1) عمر صفور ، مرجع سابق ، ص13.

(2)-إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص21.

الاستثمار الأجنبي المباشر الجزء الأكبر من هذه الزيادة⁽¹⁾ .

5. التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات : يرى البعض أن التقدم التكنولوجي هو العامل الأساسي المسؤول عن نشأة ظاهرة العولمة واستمرارها وتسارعها ، وأنه أهم قواها الدافعة ، وأكثر العوامل المتصلة بالعولمة ، وذلك بتراجع أثر الفواصل الزمنية و المكانية على التعامل الدولي . وقد أدى تطور تكنولوجيا النقل والاتصال لإلغاء حواجز الوقت والمنافسة بين البلدان ما ساهم في الانخفاض الكبير في تكلفة النقل والاتصالات ومنه التقليل من عقبة الحدود الجغرافية⁽²⁾ .

6. شبكة الانترنت : من العوامل التي ساعدت على انتشار العولمة ثورة المعلومات والاتصالات التي أتاحتها استخدام الكمبيوتر إلى جانب شبكة الاتصالات العالمية " الانترنت" مما سهل التجارة في السلع وتزايدت تجارة الخدمات وتسارعت حركة انتقال رؤوس الأموال.

وقد تزايد الاعتماد على شبكة الانترنت واتسع ليشمل⁽³⁾ :

- مبيعات الأوراق المالية من الأسهم والسندات والصكوك والأوراق التجارية والمالية الأخرى .
- مبيعات البحوث والدراسات والمعلومات من مراكز المعلومات المختلفة .
- العمليات البنكية والمصرفية التي تقوم بمد الشبكة مثل دفع الالتزامات وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة للعملاء ، وقبول ودائعهم وبطاقات الدفع الخاصة بهم.

7. التجارة الإلكترونية : يمكننا تعريف التجارة الإلكترونية بأنها شكل من أشكال التعامل التجاري الذي يتم فيه تفاعل أطراف التبادل إلكترونياً بدلاً من التبادل المادي أو الاتصال الجغرافي المباشر.

فقد فتحت التجارة الإلكترونية آفاقاً جديدة أمام المعاملات الدولية، حيث نجحت في إثراء العالم وزيادة رفاهيته

(1)-عمر صفر ، مرجع سابق ، ص ص (13-14).

(2)-عاطف السيد ، مرجع سابق ، ص 14.

(3)-محسن أحمد الحضيري ، مرجع سابق ، ص 82.

وزيادة الإحساس بوحدته وفي الوقت ذاته زيادة نفعية تيار العولمة. (1)

8. قوة المنظمات الجماهيرية غير الحكومية : لقد أخذت هذه المنظمات التي يقوم بتأسيسها الأفراد تزداد قوة وتأثيرا وبشكل مضطرب خلال السنوات الأخيرة . حيث أصبح دورها ملموسا ومحسوسا خاصة في مجال حقوق الإنسان، المشاكل الكونية الطارئة مثل التلوث البيئي ومرض فقدان المناعة ، وعسيل الأموال، واللاجئين ، والبطالة ، والإرهاب ، والهجرة غير الشرعية، والمخدرات ، وغيرها والتي تحتاج إلى تعاون بين الدول والمنظمات الدولية (2)

9. التغطية الإعلامية الكونية : إن ما تقوم به شبكات CNN , ANN , BBC , MBC الإعلامية الإخبارية وما تحققه من وظيفة اتصالية كبرى، تنقل من خلالها الأحداث الفورية إلى أي مكان في العالم ، قد جعل العولمة الإعلامية واقعا ملموسا ومباشرا تعمل في خدمة تعميق العولمة وتوسيع مداها وتقوية تيارها الجارف . وسيكون للمجلات الإلكترونية والكتاب الإلكتروني شأن وأي شأن في خدمة العولمة ومدى نفوذها (3).

(1) - محسن أحمد الخضري مرجع سابق ، ص ص (84 - 85) .

(2) - عبد السلام بوقحف ، العولمة وحاضرات الأعمال، حالات عملية وحلول مشكلات ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، ط 1 ، 2002 ، ص 80 .

(3) - محسن حميد الخضري ، مرجع سابق، ص 89 .

لعل التأمل في المحتوى الفكري والتاريخي للعولمة الاقتصادية يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية ولعل أهم هذه الخصائص مايلي (1) :

1. سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية :

حيث يلاحظ من أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقتراحها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والأمثلة والحدوى والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك بأقل وقت ممكن حيث أصبح للزمن أهمية حيث أضحت أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة.

2. ديناميكية مفهوم العولمة :

تتعمق ديناميكية العولمة إذا ما تأملنا أن العولمة تسعى إلى إلغاء الحدود والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي بل أن ديناميكية العولمة يمكن أن نراها أيضا قيم ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع و ردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وبخاصة من الدول النامية في حالة تكلفتها للدفاع عن مصالحها .

(1)- د. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية (منظماها - شركاتها- تداعياتها) : المدار الجامعية، 2006، صص (26- 37) .

3. تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل :

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات واتفاقات تعزيز التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي لذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وبخاصة الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد.

وقد ترتب عن زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي كأحد الخصائص المميزة للعولمة ظهور آثار عديدة من أهمها :

- زيادة درجة التعرض للأزمات والصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج نظرا لارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخائه أو كسادده على ما يحدث في العالم الخارجي.
- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية إيجابية أو سلبية.
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المختلفة حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل.
- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة وينتج ذلك عن إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلمية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتصارع فيها البلاد المختلفة.

4. وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي :

حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي ، وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تشتغل بمفردها لهذا المنتج وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها يتم بجمع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط.

5. نظام دور الشركات متعددة الجنسيات:

تجدر الإشارة أن الشركات متعددة الجنسيات هي أيضا الشركات عابرة القوميات وأخيرا هي الشركات العالمية النشاط والتي تعتبر في كل معانيها هي أحد السمات الأساسية للعولمة ، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا ، والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد. ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية .

6. تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة :

لعل من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة ، حيث أصبح هناك ثلاثة منظمات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم ، وهذه المؤسسات هي :

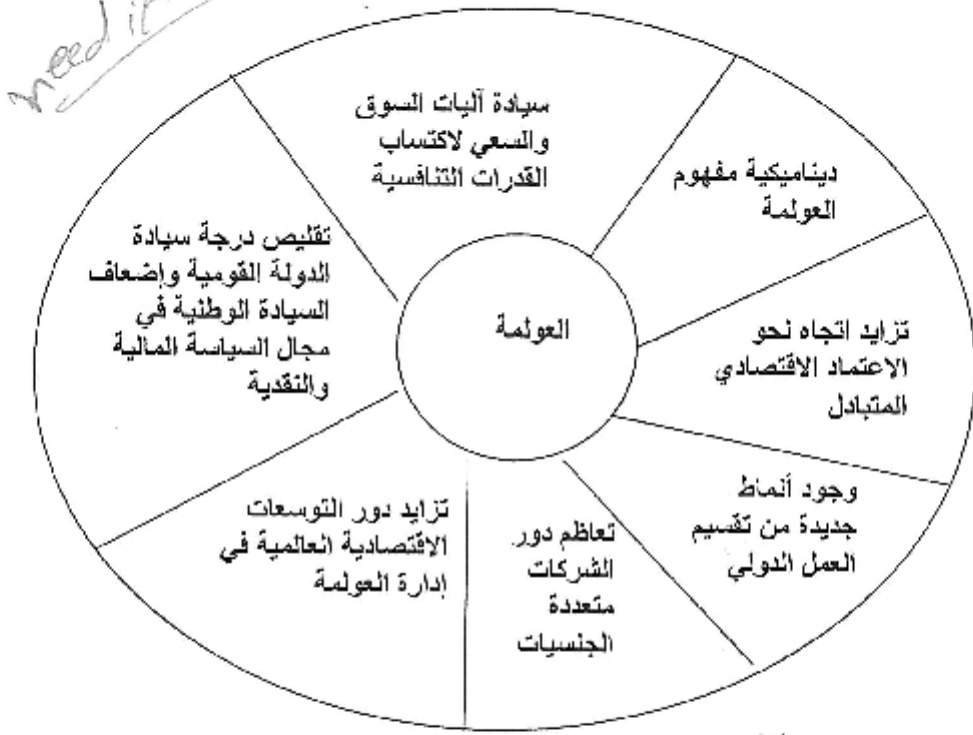
- صندوق النقد الدولي ، والمسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
- البنك الدولي وتوابعه ، المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.
- منظمة التجارة العالمية ، المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

ولعل قيام العولمة على تلك المنظمات يعتبر من أهم دعائمها حيث أصبح على الأقل هناك نظام متكامل للعولمة تعمل من خلاله .

7. تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية :

اتسدت العولمة بالانخفاض في درجة سيادة الدولة القومية وبالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية ، حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق من قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة وهكذا يمكن القول أن الحكومة في هذا الإطار العولمي الجديد تطبق كثيرا من السمات التي يطلق عليها البعض الإدارة العامة الجديدة سعيا وراء تنظيم عمل الحكومة وفاقا للخطوط التي تسيير عليها المنظمات العالمية مما يترتب عليه وهن سلطة الدولة وشرعيتها .

شكل رقم (03) : خصائص العولمة الاقتصادية



خصائص العولمة الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث.

المطلب الثاني : أنواع العولمة الاقتصادية

قبل التطرق إلى أنواع العولمة الاقتصادية ، لا بد وأن نشير إلى مفهوم العولمة الاقتصادية و التي انتشرت بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتسويقية والإدارية ، ولهذا عرفت العولمة الاقتصادية الكثير من التعريفات نذكر منها .

تعرف العولمة الاقتصادية على أنها: "تحرر العلاقات القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقات المنظمة بخضوعها التلقائي بقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية تعيد تشكيلها وتنظيمها بشكل طبيعي على مستوى العالم" (1) .

(1) - عمر صقر، مرجع سابق ، ص 8 .

ويعرفها « Uncatade 1996 » على أنها : " زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي

المباشر وأسواق رأس المال"⁽¹⁾، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستوى المحلي.

و تتحدد العولمة الاقتصادية في نوعين رئيسيين هما (2) :

- العولمة الإنتاجية " عولمة الإنتاج " : لقد لوحظ أن عولمة الإنتاج تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عولمة الإنتاج أن تقرر لنا أنماط جديدة من تقسيم الدولي ، حيث تمت عولمة النشاط الإنتاجي من خلال آليات هما التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي .

أ. الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية : ويمكن إدراك هذا الاتجاه من المؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية حيث يلاحظ :

أن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ 8.6 % عام 2004 وبالمقارنة بعام 2003 وبقيمة بلغت 8385 مليار دولار بالمقارنة لعام 2002 بينما قدر أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.7 % في عام 2003 بالمقارنة بنسبة 2002.

ويلاحظ إلى جانب هذه المؤشرات أن التجارة العالمية يزداد تحريرها بشكل متزايد ، وتكتمل تلك

العمليات الخاصة بالتحرير ن سنة لأمرى ، حيث يمكن القول أنه حتى عام 2002 فقد دخل أكثر

من 95 % من التجارة العالمية في مجال التحرير ومقدر أن يصل إلى 98 % عام 2003 ، وبالطبع

تلعب الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات التجارة العالمية دورا رئيسيا في تعميق هذا الاتجاه.

(1)- عمر صفر ، مرجع سابق ، ص 05 .

(2)- عبد المطلب عبد السيد ، مرجع سابق ، ص ص (42-49) .

ب. الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر: يلاحظ أن هذا الاتجاه تقوده الشركات متعددة الجنسيات والتي تمثل القوى الفاصلة في تعميق عولمة الإنتاج ، وقد لوحظ أن معدل الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة الدولية أو العالمية ، حيث كان معدل نمو الاستثمار الأجنبي يصل في المتوسط إلى 12 % حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين .

ويلاحظ أن الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار أصبح من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود ، حيث تركز نحو 90 % من الدول المتقدمة ، وهي تظهر بوضوح اتجاهات عولمة الإنتاج ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداثها.

- العولمة المالية : تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيد على حركة رؤوس الأموال .

ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين ها :

أ. المؤشر الأول الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة : حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج الإجمالي في هذه الدول في عام 1980 ، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

ب. المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي : تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 12 ترليون دولار أمريكي في عام 1995.

ولقد أدت إعادة هيكلة صناعة الخدمات ونمو سوق السندات وتزايد الابتكارات المالي، ضف إلى ذلك تأثير التحرير المالي و وجود فائض نسبي متزايد لرؤوس الأموال بالإضافة إلى النمو الكبير للرأسمالية.

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للعولمة الاقتصادية

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق على المجال الاقتصادي التي قد تكون إيجابية أو سلبية . ويمكن إجمالاً القول أن للعولمة نوعين من الآثار هما (1) :

1. الآثار الاقتصادية السلبية للعولمة الاقتصادية : وتتمثل أهم هذه الجوانب في :

- أ. البطالة : لقد رافق النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة خلال العقدين الأخيرين بقلة فرص العمل الجديدة ، حيث أدت العولمة إلى خسارة أكثر من 750 ألف عامل لعملهم في المكسيك أول شهر من سنة 1995 خلال أزمة المكسيك المالي ، وقد بلغت البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 5.8 % من قوة العمل الأمريكية ، 5.4 % من قوة العمل في اليابان ، أما بالنسبة للدول العربية فقد بلغ عدد العاطلين 25 مليون من أصل 115 مليون حجم القوى العاملة خلال نفس السنة.
- ب. الفقر : قدرت إحصائيات البنك الدولي أن 18 % من سكان العالم الثالث هم من شديدي الفقر و 33 % هم من الفقراء على أساس أن الحد الأعلى للفقر هو دولار في اليوم أي مالا يزيد عن 370 دولار في السنة.

وهكذا نرى أن العولمة أدت إلى ازدياد الفقر على المستوى العالمي وكان هدفها هو عولمة لفقير.

(1) - عمرو عبد الكريم ، في قضايا العولمة : إشكالات قرن قادم ، سما للنشر، 1999 ، ص ص (59-63) .

ج. المضاربات المالية واهيار الاقتصاديات الناشئة : لقد أصبح بإمكاننا أن ندخل مع نظام العولمة في مرحلة جديدة لم يسبق لها مثيل في التاريخ ألا وهي التمويل الدولي لاقتصاد المضاربات فمثلا : موجات التدبير الاقتصادي التي تم شنها ضد دول جنوب شرق آسيا في صيف 1997 والتي تسببت في اهيار اقتصادي لأن ، أزمات كبيرة لماليزيا ، تايلندا ، كوريا الجنوبية والفلبين .

د. ضعف تنمية وثيقة الموارد البشرية في بلدان العالم بشكل عام ، والبلدان النامية بشكل خاص : وذلك من خلال :

- التخلي عن الخدمات الاجتماعية من قبل الدول التي تعاني بالأساس من الاختلالات

- كافة المتطلبات الخاصة بالتطوير تقنيات المعلومات والاتصالات .

هـ. ضعف إيرادات الدول من الضرائب والرسوم من خلال اتجاهين :

- من خلال فرض سياسات العولمة ، تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على السلع وهذا يؤدي إلى ضعف في موارد الدولة المالي .

- من خلال عدم استطاعة الكثير من الصناعات الوطنية منافسة السلع الأجنبية

و. تدهور الأوضاع الاقتصادية للدول النامية .

ي. سيطرة الدول المتقدمة على المنظمات الاقتصادية الدولية .

2. الآثار الاقتصادية الإيجابية للعولمة الاقتصادية : وتتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي :

1. توحيد الأسواق وتجاوز كافة الصدد والحواجز بين الأمم .

2. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، حيث ساعدت تخفيض تكاليف المعلومات والاتصالات على

عولمة الإنتاج والأسواق المالية وزيادة حجم التجارة ضف إلى ذلك تطوير الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية على مستوى جميع مناطق العالم .

3. القدرة على الاختيار بين مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات والتي لم تكن متوفرة للمستهلكين في

كافة أنحاء العالم وذلك نتيجة الانفتاح على التجارة.

4. ويمكن إبراز بعض الآثار الإيجابية على الجهاز المصرفي المتمثلة في :

- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.
- التحول إلى البنوك الشاملة.
- تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في الم المالية .
- الاندماج المصرفي والخصخصة.

المطلب الرابع : الاتجاهات المختلفة إزاء العولمة الاقتصادية

على كثرة ما قيل وكتب عن العولمة بمختلف اللغات والنهجيات ، فقد ظلت موضوع جدل بين الذين تناولوها بالبحث والتحليل أو بالنقد و المعارضة ، ومن هنا فإن دراسة عميقة لمضمون ظاهرة العولمة سوف تضع الدول أمام ثلاث اتجاهات رئيسية نوضحها فيما يلي (1) :

الاتجاه الأول : القبول بالعولمة وأتباعها

يمثل هذا التيار وجهة نظر الدول الغنية أو الدول الأكثر تقدما بوجه عام، وهو تيار متفائل إذ يرى في العولمة عملية تهدف إلى تحقيق نوع من التفاعل الإيجابي، والتكامل على مستوى الجماعة البشرية ككل ويمثل هذا التيار أيضا موقف أنصار " التغريب " و " التحديث " و " التنوير " في دول الجنوب، ومن وجهة نظر هؤلاء أن العولمة هي النموذج الذي يتعين الاحتذاء به أو السير على منواله ، وهناك من يرى أيضا أن العولمة يمكن أن تحقق مكاسب صافية لجميع دول العالم ، لأن العولمة تستعمل على تنشيط الاقتصاد العالمي، من خلال الانتعاش الذي سوف يحدث في اقتصاديات الدول المتقدمة ، وهو ما سيؤدي إلى انتشار الانتعاش إلى الدول النامية من خلال زيادة طلب الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية.

1. محسن احمد الحضيري، مرجع سابق، ص 99-101 .

الاتجاه الثاني : التكيف والتوافق مع تيار العولمة

لا أحد يتصور حتى الآن حجم التأثير الذي أحدثته وتحديثه الآن تيارات العولمة، فالعولمة لها إيجابياتها وفوائدها ولها سلبياتها وأخطارها ومن هنا تبرز أهمية التكيف والتوافق مع تيار العولمة، وخاصة أن عملية التأقلم تأخذ بمنهج رد الفعل والاستجابة، فمناهج التكيف قائمة على رصد ومراقبة ما يحدث من تغيرات ومستجدات على المستوى الكوني، ومن ثم فهم واستيعاب ما يحدث ومعرفة مضمونه وتحديد طبيعته والتوصل إلى آثاره، والتنبؤ بما سيكون عليه الوضع عندما يتطور، وبالتالي إجراء التعديلات والتغيرات على هياكل الإنتاج، التسويق، التمويل والكوادر البشرية وبالشكل الذي يجعلها جميعا قادرة على التوافق والتكيف مع التيار الخاص بالعولمة ومتطلباته، وفي الوقت ذاته متابعة إجراء التعديلات والتغيرات، فانهى أنصار هذا الاتجاه إلى القول: "كونا نأخذ منها ما هو نافع ومفيد ولنعمل جاهدين على تجاوز ما هو سلبي وضار طالما أن تيارها أقوى من ان يوجهه أو يوقف".

الاتجاه الثالث : الرفض والانعزال عن تيار العولمة

ويعكس هذا الاتجاه وجهة النظر السائدة في دول الجنوب اتجاه ظاهرة العولمة، إذ يعيل أنصار هذا التيار إلى التشكيك في التراب الإيجابية للعولمة على اعتبار أن هذه الإيجابيات أو المكاسب سوف تكون من نصيب الدول المتقدمة وحدها، في حين لن يجني دول الجنوب الفقير من العولمة إلا التخلف أو التبعية، ولأن العولمة في الأساس في صالح الدول الأكثر تقدما والتي تخطط لإيقاع الدول النامية في شباكها استعدادا لالتهامها، حيث تمثل العولمة (لدى الكثير من الدول) ذات الأنظمة الديكتاتورية مخاطر شديدة وتتمثل لكثير من القادة في دول العالم الثالث، غياب الامتيازات غير المشروعة التي يحصلون عليها.

ويندرج أيضا ضمن هذا التيار أولئك الذين يتخذون موقف الرفض المطلق للعولمة ويدعون إلى الانغلاق الكلي، على اعتبارات في ذلك تحصينا لهم من الآثار السلبية هذه الظاهرة.

المبحث الثالث : مؤسسات العولمة الاقتصادية

تعد هذه المؤسسات المحرك الأساسي لإرساء القواعد و بناء هيكل العولمة ، ودعم مجالها الرئيسية ليصبح كل شيء معلوم من اجل بناء عولمة اقتصادية فعالة.

المطلب الأول : صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المنظمات الاقتصادية المكونة للعولمة الاقتصادية ، حيث يعتبر الركن الأول للنظام الاقتصادي العالمي.

1. نشأة الصندوق الدولي وأهم مهامه : أنشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية (Bretton

WOODS) بولاية New hampshir في 1944 وقد أقرها ممثلو 44 دولة اجتمعوا لمناقشة أهم

القضايا والمشاكل الاقتصادية الدولية من ناحية والعمل نحو إعادة الاقتصاديات التي دمرها الحرب العالمية

الثانية ، وهكذا ارتبط تأسيس الصندوق بحاجة المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمة عالمية ونظام نقدي دولي

جديد لمعالجة العالم الاقتصادي ما بعد حقبة الكساد الكبير خلال الثلاثينات من هذا القرن⁽¹⁾ .

و وفقا لاتفاقية التأسيس يتولى الصندوق تنفيذ المهام التالية⁽²⁾ :

- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.

- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف واتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة

الدولية .

- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح

اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييمية ويمنح في ذلك قروض قصيرة الأجل ومتوسطة

الأجل.

(1)- عرفان تقني الحسين، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ،عمان، ط2، 2002 ،ص285.

(2)- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، صص(96-70) .

- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية ، وقد ابتدع في ذلك ما يسمى " بحقوق السحب الخاصة".
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.
- يركز صندوق النقد الدولي في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة ويطبق عليها سياسات الشبث.

2- موارد صندوق النقد الدولي :

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص أو رأس المال التي تسدها البلدان عند انضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص ، وتدفع البلدان 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة^(*) أو بإحدى العملات الرئيسية ، مثل دولار الولايات المتحدة الأمريكية أو الين الياباني، ويمكن للصندوق إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد للبلد العضو بعمته الوطنية ، لغرض الإقراض حسب الحاجة وتحديد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك من البلد العضو وإنما أيضا عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة ، والهدف من الحصص عموما هو أن تكون بمثابة مرآة حجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي ، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها ازداد بالمثل حصته في الصندوق و الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم تساهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي ، ويجوز للصندوق الاقراض عند الضرورة من اجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه⁽¹⁾ .

(*) . حقوق السحب الخاصة والتي تعرف أحيانا باسم الذهب الورقي رغم تحردها من الوجود المادي، يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء في صورة قیود دفترية كنسبة مئوية من حصصها .

(1)- عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص70.

ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي⁽¹⁾ :

- الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962 ، و يشارك فيها 11 مشتركا (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشر و سويسرا أو بنوكها المركزية).

- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استخدامها عام 1997 و يشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة.

وبموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين ، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي 46 بليون دولار أمريكي .

3. عملية الاقتراض من الصندوق : تقتصر التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء التي تواجه المشكلات في مدفوعاتها الخارجية نظرا لعدم كفاية حصيلتها من النقد الأجنبي لتسديد استيراداتها المختلفة، وهكذا يمكن للعضو طلب مساعدة الصندوق بصورة مؤقتة بغية تمكينه من تصحيح أوضاعه الاقتصادية، وعادة ما يحق للعضو أن يسحب من الصندوق 25% من حصته التي دفعها ذهبيا أو بعملات قابلة للتحويل ، كما يحق له أن يطلب المزيد من القروض في حالة عدم كفاية مسحوباته الأولية ويمكن أن يستمر ذلك حتى يصل مجموع اقتراضه ما يقارب 3 أمثال حصته المدفوعة عند الاكتتاب، ويعتمد الصندوق في هذا الصدد مبادئهما⁽²⁾ :

(1)- موظف إدارة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولي " ماهو صندوق النقد الدولي "

www.inf.org/Extermai/pubs/fl/wtats.htm

(2)- عرفان تقي الدين، مرجع سابق ، ص ص (291-292) .

- الطبيعة التناوبية ويقصد بها وجوب قيام العضو الذي اقترض عملة أحد الأعضاء بالصندوق برد هذا القرض إلى مجمع الأموال بعد حل مشكلته الاقتصادية لكي يتسنى تناوب الاستفادة من هذه الموارد بين جميع الأعضاء عند الحاجة.

- ضرورة تعهد العضو قبل استلام القرض باعتزامه بتنفيذ خطوات لحل مشكلات ميزان مدفوعاته لتتمكن من تسديد ديونه للصندوق خلال مدة 3 إلى 5 سنوات ، حيث يستلزم استخدام أموال القرض بشكل رشيد ضمانا لتحقيق الهدف من القرض أولا ، وعدم إهدار أموال الغير.

وتتطلب عملية الحصول على قروض من الصندوق بعض الإجراءات التي يلزم اتخاذها من قبل الدول الأعضاء، وتشمل مجموعة من الترتيبات والمناقشات تجري بين العضو وموظفي الصندوق إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق ما بين الطرفين بعد أن يقدم البلد العضو خطاب (يقدمه عادة وزير المالية) يدعى خطاب النوايا وهو منهاج مفصل لوسائل عدة تتعلق بالسياسات الاقتصادية والمالية (النقدية والتسعيرية والأجور والسياسات التجارية كخطوط عريضة للتدابير التي ينبغي تنفيذها من قبل البلد العضو فهي شروط مسبقة لطلب إئتمانات الصندوق في إطار مشروطيته.

مع إن هناك معيار الأداء الذي يمثل بالسقوف المفروضة على الائتمان المقدم للبلد العضو، وتتضمن المقادير الكمية المدونة في خطاب النوايا وفي النهاية يسمح للعضو الحصول على موارد الصندوق عند موافقة المدير العام للصندوق والتأكد من أرجحية نجاح العضو في تسديد ما بذمته للصندوق.

وبالتالي فصندوق النقد الدولي يعمل كمؤسسة مفتوحة تتعلم من التجربة والحوار وتكيف مع الظروف المتغيرة و يسعى إلى الاستقرار المالي الدولي.

المطلب الثاني : البنك الدولي

يتمثل الركن الثاني في النظام المالي في النظام المالي العالمي ، ويعتبر من أهم المؤسسات الدولية العاملة في مجال التمويل الدولي ، وينظر للبنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي.

1. نشأة البنك وتعريفه : أنشأ البنك الدولي في 1944 وعقد الاجتماع الافتتاحي لمحافظة البنك في الفترة من 8 إلى 14 مارس 1946 في مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية ، وبدأ أعماله رسمياً في المركز الرئيسي في واشنطن 1946 باعتباره مؤسسة اقتصادية متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة والتي تعمل في مجال الإفراض طويل الأجل لأغراض إعادة التعمير والتنمية سواء للدول المتقدمة وبعد ذلك للدول النامية الأعضاء ، ليكون أول مؤسسة اقتصادية عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية، ولكي تكون الدولة عضواً في البنك الدولي فلا بد وأن تكون عضو في صندوق النقد الدولي قبل ذلك ، بل أن اكتتاب الدول الأعضاء في رأس مال البنك يتحدد وفقاً لحصة كل دولة في صندوق النقد الدولي (1).

ويمكن تعريف البنك الدولي " على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء " (2) ولذلك فإن مسؤوليته تنصب ، أساساً على " السياسات التنموية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك بصفه رئيسية بالحداره الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال ويتولى البنك الدولي المهام التالية طبقاً لمواد اتفاقية تأسيسه وهي (3) :

- تقديم المساعدات المالية لاعمار الاقتصاديات التي دمرت بالحرب العالمية الثانية، ودعم برامج التنمية في الدول الأقل نمواً، بما في ذلك تقديم المعونات الفنية والمشورات لرسم السياسات الاقتصادية التي تكفل رفع

(1) - عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، اندار المصرية، القاهرة، ط 2، 2003، ص 99.

(2) - عبد الحميد عبد المنطوب ، مرجع سابق، ص 80.

(3) - عادل المهدي، مرجع سابق ، ص 80 .

معدلات النمو الاقتصادي.

- مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر ، وتوسيع النمو المستدام.
 - تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية.
 - العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في موازين مدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمار بما يساهم في رفع الإنتاجية والدخول ، وبالتالي ارتفاع مستوى معيشة الأفراد.
 - أما الهدف النهائي للبنك فهو مساعدة رأس المال الدولي الخاص في توسعه وسعيه إلى مناطق الاستثمار المربح في العالم النامي، ووسيلته في ذلك هي تمويل بناء شبكة البنية الأساسية في تلك المناطق والضغط على الحكومات المقترضة لتقدم كافة الامتيازات والحوافز الاستثمار الأجنبي، وتوجيه الإنتاج نحو التصدير لزيادة حجم ما يعرض في السوق العالمي مما يعود بالفائدة على الشركات العالمية.
2. قروض البنك : من أهم القروض التي يقدمها البنك طوال خدمته وتمثل في⁽¹⁾ :
- قروض المشروعات : وهي تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء... الخ ، وتستحوذ هذه القروض على مساحة واسعة من النشاط الإقراضي للبنك ، وعادة ما تخضع هذه القروض إلى مشروعية ترتبط بالمشروع ذاته مثل حسن تنفيذ المشروع وإدارته ، إضافة إلى شرط الحد الأدنى المطلوب من العائد على رأس المال المستثمر في المشروع.

(1)- عرفان تقي الدين ، مرجع سابق، ص307.

- قروض البرامج : وهي تمنح لتمويل برنامج إثماني أو قطاعي يشمل مشروعات عدة أو لتمويل الاستثمارات لصناعة ما أو لعدة صناعات وفي ظروف استثنائية يشهدها البلد المقترض، وبالتالي في الواقع هي قروض طوارئ تقدم عند حصول كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية حادة على إثر تدهور مفاجئ في معدل التبادل الدولي ، لذا فإنه عادة ما تكون هذه القروض عديمة المشروطة .

أما خلال العقد المنصرم ، فقد استحدثت البنوك أنواع جديدة من القروض وهي :

- قروض التكيف الهيكلي : حيث تشكل التسهيل الخاص بها في عام 1980 هدف توفير التمويل السريع للدول التي تحاول تسوية الخلل في موازين مدفوعاتها ، ولرفع قدرتها على تسديد ديونها ، وتختلف هذه القروض عن قروض البرامج من حيث أنها تشمل على درجة عالية من المشروطة تتضمن سياسات اقتصادية كلية و تصحبات هيكلية ، ولذا فإنها لا تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات استعداده أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي .

- قروض التكيف القطاعي : وتستخدم لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة، وهي تختلف عن القروض السابقة بوصفها ترتبط بتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة أو الطاقة وبالتالي فإن مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالقطاع المستهدف تمويله، ويتضح مما سبق أن الصفة المميزة لنوعي القروض المشار إليها أنهما تسعى إلى تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض ، لذا فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات .

3. مصادر تمويل البنك الدولي: تتمثل مصادر تمويل البنك الدولي في (1) :

- الإكتتاب وتتمثل في مجموع اكتتابات الدول الأعضاء بالبنك رأس المال البنك .

(1)- عبد الحميد عبد العظم ، مرجع سابق، ص83 .

- تمويل المشترك وذلك عن طريق التنسيق مع عدد من الهيئات الأخرى مثل المنظمات المالية والنقدية والدولية و وكالات المعونة الثنائية ومؤسسات ائتمانات التصدير من خلال إقناعها بالإسهام برأس مالها في المشروعات التي يقوم البنك بتقييمها وإعدادها للتمويل، منها بنوك وصناديق إقليمية للتنمية كالبنك الأمريكي للتنمية، وبنك التنمية الإفريقي ، وعدد من الصناديق الجديدة مقرها الشرق الأوسط لغرض الاستفادة من فوائض إيرادات النفط ، وبرامج المعونة الثنائية وجميعها تستثمر الأموال في مشروعات يتولى البنك الإشراف عليها .
- البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأساسية.
- مساهمة الحكومات المقترضة بأموالها في مشروعات البنك دائما مثل إنشاء البنية الأساسية أو توفير نفقات التوظيف .

المطلب الثالث : المنظمة العالمية للتجارة

تمثل المنظمة العالمية للتجارة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي ،حيث يعتبر مبدأ حرية التجارة هدف المنظمة، فهي تقود حركة التجارة العالمية بهدف تشريع عملية العولمة .

1. تعريف المنظمة : هي منظمة يقع مقرها في جنيف عاصمة سويسرا و قد تأسست في 1995/01/01 نتيجة مفاوضات دورة الأورغواي الممتدة في 1986-1994 إذ تنظم العلاقات التجارية العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين غالبية الدول المستقلة في العالم والأقاليم غير المستقلة شرط أن تتمتع هذه الأقاليم بالاستقلال الجمركي الخاص بها وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وكذلك ثقافية وبيئية⁽¹⁾ .

وكما يكون للمنظمة شخصية اعتبارية، إذ تمنح الدول الأعضاء ما يلزم من امتيازات وحصانات أهلية قانونية لمباشرة مهامها وكذلك بالنسبة لموظفي ومثلي الأعضاء⁽²⁾ .

(1)- فضل علي متني ، الآثار الضمنية لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مديوني، ط 1، القاهرة، 2000 ،ص84.

(2)- نفس المرجع ، ص 85 .

- المقر : جنيف (سويسرا)

- الإشاء : 1995/01/01

- عدد الأعضاء : 147 دولة حتى 2004/04/23

- الموظفون في السكرتاريات : 550 موظف

- الرئيس : مايك مور

2. مبادئ المنظمة : إن هذه الموارد وردت في شكل موارد ونصوص قانونية ضمن الاتفاقيات المنشأة في ظل

المنظمة ويمكن إنجاز أهم مبادئ المنظمة فيما يلي⁽¹⁾ :

- مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية : يرمي هذا المبدأ إلى أنه في حانة إبرام احد الطرفين المتعاهدين اتفاق مع دولة

ثالثة تتضمن معاملة أفضل من المعاملة المتفق عليها في المعاهدة الأولى فإن أطرافها يستفيدون من المعاملة الأفضل ،

وتم النص عليه في كل من اتفاقيات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

- مبدأ المعاملة الوطنية : هو امتداد للمبدأ الأول والذي يقتضي في الدول الأعضاء في المنظمة أن تطبق على كل

المنتجات المشورة من الدول الأعضاء ذات المعاملة السارية والمطبقة على المنتجات الوطنية المماثلة

فيما يتعلق بكل من الرسوم والتنظيمات ، فلا تفرض أي رسوم أعلى من تلك المطبقة على المنتجات الوطنية سواء

بشكل مباشر أو غير مباشر.

- مبدأ الخفض العام للرسوم الجمركية : يسري هذا على كل من الصادرات والواردات حيث كان في البداية

(اتفاقية مراكش) عبارة عن تخفيض فقط، وبعدها تم إلغاء الرسوم و الطوائز التجارية و في مقدمتها الرسوم

الجمركية و القيود الكمية مما ترتب عنه تسهيل التجارة من الدول.

(1)- ابراهيم خليفة ، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006، ص 19 .

(2)- فضل علي مني ، مرجع سابق ، ص ص (85 - 86) .

- مبدأ الشفافية : يقتضي مبدأ الشفافية انكشاف المنظومة الإجرائية والتنظيمية الوطنية المتعلقة بتنظيم التجارة الداخلية والخارجية للدولة العضو بما يتفق و الاتفاقات ويؤكد الالتزام بالتعهدات ، ويسهل متابعة السياسة التجارية للبلدان الأعضاء عن طريق آلية مؤسسة للوقاية التي تمارسها مختلف اللجان المتخصصة للمنظمة العالمية للتجارة.

- مبدأ حرية الدخول إلى الأسواق : يهدف النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف إلى التجسيد العقلي لمبدأ حرية الدخول إلى الأسواق الوطنية بإتاحة الفرص المتكافئة للمؤسسات وضمن المناخ للتنافس الملائم الذي يؤمن حرية تدفق السلع والخدمات إلى مختلف الأسواق والمناطق التجارية .

- مبدأ الوقاية : يقوم النظام التجاري العالمي المتعدد على مبدأ الوقاية لأطراف من الممارسات التجارية التي تؤثر بشكل سلب على الأسواق الوطنية نتيجة لتجاوز قواعد التجارة و الإخلال بمناخ المنافسة التجارية الدولية.

- مبدأ التشاور والتفاوض : حيث تدعو الاتفاقية على ضرورة التشاور والتفاوض بين الأعضاء كل النزاعات حول السياسات التجارية وعلى ضوء ما تطرقنا إليه يمكن استخلاص خصائصها المتمثلة في :

- أنها عقدت بين الدول ويشترط أن تكون هذه الدول مستقلة .

- أنها معاهدة مكتوبة فلا يأخذ القانون الدولي بالاتفاقات الشفهية .

- أنها تلغي وتعطل أي معاهدة تتعارض معها .

- تساهم معاهدات المنظمة عن تطوير قواعد القانون الدولي .

3. أهداف و وظائف المنظمة :

أ. أهداف المنظمة : إن أهداف الرئيسي الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه هو تحرير التجارة الدولية لذلك قامت بتغيير جوهري في هيكل الاقتصاد العالمي وذلك من خلال التحرير العادل للتجارة العالمية الذي يعد السبيل الأمثل لتحقيق النمو الاقتصادي العالمي إلى أن هناك أهداف

أخرى منها (1):

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- إزالة الحواجز بين الدول .
- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل القومي.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل في السلع والخدمات مع الحفاظ على البيئة و حمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.
- توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.
- توفير الحماية المناسبة لسوق الدولي جعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية .
- إيجاد هيكل خاص لفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء مثل ما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأخرى .
- منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بمنحها فترات السماح طويلة ، تسمح لها بالاندماج ضمن OMC لاقتصاد السوق.
- تقديم المساعدة التقنية والتكوين للدول النامية.
- التعاون مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لإيجاد الموازنة بين السياسات التجارية والمالية والنقدية .
- إنشاء الشركات متعددة الجنسيات ، إذ تزامن تزايد هذه الشركات بالتوازي مع هذه الحركة العالمية والتي عادت عليها بأرباح و منافع هائلة.

ب.وظائف المنظمة : أسندت للمنظمة مجموعة من الوظائف نوردتها كما يلي (2) :

(1)- عبد الحيد، عبد المطلب ، مرجع سابق،ص ص (182-183) .

(2)- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، بحث المؤسسة الجامعية لدراسات النشر والتوزيع، طبعة أولى، بيروت، 2003، ص ص (232-233) .

- تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المتعددة الأطراف وكذا إدارة الاتفاقيات الجماعية وهي التي تلزم الأطراف التي وافقت عليها .
- مراقبة تطبيق اتفاقيات المنظمة التي تمخضت عن جولة الأورغواي.
- تنظيم المفاوضات بين الدول الأعضاء المتعلقة بموضوع العلاقات التجارية متعددة الأطراف في المسائل المتعلقة أو المنفق عليها.
- حل النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية .
- عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء بهدف تعزيز المنافسة العادلة ومنح الدول النامية والأقل نمو معاملة تفضيلية من خلال فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها المنظمة للدول المتقدمة .
- وضع أسس ومحاور التعامل المختلفة بينها وبين كل من الصندوق الدولي والبنك الدولي لتوصل إلى أعلى درجة من الترابط و التناسق في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية ، وإدارة الاقتصاد العالمي ، وتوجيه السياسات الاقتصادية والتجارية للبلدان النامية بصورة تضمن عوامة المذهبية للرأسمالية الليبرالية الجديدة .
- تدير المنظمة آلية مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء.
- تقوم بتقديم المعلومات والإحصائيات باعتبارها قاعدة المعلومات ، كما يقوم الاقتصاديون المنظمون إليها بدراسة القضايا التجارية المعاصرة.

الخلاصة :

لقد أصبحت العولمة واقعا اقتصاديا وسياسيا نعيشه في واقعنا بعد أن زال مفهوم الحدود وبعد المسافات بحيث بات من المستبعد أن تتحكم الدولة في توجيه اقتصادها لروحها : بل أصبح ذلك زمنا لتحويلات الاقتصادية العالمية والعلاقات الدولية التي لا مجال لمقاومتها.

إن تعدد مفهوم العولمة وتعدد مظاهرها وأسباب انتشارها جعل منها ظاهرة مبهمة الأهداف وغامضة الأغراض . خاصة وأن هذا النظام العالمي الجديد تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثاني : الأزمات المالية والعولمة

إن المتتبع للأحداث الاقتصادية خلال العقد الأخير من القرن العشرين يدرك مدى التطورات الاقتصادية والمالية التي تسارعت وتركت أثارا مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، ومع تزايد وتسارع وتيرة هذه التطورات واتساعها بدأت اليات و أشكال ومفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية، وكذلك العلاقات الاقتصادية الدولية.

فإذا كانت الأنفة الثانية قد انتهت بهيمنة أحادية للغرب بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وكتلة البلدان الاشتراكية ، فإن ذلك جاء أيضا تنويجا لسلسلة من الأزمات شهدها العالم على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ، تعاقبت الأزمات الواحدة تلو الأخرى.

وهكذا فإنه إذا كانت الحقائق تجعلنا نقر بأن القرن العشرين، كان دون ريب عصرا لتقدم الإنسانية، وعلى صعيد ميادين عديدة أهمها التطور التقني والتنظيمي انذي شمل جميع النشاطات البشرية ،فإن الأحداث الاقتصادية ومنطق الأشياء تدفعنا إلى التأكيد من ناحية أخرى، أن العصر كان عصر الأزمات بجميع مظاهرها، وما يهمننا في هذا الإطار تلك المالية التي تعمقت وتطورات باطراد.

ونظرا لازدياد التكامل العالمي للأسواق المالية على مدار العقد الماضي، والجهود التي تبذلها الدول وخاصة النامية في سعيها الدائم لتوفير الشروط اللازمة لجذب رأس المال الأجنبي، فإن انعكاس التدفقات الكبيرة لرأس المال يمكن أن يحدث بسرعة شديدة متسببا في أزمات مالية حادة ومكلفة، إذ أن هناك حالات عديدة أوجب فيها تحرير حسنة، رأس المال دورا لا يستهان به في حدوث الأزمات المالية .

أضحى مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة ، وأصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة ، ابتداء من الأزمات الفردية ، وانتهاء بأزمات الدول .

المطلب الأول : تعريف الأزمة المالية

يرى البعض أن لفظ الأزمة واضح لا يحتاج إلى مزيد من التفسير ، إلا أنه قد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم موحد لتعريف الأزمة ، ولذلك ارتأينا السبق بمفهوم الأزمة قبل التطرق لمفهوم الأزمة المالية ، حيث عرف الباحثون الأزمة على أنها⁽¹⁾ :

- "كل موقف يحتمل أن يؤدي فيه كل تغير في الأسباب إلى تغير مفاجئ وحاد النتائج".
- كما أنها : "عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا سواء إيجابيا أو سلبيا على النظام ككل".
- أما الأزمة المالية بصفة خاصة فقد عرفها الباحثون على أنها⁽²⁾ :
- "الأزمة المالية هي الخيار شامل للنظام المالي بكل مكوناته ، فالأزمة المالية هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر آليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، حجم الإصدار ، أسعار الأسهم والسندات ، إجمالي القروض ، الودائع المصرفية ، سعر الصرف".
- "الأزمة المالية هي تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني".

(1) - صلاح عيسى ، إدارة الأزمات في المنشآت التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 30 .
(2) - د . زيد منير عبوي ، إدارة الأزمات ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، 2007 ، ص ص (20-21)

وعموماً يقصد بأزمة الأسواق المالية : " التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول ، والتي من أبرز سماتها هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم ، وبالتالي الآثار السلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيم بين الأسواق المالية الدولية " .

المطلب الثاني : خصائص الأزمة المالية

يمكن إبراز خصائص الأزمة المالية في النقاط التالية (1) :

- ركود أو تباطؤ معدلات النمو .
- خصائص هيكلية : اتجاه رؤوس الأموال للهروب إلى الخارج وتزداد خطورة ذلك حينما يكون جزءاً كبيراً من الائتمان موجهاً للقطاع الخاص .
- المخاطر المعنوية : قيام رجال البنوك بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية مما يعني تزايد المخاطر .
- تؤدي المعلومات الغير كاملة أو غير الصحيحة أثناء الأزمة إلى قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة أسوة بالآخرين ، ويؤدي ذلك إلى تعميق الأزمة وزيادة الخسائر خصوصاً حينما يقوم المستثمرين بتسييل الأصول التي يمتلكونها .
- هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عنصر مهم ، فكلما كانت تلك التدفقات قصيرة الأجل تزايد ميل الاقتصاد لتعرضه لأزمة مصرفية .
- انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع البنوك وتزايد خسائرها وتعرضها للإعصار وتنشأ معها أزمات مصرفية جديدة .

(1) - د/ زيد منور عبوي، مرجع سابق، ص 41.

- فقدان الثقة بسبب ارتفاع مستويات الدين قصير الأجل.
- صعوبة إصلاح ميزان المدفوعات الدولي بدون إصلاح النظام المالي المحلي وذلك نظرا لإزالة الفواصل بين الأنظمة المالية المحلية والدولية .
- كبر حجم الفجوة التمويلية أنها تنفجر بطريقة فجائية .

المطلب الثالث : أسباب الأزمات المالية

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين ، وإنما تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها والبعض الآخر يصعب قياسه بدقة، وعليه يمكن إبراز العوامل أو الأسباب المؤدية للأزمات المالية في النقاط التالية (1) :

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي :

والذي يتجلى فيما يلي :

- أ. التقلبات في شروط التبادل التجاري : مما يصعب على عملاء البنوك والمشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزامات خصوصا خدمة الديون .
- ب. التقلبات في أسعار الفائدة العالمية : حيث أدت التقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة عالميا إلى التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية لدرجة جاذبيتها ويقدر ما بين 50-67% من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال حقبة التسعينات كان سببها التقلبات في أسعار الفائدة عالميا.
- ت. التقلبات في أسعار الصرف : والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية .

(1) - د/ أحمد ماهر: إدارة الأزمات ، نشر الجامعة، الإسكندرية، 2006 ، ص ص (22-25) .

2- اضطرابات القطاع المالي : والتي تعتبر القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في مختلف دول العالم وذلك نتيجة لما يلي :

أ. التوسع الكبير في الإقراض : الذي أدى إلى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو لقطاع واحد مثل القطاع الحكومي.

ب. انهيار أسواق الأوراق المالية : حيث دلت ظاهرة "مشكان" « MISHKINE » 1994 أنه من بين الدلالات الظاهرة والقوية التي تسبق حدوث الأزمات المالية انهيار سوق الأوراق المالية بصورة متكررة.

ج. عدم التحضير الكافي للتحرير المالي : حيث يؤدي التحرير المالي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للبنوك ، كما أن التحرر المالي يعني دخول البنوك أقوى إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على البنوك المحلية .

3- نظم الصرف : يمكن أن تؤثر نظم الصرف في البنوك وتحدث أزمات مالية من خلال المضاربة وكذلك طريقة تأثر الأصول الحقيقية للبنوك نتيجة خفض قيمة العملة المحلية وقدرة البنوك المركزية على القيام بدور المقرض الأخير للبنوك التي تعاني من مشاكل سيولة .

المطلب الرابع : أهم الأزمات المالية العالمية

لقد عرف الاقتصاد العالمي مجموعة من الأزمات المالية الحادة التي كان لها الدور الفاعل في التأثير على اقتصاديات الدول محل الأزمة بدرجة أولى ثم التأثير على باقي الدول بالدرجة الثانية وذلك نظرا لانفتاح دول العالم على بعضها البعض ، وجعل أسواقها مترابطة على شكل سوق مشترك واحد ، ومن أهم الأزمات التي عايشها الاقتصاد العالمي : الأزمة المالية المكسيكية ، الأزمة الآسيوية ، أزمة جنوب إفريقيا .

1- الأزمة المالية المكسيكية⁽¹⁾ :

في نهاية 1987 ، قامت المكسيك بإتباع برنامج للاستقرار متضمنا سياسة مالية ونقدية انكماشية وكذلك تحرير تجارتها الخارجية و قطاعها المالي، وقامت أيضا بربط سعر صرف البيزو بالدولار، ونتيجة لذلك انخفاض معدل التضخم من رقم ثلاثي إلى رقم أحادي، وأيضاً ازدادت الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، وكذلك ازدهر الاقتصاد فيما بين 1988-1993، كما تغير تدريجياً نظام سعر الصرف إلى نظام تميز بتحريك البيزو في نطاق محدد 1% في نوفمبر 1991 إلى 9% في آخر 1993، لكن انخفاض القيمة الاسمية للعملة لم يكن كافياً لمنع ارتفاع قيمة البيزو الحقيقية التي ارتفعت بحوالي 35% بين جانفي 1990 وديسمبر 1993 كنتيجة لتحسن الاقتصادي، وفي نفس الوقت ارتفع العجز في ميزان المدفوعات وكان مصدره الرئيسي العجز في الميزان الجاري، من حوالي 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1990 إلى 6.6% في سنة 1993، ورغم هذا العجز الخارجي المتنامي في الميزان التجاري، إلا أن الزيادة في التدفقات الرأسمالية إلى المكسيك أدت إلى ارتفاع كبير في احتياطي النقد الأجنبي الذي وصل إلى 25.4 مليار \$ مع نهاية سنة 1993، ولقد جأت السلطات النقدية المكسيكية إلى سياسة تعقيم التدفقات الرأسمالية وذلك بإصدار أذون خزانة قصيرة المدى بالبيزو .

واستمرت التدفقات الرأسمالية خلال الربع الأول من سنة 1994، خصوصاً بعد أن وافق الكونغرس الأمريكي في نوفمبر 1993 على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا" ونتيجة لذلك تقلص الفرق بين أسعار الفائدة على أذون الخزانة المكسيكية وأسعار الفائدة على شهادات الإيداع الأمريكية، وصاحب ذلك توسع في منح الائتمان من قبل القطاع المالي بشكل كبير بين مارس وجوان 1994 من 15.7 إلى 33.5 مليار

(1)- عبد الحسين وادي عطية، الاقتصاديات الدمية: أزمات وحلول، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001،

يزو وعوضت الزيادة في الائتمان نسبة كبيرة من الانخفاض في السيولة الناتج الصافي للأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المكسيكي، فخلال سنة 1994 ارتفع عرض النقود بنسبة 18% بينما ارتفع الائتمان المقدم من القطاع المصرفي لقطاع الخاص بحوالي 32%.

وبالرغم من هذا فقد أثبتت الأزمة المالية المكسيكية 1988-1994 أن السيادة المطلقة لقوى السوق هي التي ستحقق الرفاهية ما هي إلا أوهام واهية فحيثما حاول بلد أقل نموا الوقوف من دون سياسة تهدف إلى تشجيع الصناعة الغربية، فإن مصيره هو الفشل، فالتجارة الحرة تعني أن الغلبة ستكون للأقوى فقط.

2- الأزمة المالية الآسيوية⁽¹⁾ :

أخذت دول جنوب شرق آسيا خلال سنوات تعتبر جد وجيزة في السير نحو التطور، حيث تمت اقتصادياتها بمعدلات سريعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم باستثناء سنوات الأزمة المالية التي بدأت عام 1997 وامتدت آثارها إلى نهاية القرن العشرين، وذلك فيم سمي بالمعجزة الاقتصادية الآسيوية .

فقبل أن ينتهي النصف الأول من عام 1997 بدأت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، ثم انتشرت في أنحاء متفرقة من العالم ومازالت تداعياتها مستمرة حتى الآن، حيث شهد يوم الاثنين الموافق لـ 27 أكتوبر 1997 والذي أطلق عليه يوم الاثنين المجنون بداية الأزمة من تايلندا، حيث تعتبر أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية : وكان ذلك في جويلية 1997، حيث قام ستة من تجار العملة في بانكوك بالمضاربة عنى خفض سعر البات - عملة تايلندا- بعرض كميات كبيرة منه للبيع، مما أدى إلى انخفاض قيمة البات بالنسبة للعملة الأخرى.

(1) - عمرو محي الدين، أزمة النمو الآسيوية : الجنون والآليات والشروس المستعدة، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 2000، ص ص (18-21).

وفي الثاني من جويلية 1997 ، وبعد محاولات مضمّنة من جانب الحكومة التايوانية للحفاظ على سعر البات ، أعلنت فك ارتباط عملتها بالدولار وشرعت في تعويمها وتبع ذلك في نفس اليوم انخفاض سعر البات بنسبة 20 % ، وفي 11 جويلية انخفض سعر الصرف للجزر الفلبيني إلى مستويات غير مسبوق ، حيث فقد حتى 06 جانفي 1998 نحو 71.5 % من قيمته في 01 جويلية 1997 .

كما انخفض مؤشر الأسهم في البورصة الفلبينية بنحو 46 % من قيمته السائدة في جوان 1997 ، وفي 14 جويلية 1997 انخفض سعر صرف الرنجيت الماليزي إلى أقل سعر له منذ 24 سنة ، كما انخفضت قيمة مؤشر الأسهم في البورصة الماليزية ، حيث انخفضت قيمته في 11 جويلية 1998 بنحو 41.5 % من قيمته في 27 فيفري 1998 ، وتواكب ذلك مع قيام المضاربين في ماليزيا وعلى رأسهم جورج سوروس بالمضاربة على المشتقات لتحقيق أرباح بالملايين خلال فترة وجيزة ، وفي ذات الأسبوع سارعت الحكومة الأندونيسية بتوسيع نطاق تحرك سعر صرف الروبية الأندونيسية من 8 % إلى 12 % قبل أن تقوم في 14 جويلية 1997 بإلغاء نظام سعر صرف الثابت وتعويم الروبية مع خفض سعر صرفها : وقد سجل سوق الأسهم في جاكرتا انخفاض كبير ، حيث انخفض مؤشره في 18 ماي 1998 بنسبة 46.3 % من قيمته السائدة في 30 جوان 1997 .

وخلال شهر نوفمبر وديسمبر من عام 1997 وجانفي من عام 1998 تعمقت الأزمة في كوريا الجنوبية ، حيث فقد الون الكوري الجنوبي نحو نصف قيمته في مواجهة الدولار الأمر كي ، وخلال 6 أشهر التالية لبداية الأزمة فقد رأس المال السوق بالبورصة الكورية بما يقرب 50 % من قيمته ، وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في كوريا ، الأمر الذي دفع العديد من المستثمرين الأجانب إلى الخروج من السوق الكورية .

أما بالنسبة لسوق المال في تايوان ، فقد كانت تبدو أبعد البلدان من مواجهة الهيار سعر العملة ، إلا أنه مع انهيار العملات الآسيوية وعلى الرغم من حفاظ الحكومة التايوانية على الدولار التايواني متماسكا إلا أنها لم تستطع نفس الشيء بالنسبة لسوق الأوراق المالية فالنخفاض مؤشر سوق المال في تايوان بنحو 20 % تقريبا ، وانخفضت أسعار الدولار التايواني .

وفي سنغافورة تدخلت السلطات النقدية لدعم الدولار السنغافوري بعد تراجعته إلى أدنى مستوياته منذ أوائل عام 1997 ، إذ انخفضت قيمته في 12 جانفي 1998 بنحو 25 % من المستوى السائد في 2 جوان 1997 ، كما انخفض مؤشر البورصة في سنغافورة في 28 أكتوبر 1997 بنسبة 24.7 % من قيمته في 01 أوت 1997 .

وشهدت سنة 1998 وبوضوح انتقال غبار الأزمة خارج المنطقة الآسيوية وبدأت الآثار الجانبية في الظهور ، فقد اثر انهيار سوق هونج كونج وبسرعة شديدة على أسواق الدول المتقدمة في العالم مثل : نيويورك ، باريس ، لندن ، فرانكفورت ، طوكيو ، إلا أن بورصة نيويورك عادت لتشهد انتعاشا تجاوزت معه الأسواق الأوروبية في حين استمرت الأزمة في أسواق آسيا.

هذا وقد تميزت الأزمة الآسيوية بخصائص فريدة بالمقارنة بأي أزمة اقتصادية أخرى ولعل أهم هذه الخصائص ما يلي (1) :

1. تمخض رأس المال الوافد إلى بلدان الأزمة الآسيوية عن توليد ضغوط تضخمية وارتفاع أسعار الصرف الحقيقية لهذه البلدان وانعكس هذا على معدلات نمو صادرات هذه البلدان التي بدأت تتباطأ منذ منتصف الثمانينات لتتراجع بعد ذلك بشكل حاد بداية من سنة 1996.
2. توسع البنوك المحلية في الاقتراض الخارجي وتوجيه الموارد المالية لإقراض مشروعات خاصة بالعملة المحلية.
3. أما حدثت في أسرع نول العالم نموا .
4. أنها حدثت بشكل مفاجئ وعنيف وحاد وبدون أي تدرج.
5. عدم قدرة أحد على التنبؤ بحدوث الأزمة.

(1) - عمرو محي الدين ، مراجع سابق ، ص 32.

ويمكن إيضاح آثار الأزمة الآسيوية على دول الأزمة - على الصعيد المحلي - وآثارها على الدول الأخرى المرتبطة بها - أي عالميا - كما يلي (1) :

1- آثار الأزمة الآسيوية على الصعيد المحلي :

- أدت الأزمة المالية لجيوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على اقتصادياتها و على مناخها السياسي والاجتماعي نعل من أهمها :
- تراجع حاد في معدلات الناتج المحلي الحقيقي في دول الأزمة.
 - تراجع الإنفاق العام الاستثماري والجاري مما أدى إلى تخفيض الواردات .
 - تراجع الإنفاق الخاص الاستهلاكي والاستثماري سواء للقطاع العائلي أو لوحداث قطاع الأعمال .
 - انخفاض القيمة السوقية لأسهم لشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية لدول الأزمة.
 - تضائل الثقة بالأنظمة الاقتصادية وخاصة المالية منها والسياسية القائمة .
 - ارتفاع مستويات الفقر وسوء التغذية وتراجع الإنفاق العام على الصحة والتعليم وزيادة معدلات الجريمة والعنف : ضف إلى ذلك الارتفاع الرهيب في معدلات البطالة.

2- آثار الأزمة الآسيوية على الصعيد العالمي :

- لقد ترتب عن الأزمة تراجع حاد في أسعار صرف العملات للدول الآسيوية اتجاه العملات الرئيسية وخاصة الدولار وقد أدى ذلك إلى :
- زيادة المقدرة التنافسية لصادرات دول الأزمة في السوق العالمي وخاصة في الدول المستوردة لهذه المنتجات الآسيوية .

(1)- عمرو عبي الدين ، مرجع سابق، ص ص (220-222).

- تراجع القدرة التنافسية لواردات دول الأزمة ، حيث أصبح يصعب على الدول التي ارتفع أسعار صرفها بالنسبة للعملة الآسيوية أن تصدر إلى دول الأزمة الآسيوية حيث تواجه صادراتها إلى هذه الدول منافسة شديدة .
- انخفاض الطلب العالمي على المواد الأولية ومن ثم تراجع أسعار المواد الأولية في السوق العالمي .
- هجرة رؤوس الأموال إلى الدول الصناعية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ولم تقتصر هذه الهجرة على دول الأزمة فقط ولكنها امتدت لتشمل العديد من الدول النامية الأخرى سواء في آسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية .

3- الأزمة المالية جنوب إفريقيا :

في منتصف فيفري 1996 ، مرت جنوب إفريقيا بانخفاض حاد في قيمة عملتها الأجنبية الراند ، والذي كان مستقرا نسبيا خلال السنوات الثلاث السابقة ، وطبقا لبنك الاحتياط في جنوب إفريقيا فإن الاختيار المبدئي في قيمة الراند كان لمجموعة من الأسباب الآتية (1) :

1. الإشاعات الكاذبة بشأن صحة الرئيس نيلسون مانديلا والإشاعات الأخرى التي تتعلق بإزالة الرقابة على النقد الأجنبي وسعر الصرف من جانب البنك المركزي .
2. اندماج جنوب إفريقيا ماليا في النظام النقدي العالمي مما عرضها لتزوات وأهواء المستثمرين الدوليين .
3. الانخفاض في مستوى الائتمانات من النقد الدولي .
4. التوسع السريع في الائتمان المحلي والعجز في ميزان المدفوعات .
5. فقدان المستثمرين الثقة في قيمة الراند .

(1) - عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي ، العولمة المالية وإمكانية التحكم : عدوى الأزمات المالية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص ص (128-129) .

6. تدفقات رأس المال من جنوب إفريقيا للخارج في مارس وأفريل وتدهور معدل تبادل سعر الصرف للرانند بمقدار 5.4 % في الفترة من 13 إلى 29 فيفري كما انخفض إلى 11 % في الفترة من 29 فيفري حتى 31 جويلية .

وباختصار فقد تطورت أزمة جنوب إفريقيا كما يلي (1):

نتيجة تعاضم أو نمو احتياطي النقد الأجنبي في الدولة في الفترة ما بين أفريل 1994 حتى ديسمبر 1995 ، بدأت جنوب إفريقيا في تحرير أسواقها المالية وعندما بدأت قيمة الرانند في الانخفاض في منتصف فيفري سنة 1996 تدخل البنك الاحتياطي في الأسواق بهدف الحد من عملية انخفاض قيمة العملة، وكانت نتيجة ذلك أن حدث انخفاض بنسبة 40 % في مستوى الاحتياط في النقد الأجنبي في جنوب إفريقيا . علاوة على ذلك فإن البنك الاحتياطي جعل الرانند في اتجاه سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى وضعه المفتوح تماما اتجاه العملة الأجنبية : كما تدخل البنك المركزي بجانب ذلك العجز المستمر في ميزان المدفوعات استنفذ السيولة في النظام المصرفي في جنوب إفريقيا وزاد من معدلات الفائدة على الأموال . وقد خلقت الأزمة التي حدثت للرانند في سنة 1996 اضطرابا في أسواق المال في جنوب إفريقيا واستوجب تعديلا في العملة الأجنبية التي زادت قوتها ، وفي نهاية العملة حدث استقرار لسوق الصرف الأجنبي في جنوب إفريقيا ، وكاد مركز رأس المال الأجنبي إلى التدفق داخل البلاد مرة ثانية .

(1) - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص 132.

المبحث الثاني : آليات وإجراءات مواجهة الأزمات المالية

إن أهمية وضع نظم الإنذار المبكر تعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل حدوثها ، ضف إلى ذلك ضرورة الالتزام بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول : مؤشرات التنبؤ بوقوع الأزمات المالية

تبع أهمية مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية من قيمتها بأنها تعتبر أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار و واضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو لأزمة عملة : وتساعد هذه المؤشرات عموما في⁽¹⁾ :

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية .
- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يمتثل وقوعها في مشاكل .
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص .
- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك .
- ويمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية التقليدية " المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر " أو " مؤشرات التنبؤ بالأزمات " الدأثة على إمكانية تعرض الدول لأزمات و صدمات أو هزات في سوق الأوراق المالية والأسهم أو تعرضها لأزمات في العملات في مصنفين أو مجموعتين⁽²⁾ :

- المصنف الأول أو المجموعة الأولى : وتشمل المؤشرات الاقتصادية الكلية والمؤشرات النوعية المصرفية .
- المصنف الثاني أو المجموعة الثانية؛ و تشمل التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية و التي تُرثقة

(1)-عبد النبي اسماعيل الطوشي ، التنبؤ بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية العائدة ، مصر ، ص6.

(2)-عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي ، مرجع سابق ، ص38.

المستثمرين ، والخصائص الهيكلية للسوق أو خصائص التركيب التي تجعله عرضة لأن يفقد المستثمرون الثقة فيه .

ويمكن توضيح هذين المصنفين أو المجموعتين في الجدولين المواليين .

جدول رقم (1) : المصنف الأول

المؤشرات الاقتصادية الكلية	المؤشرات النوعية المصرفية
- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	- ملاءة رأس المال
- سعر الصرف الحقيقي	- مؤشرات السيولة
- سعر الفائدة الحقيقي	- مؤشرات العسر المالي
- الحساب الجاري	- الربحية أو العائد
- الاحتياطات الدولية	- الديون المتعثرة ومخصصاتها
- أسعار الأسهم والسندات	- ودائع البنوك
- تدفقات رأس المال الأجنبي	- نسبة القروض للودائع

المصدر : عبد النبي اسماعيل الطوخي، مرجع سابق، ص ص (7-8).

ويضم كل مؤشر من هذه المؤشرات مؤشرات تنموية وفقاً لظروف كل دولة والنظام المسري المتبع فيها ، وسدى وفرة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي .

جدول رقم (2): المصنف الثاني

الخصائص الهيكلية أو البنوية	التطورات في الاقتصاد الكلي
- إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات	- ارتفاع معدل التضخم
- قطاع التصدير أكثر تركيزا	- نمو سريع في التدفق النقدي
- ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية	- انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات
- ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الاجل	- عجز مالي متزايد
- تحرر سوق المال الحديث	- ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للإلتجاه السائد
- إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها	- النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي .
- أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية	- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض .
- انخفاض الإكتتاب في سوق الأسهم	- ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي .
- سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم	- نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية
- سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم	- انخفاض الاحتياطي العالمي
- الرقابة على دخول السوق و الخروج منه	- انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي
	- ارتفاع معدلات الأسعار والأرباح
	- ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة

المصدر : عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، مرجع سابق ، ص 39.

فإذا نشأت الأزمات نتيجة السياسات الحكومية الضعيفة أو غير الحكيمة مع مرور الوقت فإن كلا من عي المؤشرات يجب أن يساهم في تفسير أسباب حدوث الأزمة ، ولكن لأن المؤشرات الهيكلية من المحتمل أن

تكون بطيئة في التغيير فإن التطورات في الاقتصاد الجزئي تصبح مفيدة إلى حد جيد في إمكانية التنبؤ بالمدة التي سوف تحدث فيها الأزمة .

ومع افتراض أن جميع الظروف متساوية فإننا نتوقع أن تكون أسواق الأسهم المحلية أكثر حساسية للتطورات التي تهدد ربحية الصناعات المحلية أي الأرباح التي تحققها الصناعات الوطنية ، في حين تكون أسواق العملة أكثر عرضة للتطورات التي تهدد ربحية الصناعات المحلية أي الأرباح التي تحققها الصناعات الوطنية؛ في حين تكون أسواق العملة أكثر عرضة للتطورات التي تهدد قدرة البنك المركزي أو استعداده للمحافظة على قيمة العملة المحلية وعائدات الأصول (1) .

المطلب الثاني : آليات تبؤ صندوق النقد الدولي بالأزمات المالية

يستخدم الخبراء الاقتصاديون لصندوق النقد الدولي ، عددا من المدخلات التحليلية لتحديد وجه الضعف ، ومنها الثلاث التي نتعرض لها أدناه وهي : نظم الإنذار المبكر ، تحليلات متطلبات التمويل ، وكفاية الاحتياطي ، ومعلومات السوق ويمكن توضيحها في (2) :

1- نظم الإنذار المبكر:

يستخدم صندوق النقد الدولي نماذج من الاقتصاد القياسي تعرف باسم نماذج نظام الإنذار المبكر ، وذلك ضمن سعيه لتنبؤ بأزمات العملات قبل حدوثها ، وترتكز هذه النماذج على التقلبات الخارجية ، وتستغل العلاقة المنتظمة التي تظهر من البيانات التاريخية بين المتغيرات المرتبطة بالطريق المفضي إلى الأزمات وتفشي الأزمات والعمل ، وتشمل المتغيرات :

(1)- محمد الحكيم مصطفى الشرفاوي، مرجع سابق ، ص40.

(2)- كريستيان ملدر Christian Mulder ، تقييم المخاطر " تحديد مكان التعرض للمخاطر المالية مفتاح الوقاية من الأزمات " ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 2002/4 ، ص ص (8-9) .

- نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي.

- الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد.

- العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية.

وتوحي كل من النظرية والشواهد أنه كلما ارتفعت قيمة كل متغير من هذه المتغيرات ، ازداد احتمال وقوع الأزمة ، وتركز نماذج الإنذار المبكر التي وضعها صندوق النقد الدولي على مجال تنبؤ طويل نسبيا يمتد إلى 12-24 شهرا لإعطاء البلدان مهلة مسبقة كافية لتبني سياسات تصحيحية ، وعلى أي حال فإن التركيز ينصب على الوقاية.

2- وسائل مراقبة السيولة :

بعد الافتقار لاحتياطي من السيولة مؤشرا رئيسيا للتنبؤ باحتمال وقوع أزمة في عملة ومدى عمقها والاحتياطات الرسمية وهي الاحتياطي الواقعي الرئيسي بالنسبة لبلدان الاسواق الناشئة ، وفي هذه الظروف من المهم وضع تقديرات لما يلي :

- احتياجات البلد من التمويل الخارجي ، مما في ذلك عجز الحساب الجاري ، والتزامات الديون التي يحل موعد استحقاقها خلال الفترة القادمة ، ومقدار الأموال التي يحتمل أن يحوها المقيمون إلى الخارج .

- تلك المصادر التمويلية المفبوسنة بسهولة أو بأسرى ، مما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض من السوق على هيئة سندات وقروض مضمونة بالفعل.

ويتم تجميع هذه البيانات بصورة منظمة وتلخيصها في جداول الاحتياجات التمويلية ، والتي تمثل أداة فحص وتدقيق تبادلي لاحتياجات التمويل العالمية ، وتسمح بتقييم حجم الطلب الممكن على موارد صندوق النقد الدولي.

وقد بينت الدراسات التجريبية أن نسبة الدين قصير الأجل إلى الاحتياطات تعتبر مقياسا إرشاديا مهما ومنطقيا لكثير من تحليلات السيولة ، إلا أن هناك من العوامل التي يلزم أخذها في الاعتبار أيضا مثل نوعية إدارة دين القطاع الخاص ، والمباغة في تقدير قيمة العملة ، والتحديد الكبير المرتقب للديون الحكومية المحلية.

ويتعين أن يشمل التحليل السليم مدى تعرض بلد ما إلى الخطر ، طائفة كاملة من مؤشرات التعرض للمخاطر ، وأن يقدم بيانات تاريخية قديمة وتقديرات مستقبلية ، وتستند المؤشرات التي تم اختيارها لإلقاء الضوء على أوضاع بلد ما إلى أساليب تحليلية بما فيها تحليل الميزانية العمومية ، وإلى النماذج التجريبية مثل نماذج أزمات العملات.

3- معلومات السوق :

يعتمد هذا المدخل على معلومات الأسواق المالية، ويركز على مخاطر السداد ، وليس على مخاطر أزمات العملات أو التقلبات الخارجية ، أو دراسات تقييم السيولة ومدى استدامة الدين .

إن علاوات أسواق السندات " وهي الفارق بين عوائد السندات في سوق ناشئة معينة وبين العوائد المقابلة في سوق مرجعية ناضجة يقاس عليها " وتحديد المراتب الائتمانية يعكسان في جوهرهما مخاطر السداد .

المطلب الثالث : آليات مواجهة الأزمات

إن مواجهة الأزمات الخارجية وتحديد السياسات الاقتصادية المطلوبة يضع على عاتق الحكومة وصندوق النقد الدولي عبء الاختيار بين العديد من البدائل كما سيأتي X

1- آليات مواجهة الأزمات من طرف الدول (1) :

أ. التمويل أو التكيف في مواجهة الأزمة : يجب على حكومة الدولة المقترضة الاختيار بين التمويل أو التكيف عند حدوث أية أزمة خارجية ، حيث التمويل يعني الاقتراض من أجل مواجهة الأزمة، سواء انخفاض عوائد الصادرات أم زيادة في أسعار الواردات أم زيادة مدفوعات الدين، أما التكيف فهو يشمل العمل على مواجهة الأزمة عن طريق محاولة زيادة الصادرات أو خفض الواردات .

(1)-بها جلال الدين، الأزمة الاقتصادية...الداء والنواء، 2001/08/28

www.islamonline.net/arabic/economics/2001/08/article17 تاريخ التحميل 2007/04/21

ب. خفض الاتفاق أو تحويله : هنا يجب على الدولة الاختيار بين اللجوء إلى خفض الإنفاق عن طريق خفض الطلب العام والخاص ، وبين تحويل الإنفاق أي محاولة تغيير الطلب المحلي والخارجي من الطلب على السلع الأجنبية إلى الطلب على السلع المحلية.

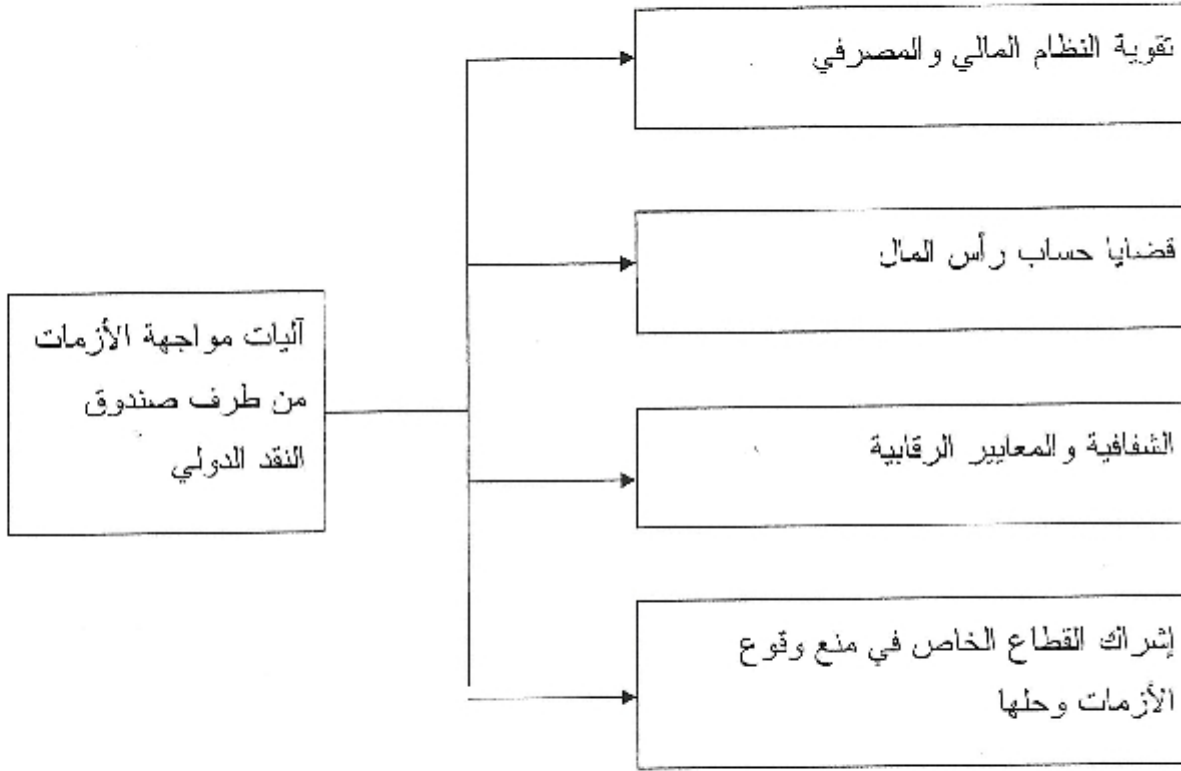
إن الاختيار بين خفض الإنفاق أو تحويله اختيار شاق بسبب الآثار المصاحبة لتنفيذ أي من السياستين ، حيث أن الاعتماد على سياسة خفض الإنفاق فقط تؤدي إلى حالة من الركود في حين أن تحويل الإنفاق يؤدي إلى التضخم ، وهكذا يصبح الحل الأمثل هو محاولة المرح بين السياستين لتحقيق أهداف بأقل قدر من التكاليف .

ج. تخفيض قيمة العملة او السياسة التجارية: يتسم خفض العملة المحلية بأنه بديل بسيط في تطبيقه، حيث يتم تغيير السعر الذي يقوم البنك المركزي باستخدامه لتحويل العملات الأجنبية إلى المحلية، و يؤدي هذا التغيير في السعر إلى زيادة الصادرات المحلية و خفض الواردات بشرط توافر المرونة في الجهاز الإنتاجي للدولة ، إلا أن هذه السياسة تؤدي لرفع الأسعار محلياً وتغذية التضخم ، أما السياسات التجارية فتشمل حصص الواردات و الرقابة على النقد الأجنبي و دعم الصادرات، حيث تؤدي هذه السياسات إلى خفض الاستيراد عن طريق حكم من مباشر ، ولكن هذه السياسات لها تعقيدات إدارية كثيرة ، كما تؤدي إلى عدم توافر الواردات محلياً مما يؤدي لزيادة أسعارها .

2- آليات مواجهة الأزمات من طرف صندوق النقد الدولي :

عمل صندوق النقد الدولي منذ إنشائه على المحافظة على النظام المالي ، كما حاول دائماً التكيف مع المستجدات التي تطرأ عليه ، وقد شملت مجهوداته أربعة محاور أساسية يبرزها الشكل التالي :

شكل (04) : آليات مواجهة الأزمات من طرف صندوق النقد الدولي



المصدر : سمير عبد المقصود فرج الخطيب ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك : منهج علمي وتطبيق عملي ، منشأة المعارف، الاسكندرية ، مصر، 2005، ص ص (75- 76) .

ويمكن توضيح تلك المراحل كما يلي⁽¹⁾ :

أ. تقوية النظام المالي والمصرفي : وأهم الخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي في هذا المجال:

- مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية.
- برنامج تقييم القطاع المالي.
- قيام مدى الاستقرار المالي في المساعدة في ضمان سلامة النظام المالي .

(1) - سمير عبد المقصود فرج الخطيب ، مرجع سابق، ص ص (76- 80).

فمنذ سنة 1999 ، قامت فرق من صندوق النقد الدولي بمساعدة الخبراء من البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية في عموم الحالات بتقييم قوة النظم المالية في عدد من الدول الأعضاء ، ويجري تقديم التقييمات للدول المعنية لتكون مرشدا لها فيما ينبغي اتخاذه من إجراءات .

ب. قضايا حساب رأس المال : عمل صندوق النقد الدولي على وضع المعايير الطوعية في مجالات تخصصه وذلك بالتعاون مع منظمات دولية أخرى في بعض الحالات مثل بنك التسويات الدولية والبنك الدولي ، وذلك لتحقيق ما يلي :

- تقوية الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للبنوك .
- مراجعة الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي لدى البنوك والمؤسسات المالية.
- وضع مجموعة أساسية من المعايير المحاسبية الدولية.
- تجنب نظم أسعار الصرف الحساسة لأي هجوم .
- ضمان تدفق البيانات المالية إلى الأسواق بحرية أكبر وفي الوقت المناسب.
- الانتهاء من وضع مجموعة أساسية من المبادئ لحسن التنظيم والإدارة في قطاع الشركات .

ث. الشفافية والمساءلة في صندوق النقد الدولي : إن الشفافية سواء من جانب البلدان الأعضاء في الصندوق أو الصندوق نفسه ، فهي تساعد على تحسين الأداء الاقتصادي بطرق متعددة . فزيادة انفتاح البلدان الأعضاء تسجع الجمهور لتحليل سياسات هذه البلدان في نطاق أوسع وبالأستناد إلى معلومات أدق. أما زيادة الانفتاح والوضوح من جانب الصندوق فيما يتعلق بسياسته والمشورة التي يقدمها لأعضائه ، فمن شأنها الإسهام في عقد مناقشات مستنيرة بشأن السياسات وتحقيق فهم أفضل لدور الصندوق وعملياته، والارتقاء بمستوى التحليل لديه.

ج. إشراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها : يمكن منع حدوث الأزمات عن طريق تحسين عمليات تقييم المخاطر والدخول في حوار أعمق وأكثر تواترا بين البلدان والمستثمرين من القطاع الخاص، وذلك بأساليب تتضمن إعادة هيكلة الدين الخاص. ويمكن لكل من الدائنين والمدينين الاستفادة من مثل هذا الحوار عن طريق الحد من الخطر الأخلاقي أي إمكانية أن يجذب القطاع الخاص إلى الدخول في عمليات إقراض غير مضمونة من منطلق الثقة في أن الخسائر المحتملة ستكون محدودة نتيجة لعمليات الإنقاذ الرسمية ، بما في ذلك الإنقاذ من جانب صندوق النقد الدولي .

ويعمل صندوق النقد الدولي ذاته على تعزيز حوارهم مع الأطراف المشاركة في السوق من خلال تشكيل المجموعة الاستشارية المعنية بأسواق رأس المال والتي اجتمعت للمرة الأولى في سبتمبر 2000 .

المطلب الرابع : كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل

إن تزايد سرعة عجلة العملة المالية في السنوات الأخيرة أدى إلى تزايد الأزمات وانتشارها وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى. فقد أثبتت غالبية الدراسات التي بحثت أسباب الأزمات الاقتصادية أن أزمات البنوك كانت القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة ، وتعتبر المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر البنوك وحدثت الأزمات ، لذلك كان اهتمام لجنة "بازل" للرقابة المصرفية بإصدار أسس إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

1- التعريف باللجنة⁽¹⁾ : في هذا الإطار يمكن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست

وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية

بمدينة بازل بسويسرا وذلك في ضوء أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وازدياد حجم ونسبة الديون

(1) - عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق : ص 80-81.

المشكوك في تحصيلها التي منحها البنوك العالمية خاصة البنوك الأمريكية وتعثر بعض هذه البنوك.

وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تقوية واستقرار النظام المالي المصرفي الدولي .
- إزالة المنافسة غير العادلة بين البنوك .
- استحداث أدوات مالية جديدة.
- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.

2- اتفاقية بازل 1988 وأبعادها المختلفة :

لقد أقرت بازل الخاصة باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال أنه يتعين على كافة البنوك العاملة الالتزام بان تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى مع نهاية 1992 .

وفيما يلي السمات الرئيسية أو الجوانب الرئيسة لمقررات بازل الصادرة في 1988⁽¹⁾ :

أ. التركيز على المخاطر الائتمانية "مخاطر عدم وفاء المدين بالتزاماته " حيث لن يشمل معيار كفاية رأس المال مواجهة المخاطر الأسرى مثل : مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

ب. الاهتمام بتوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكويتها : فذلك أنه لا معنى لأن يكون معدل كفاية رأس المال لدى بنك ما الحد الأدنى المقرر وفي ذات الوقت لا تتوافر المخصصات الكافية الواجبة التكوين للأصول المشكوك في تحصيل قيمتها وغيرها من المخصصات ، فالعبرة بكفاية المخصصات أولاً ثم برود بعد ذلك حساب كفاية رأس المال .

(1)- محمد مقصود فرح الخطيب ، مرجع سابق ، ص ص (32-36) .

ت. تصنيف دول العالم إلى مجموعتين :

- المجموعة الأولى : ويطلق عليها الـ " OECD " ، وهي الدول الكاملة العضوية في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والدول التي تقوم بعرض ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي.
- المجموعة الثانية : تشمل باقي دول العالم ، وقد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى .

د. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول : فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصول من جهة، وكذلك باختلاف المدين من جهة أخرى ، ومن هنا نجد أن الأصول تدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي : صفر ، 10% ، 20% ، 50% ، 100% .

هـ. تقسيم رأس المال إلى مجموعتين :

- رأس المال الأساسي ويتكون من :

- رأس المال المدفوع .

- الاحتياطات .

- الأرباح المحتجزة .

- و رأس المال المساند : ويتكون من :

- الاحتياطات غير المعلنة .

- احتياطات إعادة تقييم الأصول .

- المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة .

- اقروض المساندة .

- أدوات رأسمالية أخرى .

وفي ضوء هذا التحليل فإن معدل كفاية رأس المال توضحه المعادلة التالية :

إجمالي رأس المال

كفاية رأس المال = $\frac{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}}{\text{إجمالي رأس المال}} < 8\%$

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

ك : إجمالي رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند .

سول المرجحة بأوزان المخاطر = تبويب الأصول إلى مجموعات * أوزان الخطر .

- التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل من 1995 إلى 1998 :

هناك العديد من التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل من سنة 1988 وحتى 1998 و في مايلي

مات العامة للإطار الجديد لكفاية رأس المال والتي أطلق عليها متطلبات بازل (1) :

- تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال : تتعلق هذه المخاطر بظروف ودرجات

عدم التأكد عند حساب العوائد والمكاسب الناشئة من تغيرات السوق المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار

العائدة وتقنيات أسعار الصرف .

- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال وتحديث طرق القياس : أضافت هذه التعديلات عنصر جديد إلى رأس المال

وهو القروض المساندة لأجل سنتين ، ومن ناحية أخرى تضمنت مقترحات اللجنة طرق إحصائية نمطية

حساب رأس المال ، ومن هذه الطرق ما يسمى بمقياس إدارة مخاطر التعامل في عقود المشتقات .

- تعديل تعريف رأس المال : بعد أن أصبح رأس المال يتكون من ثلاثة شرائح كان لا بد من أن تبرز وجود

علاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطر السوقية في 12.5 % ثم

إضافة الناتج إلى مجموعة الأصول المرجحة. وعليه فإن معدل الكفاية يحسب كما يلي :

(1) - محمد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص 97 : ص 99 ، ص 103.

إجمالي رأس المال

عدل الكفاية : $8\% <$

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية * 12.5%

بحيث :

إجمالي رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + القروض المساندة لأجل سنتين .

تعدلات منهجية وتنظيمية متصلة بمتطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية : ترى هذه اللجنة ضرورة استخدام معامل واحد في حساب مخاطر الائتمان ، أي النموذج الموحد الصادر عن اللجنة.

4- المعايير الجديدة للائتمان " أسس تفادي الأزمات " (1) :

اتضح للجنة أن مخاطر الائتمان هي السبب الرئيسي في معظم حالات تعثر البنوك والأزمات ، وبالتالي

يكي تكون البنوك في مأمن من هذه الأزمات ، عيها الاسترشاد بالأسس التالية :

- يجب على البنوك دراسة أسباب تعثر الائتمان الواردة في دراسة لجنة بازل للرقابة على البنوك دراسة متعمقة والاستفادة من إستراتيجيات وسياسات ائتمانية قوية تضمن سلامة الائتمان وتخفيض درجة المخاطر المرتبطة بالائتمان إلى أقل درجة ممكنة .

- يجب على البنوك أن لا تهتم فقط بدراسة الائتمان بل تهتم أيضا بدراسة مخاطر الائتمان ، التي قد لا توضحها البيانات التاريخية المرتبطة بالماضي.

- تحري الدقة في الأسباب التي يطلب من أجلها منح الائتمان، أيضا نوعية المنتج و ظروف قابلية السوق له، و ظروف قدرة المنتج على المنافسة ، وبالتالي إمكانية السداد تتضح من خلال هذه التوقعات .

(1)-عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية ، منشأة المعارف، الاسكندرية: مصر: 2002 ،

لمبحث الثالث : أثر العملة على الأزمات المالية

لقد شهدت المعاملات النقدية الدولية تغيراً مستمراً فعقب انهيار نظام بريتون وودز شهدت البنية النقدية الدولية تقلب أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية ، مما شجع المضاربة عليها فتزايدت التدفقات النقدية لقصيرة الأجل كما زادت درجة تكامل أسواق رأس المال الدولية ؛ وقد انعكست تلك التغيرات في ازدياد أهمية حساب رأس المال ، وقد ساهمت العملة الاقتصادية وازدياد المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية وكذلك التقدم لتكنولوجيا في انتشار اتجاه تحرير رؤوس الأموال ، فهذه العوامل ثرت على تزايد الأزمات المالية.

المطلب الأول : أثر التدفقات والديون قصيرة الأجل على الأزمات المالية

1- التدفقات قصيرة الأجل⁽¹⁾ : سبق وأن خلق نظام تعويم أسعار الصرف من السبعينات البيئة المواتية للمضاربات على العملة وجاءت عمليات التحرير المالي لتدعم من نشاط هذه المضاربات ، ففي ظل التحرير المالي وقابلية التحويل للحساب الجاري وحساب رأس المال تنقل وبسرعة وحرية الأموال الساخنة في سوق لآخر عبر شبكات الربط الإلكتروني بحثاً عن الفرص لاقتناص الأرباح ، فقد انفجر تداول العملات الأجنبية على الصعيد العالمي من حوالي 200 مليار في منتصف الثمانينات إلى 12 ترليون دولار في سنة 1995 .

بالإضافة لذلك ارتفعت مؤشرات البورصات العالمية إلى آفاق غير مسبوقة وأصبحت البورصات أكثر ارتباطاً ونداخلاً بحيث أصبح بالإمكان أن يؤدي انخفاض سعر الفائدة الأمريكي إلى ارتفاع أسعار الأسهم من طوكيو أو فرانكفورت أو باريس .

(1) - شذا جمال الخطيب ، العملة المالية ومستقبل السوق العربية لرأس المال ، مؤسسه طابا ، عابدين ، ط 1 ، 2002 ، ص ص (38-39) .

وقد غدت البلاد النامية تربة خصبة لنشاط المضاربين في ضوء إجراءات العملة المالية التي شرعت بتطبيقها في عقد التسعينات من القرن الماضي ، فقد تعرضت عدة بلدان إلى هجمات مضاربة طاحنة عصفت بأسواق عملاتها وبالأسواق المالية القائمة فيها.

2- **الديون قصيرة الأجل**⁽¹⁾ : شهدت فترة التسعينات رواجاً كبيراً في الديون القصيرة الأجل التي قدمتها البنوك العالمية للدول النامية ، فقد ارتفعت المستحقات القصيرة الأجل من 12% من مجموع ديون الدول النامية سنة 1990 إلى 20% سنة 1997 ، وكانت الديون المستحقة على الدول النامية لبنوك الدولية والتي تقل آجالاً استحقاقها المتبقية عن سنة واحدة ، تمثل حوالي 60% من مجموع هذه الديون .
والعلاقة بين النمو المفرط في الدين المصرفية قصيرة الأجل وما يتبعه من أزمات مالية ليس بالظاهرة الجديدة ، فخلال حقبة السبعينات والتسعينات سبق الأزمات اتجاه سريع لتخفيض آجال استحقاق قروض البنوك الدولية الممنوحة للدول النامية.

وقابلة للتقلب في حركة الديون قصيرة الأجل تجعل المقرضين مبالغين بصورة كبيرة للتهافت على السيولة ، وكلما ارتفع مستوى الدين قصير الأجل بالنسبة لما تحتفظ به الدولة المقرضة من احتياطات دولية زادت مخاطر هذا التهافت ، كما قد يزيد من تضائل فرصة استرداد المقرضين أموالهم بسرعة بمجرد التهافت على السحب من البنوك فحدوث أزمات في النظام المالي بأكمله كذلك تزداد مخاطر الأزمات المالية عندما تكون النسبة بين الديون قصيرة الأجل والاحتياطات مبالغ فيها، ويتورط المصرفي بعمق في الوساطة في تهافتات الديون.

(1)- جبار محفوظ ، العملة المالية وانعكاسها على الدول النامية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة باتنة 07 ، 2002 ،

ص ص (189-190) .

وقد أدت الزيادة السريعة في عمليات الاقتراض قصيرة الأجل إلى رواج استثمارات تتسم بالمضاربة في بعض الدول، كما أن التغيرات في السياسات مثل تخفيف اللوائح المالية وتحرير الحسابات الرأسمالية في الدول النامية شجعت اللجوء إلى الاقتراض قصير الأجل، وأدى ذلك إلى زيادة تعرض دول كثيرة لمعاناة من أزمات السيولة - كما حدث في جنوب شرق آسيا- لا سيما وأن الاقتراض قصير الأجل كان يميل إلى الانقلاب في الاتجاه المعاكس أثناء الصدمات .

المطلب الثاني: أثر التدفقات الرأسمالية على الأزمات المالية

بإلقاء نظرة على مكونات تدفقات رؤوس الأموال الخاصة التي اتجهت إلى البلدان النامية في عقد التسعينات، نلاحظ ارتفاع حجم هذه التدفقات والتي بلغت نحو 280 مليار دولار سنة 1998⁽¹⁾ ، ويترتب على هذه الحركة الواسعة والمفاجئة لرؤوس الأموال الأجنبية دخولاً وخروجاً عبر الحدود الوطنية للدول العديد من الآثار والانعكاسات السلبية على الاقتصاد نوجزها فيما يلي (2) :

1- حالة زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل: في حالة حدوث صدمة مواتية ، يرغب المسؤولون الأجانب، في زيادة استثماراتهم في البلد المضيف ، ويترتب على ذلك توسع في حجم الأصول المحلية ، وزيادة في الطلب على السلع المحلية ، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في سوق الصرف العسرة المحلية (في حالة نظام سعر الصرف المرن) أو انخفاضها في أسواق الفئات (في حالة نظام سعر الصرف الثابت) . علماً بأن ارتفاع سعر العملة الحقيقي سيؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للدولة واحتمال تفاقم حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي تجعل تدفقات رؤوس الأموال نفسها غير مستقرة .

(1)- شذا جمال الخطيب ، مرجع سابق ، ص ص (36-37).

(2)- نفس المرجع ، ص 38 .

2- حالة خروج تدفقات رؤوس الأموال : قد يؤدي الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال أما لكونها من نوع

الأموال الساخنة ، أو نتيجة لصدمة سلبية مثل حدوث تطور سياسي غير متوقع ، انخفاض في ثمن سلعة

انتصدير الأساسية ، ارتفاع في ثمن سلعة الاستيراد الرئيسية إلى مايلي :

- في نظام سعر الصرف العوم : سيحدث الانخفاض الفعلي في سعر العملة المحلية وتنخفض أسعار الأوراق

المالية ، وقد يزيد سعر الفائدة المحلية ويبقى في حالة تبعا لدرجة الإحلال بين الأصول المحلية والأجنبية ، ففي

ظل الإحلال الكامل يبقى سعر الفائدة على حاله.

- في نظام سعر الصرف الثابت : تنخفض أسعار الأوراق المالية المحلية ، فيتدخل البنك المركزي لوقف تدهور

العملة المحلية عن طريق عرض الاحتياطات ، وبالتالي ينخفض مستوى الاحتياطات الدولية لدى البنك

المركزي ، مما يخلق موجة تشاؤمية تزيد من عمليات بيع الأوراق المالية ، وقد تلجأ الحكومة أيضا إلى رفع سعر

الفائدة لتعويض المستثمرين عن الخسارة التي لحقت بهم ، لكن هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى رفع تكلفة

الاقتراض وبالتالي تنخفض معدلات الاستثمار .

المطلب الثالث : أثر التحرير المالي على الأزمات المالية⁽¹⁾ .

إن من مقتضيات التحرير المالي هو إلغاء القيود على تخصيص الائتمان المحلي فعلى أسعار الفائدة وإعطاء البنوك

المؤسسات المالية حرية كبيرة في إدارة نشاطها فهو يطلق عليه التحرير المالي الداخلي و للقيام بهذه الخطوة يجب

تغييرات أساسية في النظام المالي والتي تتمثل في الانسحاب والتكامل مع الأسواق المالية العالمية من خلال إيجاد

مخاطر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية بميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة

بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وتحرير حساب رأس المال وقابليته للتحويل يرتبط بإلغاء القيود على

(1) - عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص ص (129- 131).

فالتحرير المالي هو إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال والتوجه نحو الانفتاح ،حيث تم إلغاء القيود على المدفوعات بالنسبة للحسابات الجارية للدول الأوروبية سنة 1958 وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قامت باتخاذ الخطوات المتعلقة بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال سنة 1959 ثم تبعت الدول الأخرى هذا النظام ومنه فقد امتدت عمليات التحرير المالي إلى بعض الدول النامية وذلك تحت ضغط الصندوق النقد الدولي.

وبينت دراسة أجريت من طرف Pientar et Kaminski تحت عنوان : crises : the causes

of banking and balance of payment problems وفدمت هذه الدراسة بشكل ورقة عمل

إلى الصندوق الدولي على 20 دولة من آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط من فترة التسعينات إلى

غاية منتصف التسعينات وبينت النتائج التالية :

- ندرة الأزمات المالية والمصرفية خلال فترة الستينات وهذا بسبب الرقابة الشديدة المفروضة على الجهاز المصرفي .

- أثر ظهور موجة التحرير المالي و المصرفي في العالم خاصة مع بداية سنوات التسعينات تصاعدت بشدة الأزمات المصرفية و معظمها كان ناجما عن سياسات التحرير المالي والمصرفي .

كما أكدت دراسات أخرى قام بها خبيرين من صندوق النقد الدولي أن سياسة التحرير المالي تريد من

احتمال حدوث أزمات مصرفية ومن بين أهم العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمات المالية والمصرفية

المنافسة الشديدة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بعد مباشرة سياسة التحرير المالي، مما يؤدي إلى تدفق

كبير في رؤوس الأموال قصيرة الأجل ،فيصدر عنه عدم استقرار الاقتصاد الكلي وبالتالي يجعله معرضا أكثر

للصدمات الخارجية ، حيث أن الصدمة والإشاعة يمكن أن تؤدي إلى هروب مفاجئ لرؤوس الأموال إلى

الخارج وانهايار العملات المحلية ،وينتج عنه أزمة حادة في السيولة وبالتالي ينتشر الذعر المصرفي لدى المودعين

وهو ما يفسر الأزمة المالية المصرفية.

ويمكن القول أن عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية تخلق العديد من التحديات أمام حكومات الكثير من الدول وكذلك العاملين في المجال المصرفي وصانعي السياسة النقدية والمصرفية وهو ما يتطلب تحديث البنوك والعمل المصرفي للتكيف بفاعلية وبكفاءة مع تلك التحديات .

شكل تكرار الأزمات المالية في الدول النامية خلال التسعينات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام ، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة ،هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول الغنية ، إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول ولاندماجها في منظمة التجارة العالمية.

فالتحرير المالي لأي بلد يجب أن يقترن بنظام مالي ومصرفي سليم ، وأن يعتمد على الكفاءة في استخدام التدفقات الرأسمالية وعلى التسلسل في التحرير الخاص بحساب رأس المال ، وإلا فإن النتائج سوف تكون وخيمة على الاقتصاد المحلي للبلد الذي يمارس الرقابة على تحرير وحساب رأس المال ، وعلى النظام العالمي المالي ككل .

**الفصل الثالث : دراسة حالة أزمة 2008
وعلاقتها بالعملة المالية**

تهيئة :

مع دخول عصر العولمة الاقتصادية والتي أنتجت العولمة المالية ولأسباب كثيرة مع تصاعد تطبيق آليات السوق الحرة وأدوات العولمة المالية الحديثة بدأت تظهر ما تسمى بأزمات العولمة وبشكل أكثر دقة أزمات البنوك و البورصات .

وتعتبر الأزمة المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ أكتوبر 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية من أسوأ الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات ، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، حيث كشفت عن مدى هشاشة النظام الرأسمالي ومعاناته من مواطن ضعف صارخة تمثلت أهم مظاهرها في انهيار بنوك دولية عملاقة .

و كنتيجة طبيعية لحجم الاقتصاد الأمريكي وظروف العولمة والتطور التكنولوجي الهائل ، أثرت هذه الأزمة على كل الاقتصاديات العالمية بدرجات متفاوتة كل حسب درجة اندماجها وارتباطها بالاقتصاد العالمي بشكل عام وكان العالم أصبح شركة ضخمة عملاقة تحتاج إلى نظام حكومة رشيد يحدد مهام و وظائف واختصاصات الاقتصاديات المختلفة كجزء أساسي من اقتصاد ضخم تهيمن عليه دولة عظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية وتلعب دول أخرى أدوارا متفاوتة .

المبحث الأول : أزمة 2008 : الأسباب والمراحل

يمر الاقتصاد العالمي منذ سبتمبر 2008 بأزمة مالية تعد من أسوأ الأزمات التي عرفها التاريخ الاقتصادي ، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة ، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم في صورة خيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين و شركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار ، وكذا أسواق المال والبورصات العالمية .

المطلب الأول : نشأة الأزمة⁽¹⁾

رغم أن الأزمة المالية الحالية لم تظهر وبشكل واضح حتى سنة 2008 ، إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000 ، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى اقل من 1 % ، ثم أخذت قيمة العقارات ترتفع ، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر ، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة ، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل ، وزادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على التسديد ، والمسماة بالقروض الرديئة ، وذلك بدون التحقق من قدرتهم على السداد .

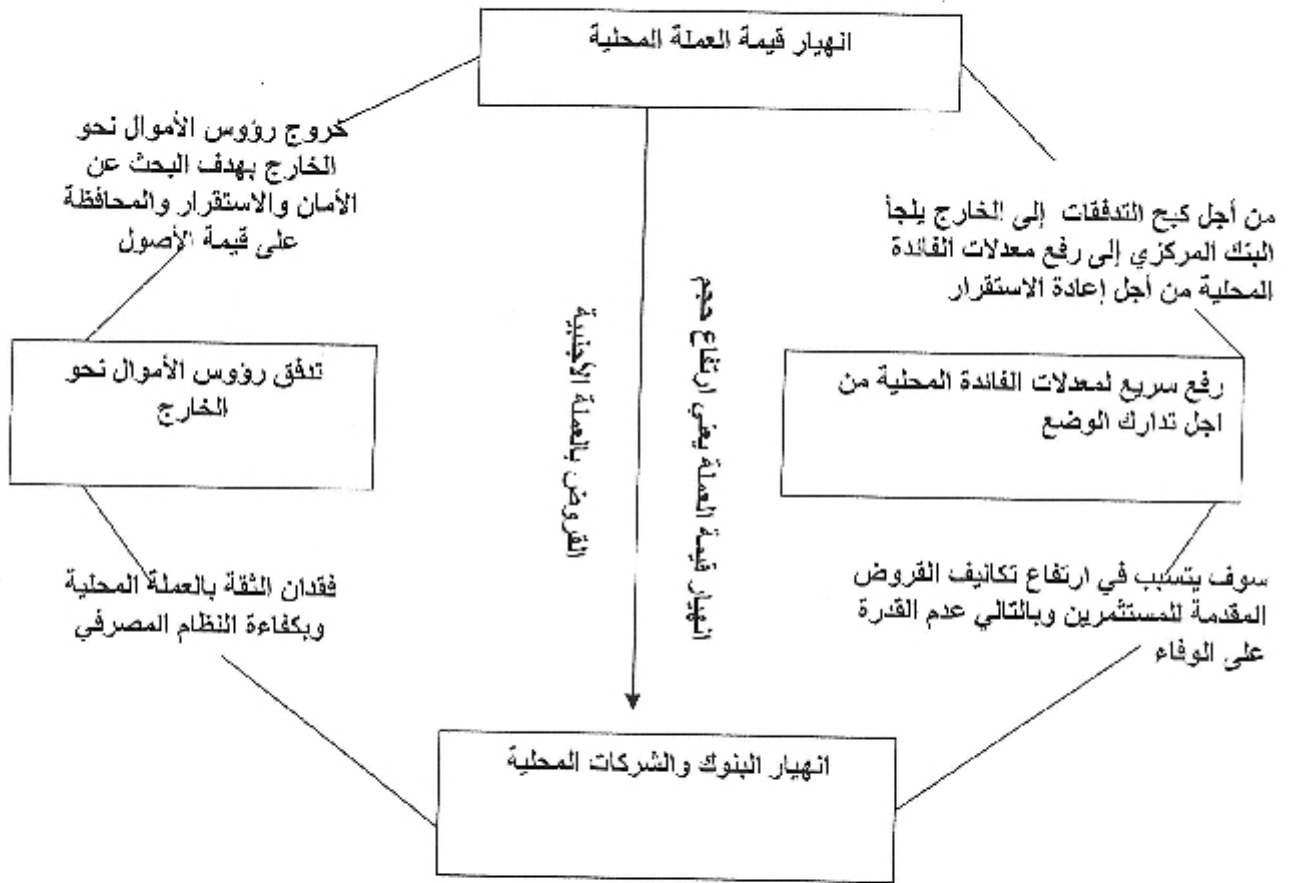
(1)- عبد الله شحاتة ، الأزمة المالية : المفهوم والأسباب ، على الرابط www.Pidcgypt.org/arabic/azma.doc

ومع بداية 2006 وحدثت حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 25.5 %، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم .
فقد القرض الذي كان يتم إبرامه بين المؤسسة المالية وبين المقترض نظير تمويله لشراء المنزل كان يتضمن شروطاً بحمفة أهمها :

- أن أسعار الفائدة متغيرة وليست ثابتة وتكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن .
 - أسعار فائدة القرض العقاري ترتفع بصفة تلقائية كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة .
 - إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط يجل أجله فإن أسعار الفائدة تتضاعف بنحو ثلاث مرات .
 - أن المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى تذهب كلها لسداد فوائد القرض وهذا بمعنى أن المدفوعات لم تكن تذهب إلى ملكية أي جزء من العقار، إلا بعد مرور ثلاث سنوات.
- وهكذا ازداد الأمر سوءاً وازدادت معدلات حجز البنوك لعقارات من لم يستطيعوا السداد لتصل إلى حوالي 93 % ، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات ، وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم .

ويمكن إيضاح هذه الأزمة في الشكل التالي :

شكل رقم (05) : مخطط الأزمة المالية على شكل حلقة مفرغة



المصدر : أنظر كريستينا برينت وآخرون ، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية ، منشورات منظمة العمل الدولية ، شبكة الأنترنت www.ilo.org.lb

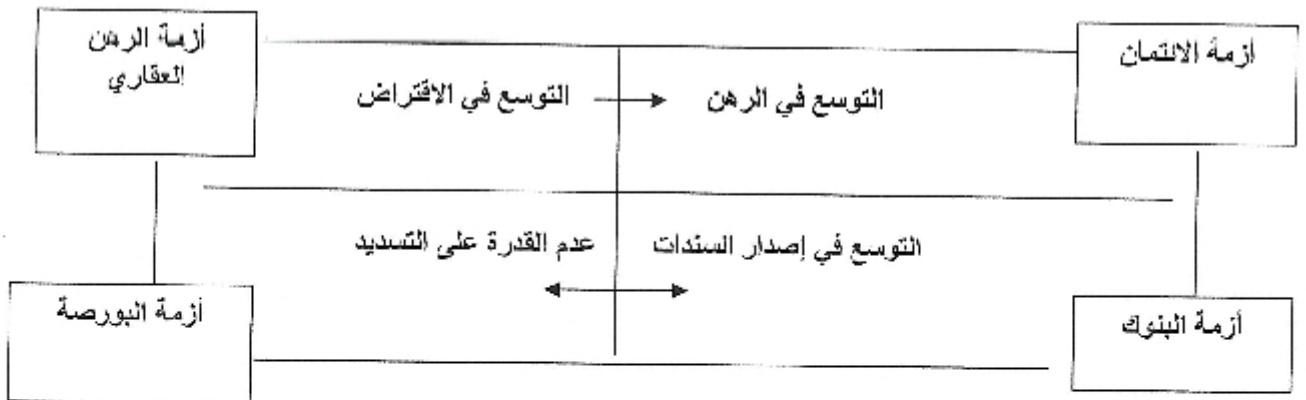
وهناك من الأحداث ما زاد للطين بلة يمكن إيجازها في :

- قامت البنوك وشركات التمويل العقاري بالانفاق مع مشتري العقارات على التأمين على سداد القروض في شركات التأمين مقابل أقساط ، وعندما عجز المشترون عن دفع الأقساط كانت شركة التأمين مطالبة بالسداد ، وعند تفاقم المشكلة عجزت هذه الشركات عن توفير السيولة اللازمة لدفع التعويضات فدخلت دائرة التضرر والإفلاس .

- اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لحصم الديون العقارية (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين) وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها .
 - قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقديمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية والحصول على قروض من مؤسسات أخرى التي بدورها باعت هذه القروض إلى شركات الخصم (التوريق) التي أصدرت بموجبها سندات وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول .
 - تم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وتم طرحها في الأسواق هي الأخرى ويتم تداولها منفصلة عن السندات .
- وهذا ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة و حول العالم وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج وتنتشر لتشتمل معظم الشركات المالية والعقارية . وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها للاقتصاد في معظم دول العالم .

و يمكن صياغة الاطار النظري للازمة المالية العالمية بعد ما سبق في الشكل التالي:

شكل رقم (06) : الإطار النظري للأزمة المالية العالمية



المصدر : الأزمة المالية العالمية : حقيقتها وأسبابها وتداعياتها وسبل العلاج ، مقال منشور على الموقع

www.almajdinfo.net consulté le 15/07/2009

طلب الثاني : الأسباب الرئيسية للأزمة المالية الحالية

إن ما حدث في الشهر الأخيرة من سنة 2008 في الأسواق المالية العالمية وخاصة الأمريكية يعتبر بحق أزمة مالية كبيرة غير مسبوقه وتعود جذور هذه الأزمة بصفة عامة في انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي التي أصبحت طبيعة وآليات النظام الرأسمالي الليبرالي تكسوها ، وهذا ما شكل قاعدة لقيام الأزمة ، يرجع الخبراء الاقتصاديون أن الأزمة العالمية الراهنة ترجع إلى مجموعة من الأسباب قاموا بتقسيمها إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة وهذا ما يمكن توضيحه فيما يلي (1) :

1. الأسباب المباشرة : يرى الاقتصاديون أن الأسباب الآتية ذكرها تعد من أهم العوامل التي أدت إلى

انفجار الأزمة الراهنة ويمكن تباينها في النقاط التالية :

- التوسع في منح القروض العقارية عالية المخاطر : تسمى هذه القروض أيضا بالقروض العقارية من الدرجة الثانية ، وهي عبارة عن قروض تمنح للمقترضين الذين لا تتوفر فيهم شروط الإقتراض التقليدية المرتبطة بالقطاع العقاري ، وهذا بسبب تاريخه الائتماني السيء أو ليس له مساهمة شخصية أولية ، أو ليس له وثائق عن دخله ، ولهذا فإن عملية الإقتراض هذه توصف بأنها عالية المخاطر .
- توريق القروض العقارية : أن هذا الابتكار المالي الجديد يعد من الأسباب التي أدت التي تفاقم وتدويل الأزمة المالية ، ويتمثل هذا الابتكار في تحويل القروض العقارية إلى مجموعة من السندات المرهونة بالعقار ، وبيعها لبوك استثمار ومؤسسات مالية محلية أو أجنبية حيث وخلال الفترة 2001-2006 تم تحويل من 60 % - 80 % من القروض العقارية عالية المخاطر إلى سندات يتم تداولها في الأسواق المالية ، وهذا

(1) - ابراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية : 2009 ،

يعني أن بنوك ومؤسسات مالية أخرى ستشارك في تحمل مخاطر هذه القروض التي منحت لأشخاص ذوي سجل ائتماني ضعيف أو غير معروف .

- ضعف رقابة السلطات النقدية : لقد ساعد على ازدهار الابتكارات المالية السابقة مناخ السياسة النقدية المتساهل للاحتياطي الفدرالي الأمريكي وضعف رقبته على المؤسسات المالية ، هذا الضعف أدى إلى عدم احترام الكثير من البنوك للاحتياط الائتماني الأدنى ، كما تم إدخال ما يعرف بقيود خارج الميزانية لتسجيل عمليات شراء الأصول المرتبطة بالتمويل العقاري والتي لم تكن تخضع للقيود الرقابية .

- تصنيف وكالات التصنيف الائتماني للسندات العقارية تصنيف مرتفع الائتمان : أقدمت مؤسسات التصنيف الائتماني بمنح سندات الرهن العقاري تصنيف مرتفع الأمان ، نظرا لأن القروض العقارية عالية المخاطر قد اشترت من قبل بنوك كبيرة ومعروفة ، لذلك تحملت وكالات التصنيف جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية ، لن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي قد تتعرض لها .

- ارتفاع حالات التخلف في السداد وانفجار فقاعة أسعار المساكن: بارتفاع أسعار المساكن وأسعار البترول تعرض الاقتصاد الأمريكي إلى ضغوط تضخمية قوية مما أجبر الاحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة للإقراض ما بين البنوك مما أدى إلى زيادة حالات التخلف عن السداد بالنسبة لهذا النوع من القروض 15% في سنة 2007.

نتيجة لذلك ارتفعت في حالات العجز من قبل الجهات المقرضة لتزيد من حجم عرض المساكن فأصبح حجم عرضها أكبر بكثير من حجم الطلب عليها بدأت أسعار المساكن في الانخفاض السريع فحدث انفجار في ساعة أسعار العقار وأصبحت البنوك تتعرض يوميا لنقص حاد في السيولة مما أدى إلى إفلاس البنك العملاق

Lehman Brothers « وامتدت الأزمة إلى الأسواق المالية المحلية والعالمية وبدأ الركود والكساد يجول

حول العالم .

2. الأسباب غير المباشرة : إذا كانت العوامل السابقة من أهم الأسباب للأزمة العالمية ، فإن هناك أسباب غير مباشرة ساهمت أيضا في نشأة هذه الأزمة أو في تفاقمها ويمكن إجمالها في ما يلي :

- انعدام الثقة بين المؤسسات المالية: من الأسباب المألوفة للأزمات المالية اهتزاز الثقة في اقتصاد دولة ما أو في قيمة عملتها ، غير أن هذه المسألة أخذت بعدا آخر خلال الأزمة الأخيرة حيث غابت الثقة بين المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم ، وامتنعت هذه الأخيرة عن إقراض بعضها تحسبا لزيادة إقبال المدوعين على أموالهم لديها، وخشيتهم من عجز هذه المؤسسات عن رد تلك الأموال خاصة بعد انتشار الهلع والذعر بين المدوعين وإقبالهم على سحب أموالهم من البنوك.

- انخفاض سعر الصرف الصيني : يرى البعض أن الصين من أسباب تفاقم الأزمة ، حيث أن سعر صرف " اليوان" جعل البضائع الصينية رخيصة للغاية ودفع المستهلك الأمريكي إلى شرائها بكثرة ، وقد وفر هذا للصين سيول نقدية كبيرة ، وظفتها في شراء سندات الخزانة الأمريكية ، وسندات قروض مدعومة برهون عقارية ، مما سمح للبنوك الأمريكية بتوسيع دائرة الإقراض ، وتسبب في الأزمة لذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية دائبة الضغط على الصين باستمرار من قبل ، لكي تتمكن من إقناعه برفع أسعار الصرف لعملة ولكنها لم تنجح .

المطلب الثالث : خصائص الأزمة المالية الراهنة

لقد تميزت الأزمة المالية العالمية الراهنة بمجموعة من الخصائص ميزتها عن سابقاتها من الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي عبر التاريخ ، حيث اتفق جل الباحثين الاقتصاديين على أن أزمة الرهن العقاري اختصت بمجموعة من السمات التي تطابقت في بعض منها مع باقي الأزمات وانفردت ببعض الآخر ويمكن تبيان هذه

الخصائص في النقاط التالية (1) :

- الانخفاض الحاد في أسعار الاسهم والسندات : ولكي يؤدي هذا الانخفاض إلى إحداث أزمة مالية يجب أن يتجاوز 10 % .
- تضارب السياستين النقدية والمالية مع بعضهما : فقد تسعى السياسة المالية لتخفيض حجم التضخم عن طريق زيادة حجم الضرائب وتخفيض حجم الإنفاق ، وفي المقابل نجد السياسة النقدية تخفض سعر الفائدة وتشجع على الاقتراض وزيادة حجم السيولة الأمر الذي يظل مفعول المالية.
- التعارض بين السياسة المالية والنقدية من جهة والسياسة الاستثمارية من جهة أخرى: فإذا أرادت الدولة زيادة حجم الاستثمار ينبغي على السياسة المالية زيادة حجم الإنفاق لتشجيع الطلب كما ينبغي على السياسة النقدية زيادة حجم القروض وتخفيض سعر الفائدة لكي يتم تشجيع الاستثمار ، ولكن إذا لم تكمل السياسات المالية والنقدية التوجهات في دعم سعر الاستثمار تحدث أزمة خروج الأموال بدلا من عودتها وإقامة المؤسسات الإنتاجية والخدماتية .
- إفلاس المؤسسات المالية وصناع السوق وعدم قدرة أي مؤسسة على دعم المؤسسة الأخرى : لأن جميع المؤسسات المالية كانت قد مولت المضاربة أو أمنت على الأسهم تجاه الهبوط أو روجت أو سوفت الإصدارات ، فإذا حصل الانهيار في الأسعار لا يمكن تأمين السيولة لأحد مما يؤدي إلى إفلاس المؤسسات الضعيفة ثم تليها القوية .
- عالمية الأزمة المالية الحالية : إن أهم ما يميز الأزمة الحالية على سابقتها من الأزمات هو ذلك النطاق الواسع والمنهل للأزمة ، فقد اندلعت الأزمة لتنتشر في عديد من البيئات المالية لمختلف دول العالم انتشار النار في الهشيم.

(1) - 2/ صحراوي بن شبيحة ، مداخلة تحت عنوان : تأثير نتائج الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، جامعة الجليلي الياس ، كلية العلوم الاقتصادية والسياسات والعلوم التجارية ، سيدي بلعاس ، ص ص (12-14).

ويمكن حصر أهم العوامل التي جعلت الأزمة المالية الأمريكية أزمة عالمية في ثلاث عوامل أساسية :

1. أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم ، حيث تبلغ وارداتها السلعية نحو 1919 مليار دولار ، أي بنسبة 15.5 % من الواردات العالمية وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية وظهور الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة سوف ينعكس على صادرات دول العالم الأخرى.
2. يتعلق هذا العامل في التخوفات من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية ، وعلى هذا فإن حدوث أزمة في أمريكا سوف يقود على سحب الاستثمارات من الدول المرتبطة بالدولار سعر صرف ثابت للتوطن في دول أخرى ذات عملات متغيرة.
3. من المعروف أن أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة تتواجد استثماراتهم في أسواق مالية متعددة في العالم ، فإذا ما تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فإنهم سيسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها.

المطلب الرابع : مراحل تطور الأزمة العالمية الحالية :

نوجز المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت تظال أوروبا (1) :

- **فيفري 2007** : عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينتين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد ، فأصبح ينكتف في الولايات المتحدة ويسبب أول عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة .
- **أغسطس 2007** : البورصات تندهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

(1) - الأزمة المالية العالمية مقال منشور على الموقع : <http://wikipedia.org>, 2010/05/ 24

- أكتوبر 2007 إلى ديسمبر 2007 : عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري .
- يناير 2008 : احتياطي الاتحاد الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى 2% بين شهري كانون الثاني ونيسان .
- 17 فيفري 2008 : الحكومة البريطانية تؤمّن بنك "نور دن رول" .
- مارس 2008 : تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات أو " جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي " بيرستينر" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي .
- 7 سبتمبر 2008 : وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و " فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار .
- 15 سبتمبر 2008 : اعترف بنك الأعمال " ليمان برادرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو " بنك اوف أمريكا" شراء بنك "آي سي بي" في بورصة وول ستريت وهو " بنك ميريل لينش" .
- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق السيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف إلا أن ذلك لم يمنع تراجع الروصات العالمية.

- 16 سبتمبر 2008 : الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤمنان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم " أي أي جي " المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79 % من رأس مالها .
- 17 سبتمبر 2008 : البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي ، وتكتف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية .
- 18 سبتمبر 2008 : البنك البريطاني " لويدي اس بي " يشتري منافسة " اتش بي أو اس " المهتدة بالإفلاس والسلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع .
- 19 سبتمبر 2008 : الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى " التحرك فور " بشأن خطة إبقاء المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة والأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية للانقاذ المالي .
- 26 سبتمبر 2008 : انحيار سعر سهم المجموعة المصرفية و التأمين البلجيكية الهولندية " فورتيس في البورصات بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، وفي الولايات المتحدة يشتري بنك " جي بي مروغان " منافسة " واشنطن ميوتشوال " بمساعدة السلطات الفدرالية .
- 28 سبتمبر 2008 : خطة الانقاذ الأمريكية موضع الاتفاق في الكونغرس وفي أوروبا يجري تعويم " فورتيس " من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ ، و في بريطانيا جرى تأمين بنك " برادفورد و بينغلي "
- 29 سبتمبر 2008 : مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الانقاذ وبورصة رول ستريت ينهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف

ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويلها ، وأعلن بنك ' سيتي غروب ' الأمريكي أنه يشتري منافسة بنك
وأكوفيا بمساعدة السلطات الفدرالية.

01 نوفمبر 2008 : مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

تبحث الثاني: انعكاسات الأزمة على اقتصاديات الدول والإجراءات المتخذة لمواجهةها

لقد اتصفت الأزمة المالية العالمية بمجموعة من الملامح أهمها عمليات الإقراض السهلة والقروض الرديئة التي ميزتها عن غيرها من الأزمات ، وانعكست على اقتصاديات الدول المتقدمة والفقيرة بما فيها الدول العربية في جوانب كثيرة ما أدى بحكومات الدول في اتخاذ إجراءات لمواجهةها والتصدي لآثارها الوخيمة وهذا ما سنتناوله في مبحثنا هذا .

المطلب الأول : الملامح الرئيسية للأزمة المالية العالمية 2008

يمكن النظر إلى التركيب البنوي للأزمة المالية العالمية وتشريحها وتحليلها بصورة مبسطة وفيما يأتي عرض لأهم ملامح ومكونات التركيب البنوي لهذه الأزمة⁽¹⁾:

- سياسات اقتصادية توسعية :

يشير (Partnoy,2009) إلى أنه بعد وقوع فقاعة شركات الويب في العام 2000 ، وبعد وقوع هجمات 11 سبتمبر 2001 فإن الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الاقتصاديات المتقدمة الأخرى فقد استقرت في مرحلة تسودها سياسات اقتصادية توسعية تحافظ على بقاء هذه الاقتصاديات وتواجه الكساد بنجاح ، على سبيل المثال فإن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي قام بتخفيض معدل الفائدة أكثر من 27 مرة بين الأعوام 2001-2003

- عمليات إقراض سهلة :

يؤكد (Nan -Kuang and Hung- Jen ,2008) على أن معدلات الفائدة المنخفضة قد أدت إلى تحفيز كبير ونمو سريع في عمليات الإقراض ، كما أن بعض الدول (مثل الصين ودول أخرى) استخدمت

(1)- د/ يوسف أو غارة ، ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية ، كتاب المنقش الدولي الرابع ، ص ص (18-22) .
www.almajdinfo.net

نض التجارة الضخم مع الولايات المتحدة الأمريكية لشراء سندات الخزينة الأمريكية .

- قروض رديئة (خصوصا قروض الرهن العقاري) :

يشير (Richard, 2009) إلى أنه كثرت قروض الرهن العقاري متدنية الجودة ، وقد وصلت قيمة هذه القروض حوالي 1.3 تريليون دولار ، علما أن هذا النوع من القروض لا يوفر الضمانات الكافية التي تكفل قيام المقرضين بإعادة دفع هذه القروض .

- نظم و تشريعات ضعيفة وعمليات إشراف ورقابة ضعيفة على الأدوات المالية المعقدة :

يشير (Turbide, laurin, Lapierre, and Morissette, 2008) إلى أنه قد تبين أن الوكالات المتخصصة في تقويم المخاطر أخفقت في عمليات التقويم حيث تم تقويم الأصول المالية بقيمة لا تعبر عن واقع القيمة الحقيقية لهذه الأصول ، حيث تمت عمليات التقويم في ظل ظروف النمو المفضلة والمناسبة :دون مراعاة لقدرة هذه الأصول على الصمود في وجه الهزات الاقتصادية والأزمات المالية المحتملة.

- توجه المؤسسات والأفراد نحو الادخار والتراجع في عمليات الاستهلاك والاستثمار :

يؤكد (Tsuo, 2009) أن الخسائر التي لحقت بكثير من المؤسسات الاستثمارية الدولية وأملت بها داخل الدول المتقدمة قد دفعت هذه المؤسسات إلى سحب استثماراتها من الأسواق الناشئة (ذلك من أسواق الدول النامية) بهدف الاستجابة لواقع المشكلات الكارثية التي تواجهها في البلدان الأصلية (الأمم) لهذه المؤسسات الاستثمارية الدولية .

- تراجع النمو بصورة جوهرية على مستوى العالم :

يشير (Pounder, 2009) إلى أن الأزمة المالية العالمية تؤدي إلى اضعاف وتراجع النمو بصورة جوهرية على مستوى العالم ، وهذا الأمر يؤثر بصورة جوهرية على العوائد والإيرادات المتحققة في

الاسواق (الأسواق النامية والناشئة والمتقدمة) .

- معدلات بطالة متزايدة :

يؤكد (Meltzer,2009) على أن هذه الأزمة أدت إلى تعميق وتعظيم ظروف العمل السيئة ، كما أدت إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة بسبب استغناء منظمات الأعمال عن ملايين العاملين وتسريحهم بسبب إفلاسها أو التراجع الكبير في حجم أعمالها .

- تراجع جوهري في أسواق الأسهم :

يؤكد (Doud,2009) على أن قيمة معدل هذا التراجع حوالي 50% في هديات العام 2008 ، وقد وصلت قيمة معدل هذا التراجع إلى أكثر من 60% في أسواق الأسهم لبعض الدول مثل الصين ، وكانت قيمة معدل هذا التراجع حوالي 30% في أسواق الأسهم لدول أخرى .

- شبح كساد عظيم :

يرى (Uludag,and Louis ,08) أن الخسارة الاولية التي لحقت بالثروة المالية ، والصدمة النفسية الناجمة عن نكوص مجموعة من الشركات الرائدة قد دفعت وحثت الكثير من المخلصين والمعلقين في محطات الإذاعة والتلفزيون إلى الحديث بصورة مرعبة ومخيفة عن شبح كساد عظيم سيضرب اقتصاديات العالم .

- انتشار الهلع والذعر المالي :

يشير (Musil,2009) في ضوء الترابط الكبير بين الأسواق المالية ، خصوصا في الدول المتقدمة إلى أن الذعر المالي انتشر بصورة سريعة جدا وتسبب ذلك في امساح المؤسسات عن الإفراض والتسليف .

- عدم التفات مديري مؤسسات رائدة إلى التحذيرات التي أنذرت بالأخطار الكبيرة التي ضربت

اقتصاديات العالم :

يؤكد (Shore,and Manwani,2009) على أن هناك بعض العوامل التي شجعت المديرين

المسؤولين عن الأصول المالية (خصوصاً تلك الناجمة عن قروض الرهن العقاري) على عدم الائتفات إلى التحذيرات التي تنذر بأخطار كبيرة محتملة بسبب التعامل بهذه الأصول المالية ، ومن أهم هذه العوامل أن الاقتصاد العالمي كان يشهد نمواً مشجعاً ، وكذلك كان هؤلاء المديرين يتقاضون حوافز مالية مرفوعة جعلتهم يغضون الطرف عن المخاطر المخيطة بأعمالهم .

- قرارات بوقف عمليات الإقراض :

يشير (Nan- Kuang, and Luang ,08) إلى أن المؤسسات المصرفية اتجهت - في ظل تصاعد الأزمة- إلى بذل كل الجهود وتوجيه كل الإمكانيات نحو دعم وتعزيز رؤوس أموالها ، وهذا جعلها تتخذ قرارات بوقف عمليات الإقراض و وقف الكثير من استثماراتها واستخدام ما تبقى من العوائد في تغطية التكاليف التشغيلية ؛ وبعض المؤسسات اتجهت إلى البدء في تسريح جزء من عاملها.

المطلب الثاني : انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدولة

1. تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي حسب صندوق النقد الدولي⁽¹⁾ :

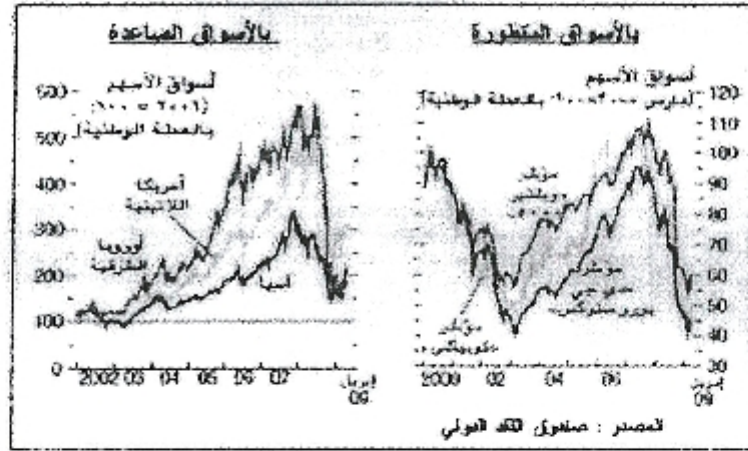
على الرغم من أن العالم تفادى حالة الانهيار الاقتصادي ، بفضل الجهود الحازمة التي بذلت للتصدي للأزمة ، فإن هذا التصاعد الحاد في الضغوط المالية وجه ضربة إلى الاقتصاد العالمي ، عن طريق مجموعة من القنوات فالضائقة الائتمانية التي سببتها الضغوط التي أحدثتها تخفيض نسب التمويل بالديون والتأثير التكنولوجي للتوريق سببا ضررا طال حتى مقترضى القطاع الخاص ، الذين يتمتعون بأعلى المراتب الائتمانية .

أما انحبوط الحاد في أسواق الأسهم ، واستمرار انكماش فقاعات سوق العقار ، فقد سببا خسائر ضخمة

(1)- نيل بن عامر ، الطيب قماص ، مداخل تحت عنوان : الأزمة المالية الرامنة وتداعياتها على اقتصاديات الدول ، ملحق بحوان الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والعملة العالمية ، جامعة فرحات عباس - سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009 ، ص ص (9-11) .

في ثروة قطاع الأسر ، وقد جاءت هذه التطورات ، في جانب منها نتيجة للتعديلات الختمية من أجل تصحيح التجاوزات السابقة ، وحالات الإخفاق التكنولوجي الشبيهة بالحالات التي سببت أزمة الدول كوم (الانترنت) كما يوضحه الشكل البياني التالي :

الشكل البياني رقم (07) : تقلبات الأسهم بالأسواق المالية



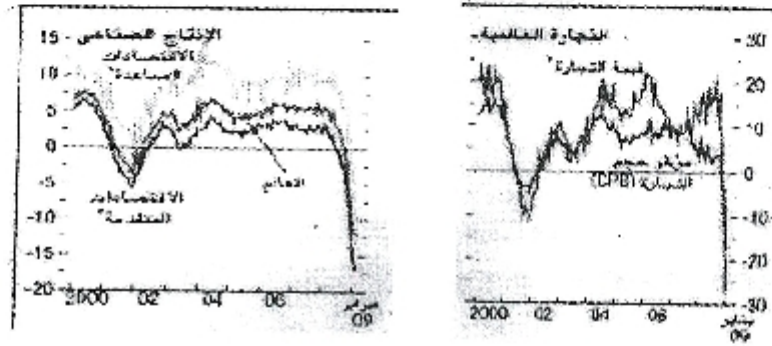
المصدر : نبيل بن عامر ، و الطيب قماص ، مرجع سابق ، ص 11 .

ونظرا لأن التجاوزات والإخفاقات أصابت صلب الجهاز المصرفي ، فقد انتقلت المضاعفات بسرعة إلى كل القطاعات ؛ وإلى كل البلدان في الاقتصاد العالمي بسبب اشتداد الترابط بين المتغيرات الاقتصادية الحقيقية و المالية بشكل معاكس ، وفضلا عن ذلك ، زادت شدة الضربات إلى حد كبير من جراء انهيار ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين ، بسبب الشكوك المتزايدة المحيطة بالاحتمالات الاقتصادية المنتظرة، وإستمرار عدم اليقين المحيط بالاستجابات على مستوى السياسات وهكذا فقد أصبح التأثير على النشاط الاقتصادي محسوسا بسرعة وعلى نطاق واسع .

أين هبط الإنتاج الصناعي ، وتجارة البضائع العامة هبوطا حادا في الربع الأخير من عام 2008 : واستمر في الهبوط السريع في أوائل عام 2009 في الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة على السواء ، حيث تدهورت

مشتريات السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية المعمرة ، كالسيارات والالكترونيات بشدة من جراء اضطراب الائتمان واستمرار تزايد القلق ، وبدأت المخزونات في التراكم السريع (انظر الشكل البياني أدناه) .

الشكل البياني رقم (08) : تطورات التجارة العالمية والإنتاج الصناعي



المصدر : نبيل بن عامر ، و الطيب قماص ، مرجع سابق ، ص 12 .

بصفة عامة ، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي العالمي ، انكمش بمعدل مثير للخوف بلغ 6.25 % (محموسا على أساس سنوي) في الربع الأخير من عام 2008 ، وهو نقلة كبيرة من معدل النمو البالغ 4 % المتحقق في انعام السابق ، وأنه هبط بنفس السرعة تقريبا في الربع الأول من عام 2009 ، كما شهدت الاقتصاديات المتقدمة هبوطا غير مسبوق بلغ معدله 7.5 % في الربع الأخير من عام 2008 : ويات معظم هذه الاقتصاديات يعاني من حالة ركود اقتصادي عميق.

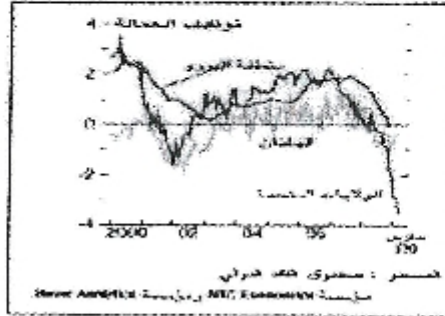
ورغم أن الاقتصاد الأمريكي قد يكون عانى على وجه الخصوص من ضغوط مالية كثيفة ؛ ومن التراجع المستمر في قطاع العقار ، فإن أوروبا الغربية وبلد آسيا المتقدمة تعرضنا لضربة شديدة من جراء انهيار التجارة ، وكذلك من تفاقم مشكلاتها المالية الذاتية ، ومن تصحبات قطاعات العقار في بعض الأسواق الفورية ، كما عانت الاقتصاديات الصاعدة هي الأخرى ، حيث شهدت انكماشا بلغ معدله 4% في الربع الأخير من حيث الإجمالي من عام 2008 ، وقد وقع الضرر عن طريق القناة المالية ، وقناة التجارة في آن واحد ، أين هبط النشاط الاقتصادي في اقتصاديات شرق آسيا التي تعتمد اعتمادا شديدا على صادرات الصناعة التحويلية هبوطا

حادا ، وإن كانت حالة الهبوط الاقتصادي في الصين والهند قد خفت بعض الشيء ، نظرا لانخفاض حصص قطاعي الصادرات من الإنتاج المحلي لدى كل منهما ، ولكون الطلب المحلي في اقتصاديهما أكثر صمودا كما تأثرت أوروبا الصناعية بسبب شدة الاعتماد على التمويل الخارجي وصادرات الصناعة التحويلية .

غير أن بعض المؤشرات الولية تشير إلى أن معدل الإنكماش بدأ في التراجع المحدود ، فقد تحسنت ثقة دوائر الأعمال تحسنا طفيفا وهناك دلائل على عودة الاستقرار التدريجي في مشتريات المستهلكين ، يدعمها الهامش الوقائي الذي وفره انخفاض أسعار السلع الأولية وتوقعات الحصول على الدعم من السياسات الكلية إلا أن توظيف العمالة لا يزال يهبط بوتيرة سريعة ، لاسيما في الولايات المتحدة ، كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل البياني رقم (09) : نظورات معدلات التوظيف في كل من الولايات المتحدة واليابان ومنطقة

اليورو



المصدر : نبيل بن عامر ، و الطيب قماص ، مرجع سابق ، ص 13 .

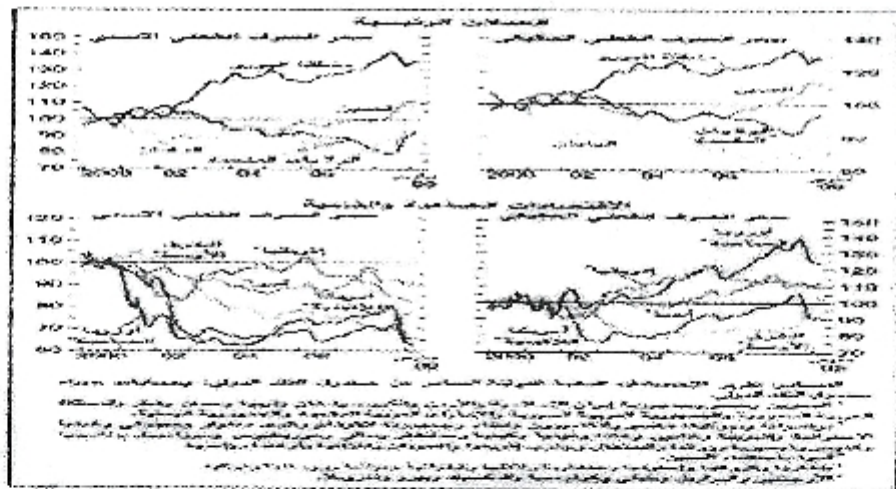
وبالتوازي مع الهبوط السريع في النشاط الاقتصادي العالمي ، حدث انحصار سريع في الضغوط التضخمية فهبطت أسعار السلع الأولية هبوطا حادا ، مقارنة بالمستويات المئوية التي سبق أن بلغت في منتصف العام 2008 ، والتي أثر عليها سلبا تراجع الاحتمالات المنتظرة لدى الاقتصاديات الصناعية التي ساهمت بمعظم نمو الطلب في السنوات الأخيرة ، وهنا أدى التباطؤ الاقتصادي إلى احتواء زيادات الجور وتقليص هوامش الربح ونتيجة لذلك ، انخفض التضخم الكلي لاثني عشر شهرا في الاقتصاديات المتقدمة في شهر فيفري 2009 إلى

من 1% كمعدل محسوب على أساس 12 شهرا) ، رغم ان التضخم الأساسي ظل في النطاق الواقع بين 1.1% و 2% باستثناء اليابان ، كما سجل التضخم انخفاضا ملحوظا أيضا في الاقتصاديات الصاعدة ،

لا أن تراجع أسعار الصرف أضعف الزخم الداعم لهذا الانخفاض في بعض الحالات .

كما أن هناك أثر جانبي للأزمة المالية ، هو التوجه إلى الاستثمارات الآمنة - لديها أسواق للأوراق المالية الحكومية تتمتع بأعلى درجات الأمان والسيولة - . أفادت حالة الهروب إلى الاستثمارات الآمنة منذ شهر سبتمبر 2008 إلى ارتفاع كبير في أسعار الصرف الحقيقية للعملة العالمية الرئيسية ، وقد حدث أيضا ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية لليوان الصيني وغيره من العملات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولار الأمريكي ، كما حدث هبوط كبير في قيم عملات بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان انامية الأخرى، وذلك بسبب حدوث تحول في مسار تدفقات الحساب الجاري الخاص رغم التدخل الرسمي - استخدام الاحتياطات الدولية لدعمها ، وللإشارة المنخفض صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية ، إلى 707 مليار دولار في عام 2008 ، انخفاضا حادا من ذروة بلغت 1.2 تريليون دولار في عام 2007 .

الشكل البياني رقم (10) : تقلبات أسعار الصرف



المصدر : نبيل بن عامر ، و الطيب قماص ، مرجع سابق ، ص 13 .

2. تداعيات الأزمة على الاقتصاد الجزائري : إن طبيعة الاقتصاد الجزائري تجعله أقل تضررا من الأزمة المالية العالمية مقارنة بالاقتصاديات الأخرى ، إذ أن العلاقات الاقتصادية المالية على المستوى الداخلي لا تزال بدائية ، وإن الكثير من التعاملات لا تعتمد على السيولة النقدية المصرفية بل في الواقع إن المصارف تتمتع بسيولة عالية ، إضافة إلى غياب سوق مالي فعال محرك للأنشطة الاقتصادية وسبلة لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي⁽¹⁾ .

كما أن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي يتم تحويله من موازنة الدولة ، وبينما الأثر الكامل للأزمة العالمية لا يزال لم يتجلى بعد في اعتقادنا ومع ذلك يتأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية من خلال الجوانب التالية⁽²⁾ :

- النمو الاقتصادي : يرتقب أن ينخفض الإنتاج الجزائري من النفط لأكثر من ذلك تطبيقا لقرارات منظمة الأوبك نتيجة الأوضاع في الاقتصاد العالمي خاصة الأمريكي والأوروبي خلال 2009 الذين يرتبط بهما الاقتصاد الجزائري بعلاقات لا تقبل الانقصاص ، كل هذا سيدفع بالنمو الاقتصادي للانخفاض إلى نحو 2.5 % إلا أنه في دراسة قام بها بنك ستاندر تشارتريد البريطاني ، فإنه يتوقع نسبة النمو في الجزائر خلال 2009 لن تتجاوز 2.3 % عكس الأرقام التي تقدمها الحكومة وبعض المؤسسات العالمية والتي تتوقع بأن النمو في الجزائر سيكون في حدود 4 % وهذا راجع على التراجع الذي عرفته أسعار النفط خاصة وأن الجزائر تعتمد بصفة شبه كاملة على الإيرادات النفطية والتي ستراجع إن بقيت أسعار النفط عند المستوى الحالي إلى حدود 34 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 78 مليار دولار سنة 2008.

(1)- بوسفات عني : أزمة الرهن العقاري ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والنمو التجارية ، العدد 2/2009 ، مجلة علمية محكمة تصدرها كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة الجزائر ، ص 10.

(2)- نفس المرجع ، ص ص (11-13).

- التجارة الخارجية : تتمحور العلاقات الاقتصادية الخارجية الجزائرية على تصدير البترول الخام بالدرجة الأولى ، بسبب ضغوط القطاعات الأخرى ، إذ إن الصادرات خارج المحروقات وإن ارتفعت من 552 مليون دولار عام 2005 إلى 1.2 مليار دولار عام 2008 ، فهي تظل في غالبيتها عبارة عن مواد منجمية ومشتقات بتروكيماوية وبتروولية .

من جانب آخر تميزت سنة 2007 بمرور ظاهرة جديدة تمثلت في مستوى الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات والفائض الجاري الذي يقدر بـ 30.60 مليار دولار ، مع ذلك بقيت مساهمة الصادرات من غير المحروقات في تشكيل ميزان المدفوعات جد ضعيفة ، خاصة أمام التحديث المتمثل في انفتاح متزايد للاقتصاد الوطني .

جدول رقم (03) : تطور رصيد الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال

السنوات الأخيرة .

البيان	2000	2002	2004	2005	2006	2007
رصيد الحساب الجاري (مليار \$)	8.93	4.36	11.12	21.72		
الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (مليار \$)	7.57	3.65	9.25	16.94	17.73	29.55

المصدر : مصطفى عبد اللطيف ، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع ، مجلة الباحث ، العدد 06 2008 ، ص126 ، Banque Algérie , rapport 2008 .

ومن جانب آخر تشير إحصائيات البنك المركزي لسنة 2008 تراجع نسبة تغطية واردات السلع والخدمات مقابل احتياطي الصرف في قرابة 36 شهرا مقابل 40 شهرا لعام 2007 ، ويرتقب أن تعرف هذه النسبة تراجعا مستمرا بالنظر إلى استمرار نمو الواردات الجزائرية بنسبة تفوق الـ 10% سنويا.

كذلك بروز ظاهرة خطيرة جدا خلال السنوات الأخيرة في ظل الطفرة البترولية وهي التفاقم الرهيب باتورة الواردات التي تجاوزت حدود 40 مليار دولار خلال سنة 2008 ، ويتوقع ارتفاعها بـ 5% نهاية 2009 لعدة أسباب فنية واقتصادية منها الانخفاض الكبير في سعر الدولار مقابل الأورو الذي يمثل بالنسبة لجزائر عملة التصدير نسبة 98% من الصادرات مقابل الدولار .

– معدل التضخم : من الأخطار التي يجب توخي الحذر منها هو خطر التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية والذي سوف يؤثر لا محالة ما إذا تجاوزت نسبة التضخم نسبة توظيف هذه السندات سوف نسجل خسائر في نسبة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى 8.77% خلال التسعة أشهر الأولى من 2008 في حين قدرت نسبة الفائدة بـ 40 عام 2007.

ومن المتوقع أن نسبة التضخم سوف تنخفض بسبب تدخل البنك المركزي للحد منه وتراجع أسعار النفط ، بالتالي فإن الخطر المحدق بتوظيف السندات الجزائرية ليس كبيرا ويزول تماما .

– على الجهاز المصرفي الجزائري : يرد الكثير من الاختصاصيين بأن أثر الأزمة المالية على الجهاز المصرفي محدود جدا لعدة أسباب منها توافر السيولة لدى الجهاز المصرفي الجزائري فقد حققت السيولة المحلية نمو بلغ 21.17% في عام 2007 وذلك مقارنة بنسبة 18,67% خلال 2008 ، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في الجدول بين تطور السيولة المحلية ، في الاقتصاد الجزائر 2006-2007 . كما هو موضح في الشكل التالي :

جدول رقم (04) : معدلات النمو في السيولة النقدية المحلية

البيان	2000	2002	2004	2005	2006	2007
السيولة النقدية	10.03	17.3	11.11	11.23	18.67	24.17

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة ؛ تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة.

تشير البيانات إلى أن صافي الموجودات الأجنبية للأجهزة المصرفية قد أثر على السيولة المحلية ، حيث سجلت الجزائر أثر توسعي لصافي الموجودات الأجنبية بلغ 34.23% وذلك في ظل ارتفاع سعر النفط، وارتفاع الاحتياطات الخاصة ، أما بالنسبة للائتمان المحلي فقد كانت له آثار انكماشية على السيولة المحلية في عام 2007 ، أما في صافي البنود الأخرى والتي تتضمن جميع العناصر في ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف الجارية التي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول واختصوم الأجنبية والائتمان المحلي والإجماليات النقدية ، ويشمل ذلك رأس المال الاحتياطات بما في ذلك المقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة ، فالتكامل للقطاع المالي الجزائري لم يتدمج بقوة في النظام العالمي ، من جانب آخر إن اعتماد الجزائر على نظام مصرفي عمومي مكنها من تجنب الصدمة التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية على الأقل لفترة لا تقل عن أربع سنوات حسب الخبراء رغم أن هذا النظام المصرفي ما زال في نفس الوقت بشكل أكبر عائق في وجه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، ذلك أن المستثمرون يفضلون المناطق التي تعتمد على أنظمة مصرفية متحررة من القيود الحكومية وتتصرف بشكل مرن مع المشاريع الاستثمارية الأجنبية وهو ما تفتقده الجزائر ، وكذلك انخفاض حجم الاستثمارات المالية للبنوك في الخارج مقارنة بحجم ودائعها ، رغم أن الاحتياطات الدولية بلغت 143.1 مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2009 ، منها 50 مليار دولار مودع في سندات وأذون خزانة أمريكية وأوروبية وهي سندات ممتازة ومضمونة كما بلغت احتياطات صندوق ضيق السيولة حوالي 60 مليار دولار لم يتم استخدامها حتى الآن .

2. على الاقتصاديات العربية من حيث (1) :

- البنوك العربية :

من الطبيعي أن يكون الجهاز المصرفي أحد المداخل التي يمكن أن تتأثر بها الاقتصاديات العربية من الأزمة المالية العالمية وذلك بسبب استثمارات البنوك في الخارج وارتباطها مع البنوك العلمية .

وتشير بعض التوقعات المتفائلة إلى محدودية تأثير أزمة الائتمان العقاري ، وما تبعها من أزمة مالية عالمية

على البنوك العربية ، سواء التقليدية أو الإسلامية ، وذلك للاعتبارات التالية :

- توافر السيولة في البنوك العربية وبعدها عن آلية توريق القروض .

- المؤسسات المالية الكبرى قليلة في الدول العربية وقليل منها ما هو مرتبط بالمؤسسات المالية العالمية .

- اختلاف طبيعة نظام التمويل العقاري بين العالم العربي والولايات المتحدة .

في حين ترى توقعات أخرى بأن البنوك العربية توظف جزء من ودائعها في موجودات أجنبية تتراوح بين

20 % و 40 % من مجمل الموجودات ، موجودات أجنبية قد تعني استثمارات في السوق المالية العالمية

المأزومة ، ومن الطبيعي أن تتأثر تلك الأموال بما يحدث بالأسواق الأجنبية من تقلبات .

ولا شك أن أزمة الإقراض فيما بين البنوك العربية وتدخل بعض البنوك المركزية العربية لضخ السيولة في

القطاع المصرفي وتسريح جزء كبير من الموظفين بهدف تقليل النفقات تمثل تأكيدا لانعكاسات هذه الأزمة على

الاقتصادات العربية وإذا كانت الدول العربية ذات الفوائض الكبيرة تستطيع إعادة رسملة بنوكها التي تواجه

صعوبات فإن حكومات الدول العربية غير النفطية التي تواجه أصلا مشكلات كبيرة في تأمين موازنتها ، فقد

تواجه صعوبات .

(1) - عبد الحليم غربي ، رؤيا استثمارية في ضوء الأزمة المالية العالمية ، مجلة العلم و الإيمان ، العدد 27 ، نوفمبر 2008 ،

ص ص (25 - 26) .

- البورصات العربية :

عادة ما تبدأ الأزمات المالية بسرعة في سوق الأسهم ، ثم تنتقل بعد فترة لسوق السلع ثم تنتقل بعد فترة إلى سوق العمل ، وهذا ما حدث في تداعيات وتطورات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة حيث طبقت الأزمة من أسواق الأسهم ثم انتقلت إلى أسعار السلع والأصول بعد فترة وبخاصة أسعار العقارات ثم أتت تداعياتها تنتقل لسوق العمل ممثلة في فقد عدد كبير لوظائفهم في المؤسسات التي شملتها الأزمة ، وقد سجلت البورصات العربية تراجعاً في مؤشراتها وصل في بعضها إلى أكثر من 50 % من قيمتها السوقية ومثل هذه التقلبات الحاصلة وإن عكست أن عدداً من البورصات العربية ، لاسيما الخليجية والمصرية أصبحت تتجه في آليات النظام المالي الدولي ، ومن ثم فهي معرضة للتأثر نتيجة الهزات التي تحدث في هذه الآليات بصورة تلقائية ، رغم أن حدود التأثير تختلف بين الحالة العربية والحالة الدولية ، كما أن حجم تأثير حالة عربية يختلف عن الأخرى .

وتبدو أزمة البورصات العربية مغايرة تماماً لأزمة البورصات العالمية ، فالشركات العربية المدرجة في هذه البورصات لم تشهد تغيرات هيكلية أو سوء أداء أو تراجع مؤشرات ، وهي الأسباب التي تدفع أسعار الأسهم إلى التراجع في الظروف العادية ، ولكن ما حدث في هذه البورصات كان نتيجة زعر وخوف من تأثيرات قد تأتي من الخارج وبخاصة حين قدم المستثمرون الأجنبيون ، ببيع ما لديهم من أسهم في شركات عربية ، في محاولة لتعويض خسائرهم التي لحقوها في بورصات بلدانهم الأم .

ومن المتوقع في فترة ما بعد هذه الأزمة أن يعاد النظر في موضوع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصادات العربية ، وبخاصة الاستثمارات التي تدعى الأموال الساخنة لأن تجربة الاقتصادات العربية لم تكن إيجابية تماماً ، حيث أحدثت هذه الأموال في خروجها المفاجئ إرباً لأسواق العربية قد تسندعي مستقبلاً التفكير في التعامل معها بشكل مغاير ، من شأنه الحد من تأثير حركة هذه الاستثمارات على الاقتصادات العربية.

- الاستثمارات العربية :

لقد كانت أغلب الفوائض النفطية العربية تستثمر في السابق في سندات الخزينة الأمريكية ، التي تتصف بتخفيض العائد والمخاطرة ، غير أن عدة مصادر غربية تشير إلى أن هذه الاستثمارات بدأت في السنوات الأخيرة تتجه إلى قطاع العقارات ، حيث العائد مرتفع ، وهذا يعني أن هذه الاستثمارات قد تأثرت بأزمة رهن العقاري .

ومع ضعف مؤشرات الشفافية المالية في الدول العربية يمكن التنبؤ بأن خسائر مالية قد تحققت حتما ، هناك الخسائر التي تحملتها بعض الصناديق السيادية التي سارعت أو طلب منها في البداية لأزمة التدخل في عملية الإنقاذ الجارية للاقتصادات الغربية ، حيث يقدر صندوق النقد الدولي أن في عام 2008 كانت لاستثمارات التي تديرها الصناديق السيادية العربية تتراوح ما بين 1.058 و 1.478 مليار دولار والأمر يؤكد أن الاستثمارات العربية للأفراد والمؤسسات الرسمية في أسواق المال العالمية قد تأثرت بهذه الأزمة (وإن تخوف تحديدا حجم الأصول المستثمرة) وذلك باعتبار أن مستثمرين عرب كبار وصناديق سيادية خليجية ، يستثمرون في الأوراق المالية والأسهم التي تصدرها المؤسسات المالية الدولية ويتم التعامل بها في البورصات الأجنبية .

- التجارة العربية :

تتصف التجارة الخارجية العربية بالكشافة الاقتصادية المرتفع على العالم الخارجي وركزها الجغرافي مع عدد محدود من الشركاء التجاريين ، واعتمادها بصورة رئيسية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة ، أو عدد محدود من المواد الأولية .

ومن المتوقع أن تؤثر الأزمة المالية على حركة التجارة العالمية التي تنعكس على نشاط بعض المؤسسات الاقتصادية العربية ، وذلك بسبب وجود صعوبات في حركة التصدير والاستيراد حول العالم ، ناتجة عن مجموعة من العوامل الخارجية أهمها مايلي :

- حالة البنوك في الأسواق الخارجية، حيث تراجعت قدرة نظام المدفوعات المصرفي على مساندة حركة الصادرات والواردات وهو ما سيترتب عليه ضعف مصادر التمويل لدى المستوردين الأجانب.
- تراجع الطلب العالمي : مما يترتب عليه تراجع في حجم الصادرات العالمية وخاصة للأسواق الأمريكية والأوروبية وهو ما قد يؤدي إلى زيادة المخزون لدى المصدرين .
- حدوث انخفاض في أسعار بعض السلع نتيجة لتراجع الطلب العالمي ، مما سيولد نوعا من التنافس بين المصدرين ، يكون محتواه مزيدا من تخفيض الأسعار ومتزايد من تسهيلات الاستيراد .
- ارتفاع معدل المخاطرة في مجال التجارة الخارجية وبخاصة أن البنوك في العالم تحجم عن إبرام عقود تأمين على الشحنات لتفادي المشكلات التي تواجهها في الوقت الراهن.
- وجود بعض الصعوبات في مجال التصدير ناتجة عن تأثر حركة النقل نتيجة تخفيض رحلات الطيران والسفن نحو العالم .

- النفط العربي :

تعتمد الاقتصادات العربية في معظمها على إنتاج وتصدير النفط وقد انعكست الأزمة العالمية على أسعار النفط التي انخفضت بأكثر من 70 % من قيمتها قياسا إلى أعلى سعر سجله في جويلية 2008 يوم بيع برميل الخام بـ 147 دولار هذا رغم قرار OPEC بخفض إنتاجها من النفط بـ 22 مليون برميل يوميا ، ويعود الارتفاع الكبير وغير المرر لسعر البترول عام 2008 إلى انتقال رؤوس الأموال الجازفة من العقارات إلى النفط وعندما انهار نظام الجازفة النفطية أدى ذلك إلى انخفاض سريع وحاد للأسعار خلال فترة قصيرة ،

عل هذا التأثير هو الأكبر للأزمة على الاقتصاديات العربية ولا سيما أن الإيرادات النفطية هي المصدر الوحيد دخل تقريبا في كثير من موازنات الدول العربية ، مما يعني أن الإتفاق الحكومي سوف يتأثر وفقا لذلك ، يشير بعض المراقبين إلى أنه في حالة ما إذا كان سعر النفط فوق مستوى 40 دولار للبرميل فإنه يمكن استمرار الخطط التنموية والاقتصادية في الدول العربية أما دون هذا السعر فسيكون لها آثار سلبية على أداء اقتصاديات وبخاصة خطط التنمية مع تراجع الطلب على العمالة وانخفاض التعاملات العربية البينية.

إذا كانت هناك فوائض تغطية متراكمة لدى هذه الدول منذ عام 2003 إلى غاية منتصف عام 2008 سحها بعض المرونة في التعامل مع المنتجات الجديدة ، فإن جهود تنويع هذا الاقتصاد بعيدا عن المصدر الإيرادي واحد يبقى تحديا قائما لم تنجح الدول العربية النفطية خلال الأعوام الخمسة الماضية في التعامل معه على نحو مثلى.

كما أن انخفاض النفط أسهم في ارتفاع سعر الدولار لأن النفط يستورد بالدولار وبالتالي قل عرض دولار لشراء النفط فارتفع سعره ، مع العلم أن ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته والغذاء وكل ما يرتبط به كان أحد الأسباب لتزايد تعثر القروض العقارية عندما وجد المقترضون أنفسهم مضطرين للاختيار بين الجوع ودفع قسائم قروضهم .

مع ذلك فقد تكون هناك آثار إيجابية لانخفاض أسعار النفط منها :

- انحسار توجه العوائد النفطية إلى الولايات المتحدة التي استطاعت أن تستفيد من هذه الإيرادات بشكل شبه كامل قبل أن تحدث الأزمة المالية التي ألحقت خسائر الفوائض النفطية .
- إعادة التفكير في التوجه بما يبقى من هذه الفوائض النفطية للأسواق المحلية والإقليمية .

المطلب الثالث : الإجراءات المتخذة من قبل الدول لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية

منذ أن اندلعت الأزمة في سبتمبر 2008 والجهود الدولية تبذل من أجل الوصول إلى أفضل الأساليب

لمواجهة تلك الأزمة ، ومن أهم الجهود الدولية التي بذلت نجد :

1. خطة الإنقاذ الأمريكية⁽¹⁾ :

تصدت جميع المؤسسات المالية الأمريكية الأزمة المالية بصورة غير مسبقة و وقعت القيادة السياسية الأمريكية وراء هذه المؤسسات بكل ثقلها فبمجرد إعلان بنك " ليمان براذرز " عن إفلاسه في منتصف سبتمبر 2008 أدركت الحكومة الأمريكية أن أزمتها المالية التي كانت تواجهها على مدى العام والنصف قد دخلت مرحلة الأزمات المالية الكبرى ، وأعدت وزارة الخزانة خطة عاجلة لإنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة عرفت بخطة الإنقاذ المالي ، غير أن هذه الخطة لم تسلم من المعارضة سواء على المستوى الشعبي أو في مناقشتها أمام الكونغرس ، غير أن النتائج الخطيرة لاندلاع الأزمة وإزاء الإحاح المستمر من القيادة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية وإصرار السلطات المالية فيها على السرعة في إصدار "قانون تأمين الاستقرار الاقتصادي العاجل لسنة 2008 المتضمن خطة الإنقاذ الأمريكية ، اضطر الكونغرس إلى إقرار مشروع هذا القانون في النهاية بعد إدخال تعديلات عليه بسبب المعارضة التي عرفها ، وفي سبيل تحقيق أهداف الخطة الأمريكية للإنقاذ والتي تمثت في إنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة تم الاتفاق على استخدام الخطة على مراحل كما يلي :

- تنفيذ مبلغ 250 مليار دولار فور إقرار مشروع قانون الاستقرار المالي العاجل لتتصرف فيها وزارة الخزانة ، على أن تخصصها لشراء أصول عالية المخاطر كمرحلة أولى مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس أمريكا ومنح حق الاعتراض الفيتو " لأعضاء الكونغرس على عمليات الشراء

(1)- البروفيسور بندي عبد الله عبد السلام وآخرون ، مناقلة تحت عنوان : تسونامي الرهن العقاري ، جامعة أوبنكر بلقايد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، ص 10.

- التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بـ 700 مليار دولار .
- مساهمة الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة ، مما يسمح لها بتخفيض أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق المالية .
- تكليف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات المالية والبنوك المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة .
- رفع سقف الضمانات التي تمنحها الدولة للمودعين من 180 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد .
- تقرير إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها حوالي 100 مليار دولار للشركات وللطبقة المتوسطة .
- حماية دافعي الضرائب .
- فرض قيود على التعويضات المدبرين التنفيذيين في الشركات التي تبيع أصول الرهن العقاري إلى وزارة الخزانة بمقتضى التعديل الذي أقره مجلس الشيوخ أول أكتوبر .
- توفير قدر مناسب من الرقابة والشفافية عند تنفيذ خطة الإنقاذ .
- وضع إجراءات حماية في مجال الرهن العقاري .

2. خطة الدول الصناعية السبع :

- في 11 أكتوبر 2008 ، أجرى وزراء المالية للدول الصناعية السبع اجتماعا في واشنطن واتخذوا عدد من القرارات لمواجهة الأزمة المالية العالمية أعدها⁽¹⁾ :
- اتخاذ دول المجموعة إجراءات حاسمة وأن تستخدم كل الآليات المتاحة من أجل دعم المؤسسات المالية الحيوية وضع الهياكلها .

(1)- إبراهيم عبد العزيز النجار ، مرجع سابق ، ص 160 .

- ضمان قدرة المصارف والمؤسسات على الحصول على الأموال من المصادر العامة و الخاصة بكميات كافية إعادة الثقة بالأسواق ، والسماح لها بمواصلة الإقراض .
 - تمتع البرامج الخاصة ب ضمان سلامة الودائع بالقوة الكافية لإشاعة جو من الثقة في أوساط المودعين بسلامة ودائعهم ، التحرك عند ذلك مناسبا لتفعيل الأسواق الثانوية للرهن العقاري وغيرها من القروض المضمونة .
 - أن تتخذ هذه الإجراءات تحمل دافعي الضرائب وتتجنب إيقاع تأثيرات ضارة بالدول الأخرى واستخدام الأدوات الاقتصادية المتاحة عند الحاجة بالطرق المناسبة .
 - دعم الدور الحيوي الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول التي تأثرت بهذه الأزمة والإسراع بالتطبيق الكامل لتوصياتها ، والتأكيد على الحاجة الماسة لإصلاح النظام المالي العالمي .
 - تعزيز التعاون فيما دول المجموعة ومع الآخرين لتطبيق هذه الخطة .
- ثم جاءت بعد ذلك قمة العشرين للدول الصناعية والنامية التي انعقدت في واشنطن في 15 نوفمبر 2008 حيث قام رؤساء الدول والحكومات للقمة المذكورة بإرساء مبدأ ضبط الأسواق المالية على قاعدة وطنية مستعدين فكرة إنشاء سلطة ضابطة عليا وهو الاقتراح الذي قدمه كبير مؤتمر برتس وودز 1944 بتأسيس مؤتمر مصرف عالمي حقيقي لتسوية المعاملات الدولية يقوم على استخدام عملية حسابية موحدة أطلق عليها اسم بانكور ، وفي الوقت ذاته فقد تمت الإشارة في مؤتمر قمة واشنطن على ضرورة إشراك جميع الدول في تشكيل إدارة اقتصادية عالمية مقبلة مع تأكيد مبدأ الحرية الاقتصادية التجارية مع تجنب الحمائية في التجارة والاستثمار وقد تضمن البيان الختامي للقمة المذكورة مبادئ عامة أساسية لمعالجة الأزمة المالية العالمية تتمحور حول النقاط التالية (1) :

(1)- إبراهيم عبد العزيز النجار ، مرجع سابق ، ص 161 .

- إصلاح المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- التوصل إلى اتفاق في نهاية 2008 بمهد لاتفاق عالمي للتجارة الحرة وفقا لأجندة الدولة.
- تحقيق الشفافية في أسواق المال العالمية و ضمان الإفصاح الكامل عند الوضع المالي للشركات المدرجة على أن توضع إجراءات تحسين أداء أسواق المال قبل 31 مارس 2009.
- ضمان عدم دخول المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في عمليات خطيرة و شديدة المخارفة .
- وضع قوائم بالمؤسسات المالية التي يمكن أن يعرض أختيارها النظام الاقتصادي العالمي لأخطار كبيرة.
- تحسين نظام المراقبة المالي في كل دولة على حدا .

3. الآليات العربية لمواجهة الأزمة :

لعل الأوضاع الحالية تشير إلى احتمال حصول أزمة مصرفية عالمية قد تضاعف كثيرا ما تم اتخاذها من سياسات نقدية لمواجهة الأزمة واحتوائها من قبل الدول المتقدمة وكذلك فإن عددا من الدول العربية اتخذ إجراءات في هذا المجال من اجل تأمين السيولة و لقد قامت بعض البنوك المركزية العربية بمجموعة إجراءات احترازية للحيلولة دون انتقال تبعات الأزمة المالية العالمية إلى القطاع المصرفي العربي من أبرزها⁽¹⁾ :

- ضخ أموال في النظام المصرفي لمواجهة أي نقص في السيولة النقدية و ضمان الودائع المصرفية .
 - تحديد نسبة التمويل الموجه إلى الرهن العقاري .
 - مراقبة المؤسسات المالية العربية المرتبطة بالمؤسسات العالمية .
- كما أكد قادة الدول العربية المجتمعون في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية بدولة الكويت يومي 19-20 جانفي 2009 ، في إطار الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية ،

(1)- عبد حلوم غربي ، مرجع سابق ، ص 29 .

على استمرار مساندة الدول العربية ومؤسساتها المالية الوطنية وتعزيز الرقابة والإشراف عليها وممارسة الدول العربية دوراً أكثر فاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي إضافة إلى قيام محافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية العربية بزيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية وقد جاء ضمن القرارات الصادرة عن القمة العربية الاقتصادية ما يلي⁽¹⁾ :

- إتباع السياسات النقدية والمالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة التداعيات الأزمات المالية العالمية .

- المشاركة الفعالة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي .

- تفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة الاستثمارات العربية البيئية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية .

- ولعل استشراف مستقبل الاقتصاديات العربية يشير إلى أهمية البدء في الوقت الحالي في ارتباط سلة عملات بديلاً عن الارتباط بالدولار لأن الأزمة الراهنة تشكل فرصة سانحة للارتباط بسلة عملات في الأجل القصير ، مع الاعتماد على هيكلية وتنويع الاقتصاد في المدى الطويل .

(1)- عبد الخليم غربي ، مرجع سابق ، ص 30 .

انطلب الرابع : الاقتصاد الإسلامي وضوابط الأمن :

ينساءل كثير من الناس عن أزمة النظام المالي العالمي على المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف وشركات استثمار ودور التمويل وما إلى ذلك لذلك من المهم إبراز مفاهيم وقواعد النظام الاقتصادي العالمي وبيان مرجعيته وتطبيقاته ، وتأكيد أن حدوث مثل هذه الأزمات كان بسبب غياب تطبيق مفاهيمه ومبادئه ونظمه ، وذلك لأن قواعد الأمن والاستقرار في النظام المالي والاقتصادي الإسلامي مثلا تضمن عدم حدوث مثل هذه الأزمات ، ومن أهم هذه القواعد مايلي⁽¹⁾:

- يقوم النظام المالي الاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصدقية والشفافية والبيئية واليسير والتعامل و التكامل والتضامن فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق وقيم .

- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على قاعدة مشاركة في الربح والخسارة على التداول الفعلي الأموال والموجودات وبحكم ذلك ضوابط الخلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم والتفاعل الحقيقي بين أصحاب العمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبدن الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة ، حيث لا يوجد فريق رابح دائما وأبدا وفريق خاسر دائما أبدا بل المشاركة في الربح والخسارة ، ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية ، ومن هذه العقود صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمراجحة وبالاستصناع وبالسلم وبالإجارة والمزارعة والمساقاة ونحو ذلك ، كما حرمت الشريعة الإسلامية جميع عقود التمويل بالاستثمار القائم على التمويل بالقروض بفائدة والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الخافية.

(1)- سمية برار وآخرون ، مداخلة تحت عنوان : الأزمة المالية العالمية وجملة الحلول ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، ص(16-17) .

حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية ، والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة ، ولقد كيف فقهاء الاقتصاد الإسلامي مثل هذه المعاملات على أنها من المغامرات المنهي عنها شرعا .

ولقد بين الخبراء من علماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية لأنها لا تسب كتنمية اقتصادية حقيقية ، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسب التضخم وارتفاع الأسعار ، كما تقود إلى أزدل الأخلاق ، كما أنها تسب الاقحبار السريع في المؤسسة المالية التي تتعامل بها يمثل هذا النظام ، وما حدث في أسواق دول شرق آسيا ليس منا بعيد.

- لقد حرمت الشريعة الإسلامية كل صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين كخصم الأوراق التجارية وخصم الشركات المؤجلة السداد ، كما حرمت نظام جدولة الدولة مع رفع سعر الفائدة وأيضا تذكر بان خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعي أكدوا أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون ، مما أدى إلى اشتعال الأزمة ، وهذا ما حدث فعلا .

- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التسيير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهريه ، يقول الله تبارك وتعالى :

" وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة و أن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون " البقره 280 ، في حين أكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي الوضعي إذ أن من أسباب الأزمة توقف المدين عن السداد وقيام الدائن برفع سعر الفائدة أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ الرهن على المدين وتشيده وطرده ، وهذا ما يقود إلى أزمة اجتماعية وإنسانية تسبب العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك .

ومن المتوقع أن تواجه المؤسسات المالية الإسلامية ومنها المصارف صعوبات وخسائر تتجسد في تراجع الحصة السوقية لها والضغط على تسويات ربحيتها نظراً لتواضع قدرات وإمكانيات بالمقارنة مع المؤسسات المالية التقليدية ، ولكي تتمكن المصارف الإسلامية من الاستفادة من الجوانب الإيجابية للأزمة المالية ، يتوجب أن تخطط لذلك بتحديد ملامح استراتيجيتها والتي تتمثل في الآتي⁽¹⁾:

- تقديم الخدمات المصرفية : ان المصرف الشامل هو ذلك المصرف الذي يقدم خدمات مصرفية ومالية واستثمارية متكاملة على المستوى العالمي ، أما المصرف الضخم فهو مؤسسة مالية عالمية تمتلك على الأقل 150 مليار دولار من الموجودات الدولية وعلى الرغم من عدم امتلاك .

المصارف الإسلامية لهذا الحجم من رأس المال والموجودات إلا أنها تعتبر مصارف شاملة وفقاً لوظائفها وأهدافها ، وبالتالي يمكن لها أن تلعب دوراً مستقبلاً في إطار تداعيات الأزمة المالية.

- مواكبة التطور التكنولوجي : إن السعي لمواكبة التطور التكنولوجي يجب أن يكون هدفاً أساسياً للمصارف الإسلامية بغرض هئيتها للمنافسة محلياً وخارجياً ، وذلك شريطة أن يتم ذلك وفقاً لإستراتيجية مدروسة ورؤية واضحة وتقنيات مناسبة للواقع الاقتصادي للمصارف الإسلامية .

- الإيفاء بالمتطلبات والمعايير المصرفية الدولية : وينتم ذلك في حسن الالتزام بالقواعد المالية والرقابية والاهتمام بالمركز المالي ويفقد المشتكين أي ذريعة لتصفيته .

وفي مجال وضع التنظيم وتطوير المعايير فإنه ليس من الممكن تجاهل المبادئ والمعايير الدولية كالتالي توصي بها لجنة بازل ويجري تطبيقها بالنسبة لصناعة الخدمات المالية التقليدية فلا بد من دراستها والنظر في تطبيقها

(1)- عبد المرحم محمد الطيب ، اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية : المسار والتقوم ، جامعة أربد الأهلية ، المؤتمر العلمي الثاني (مساعدة البحث العلمي) الوطني العربي وتحديات العملة 25-26 أبريل 2007 ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ص ص (21-27).

والتعامل مع القضايا والمخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية ودون إغفال للمتطلبات الأساسية لهذه المؤسسات ، ولا شك أن إيجاد سوق أصيل للاقتراض بين المصارف الإسلامية سوف يكون محطوة مهمة نحو تمكينها من المحافظة على القدر المناسب من السيولة دون الاضطرار للاحتفاظ بحجم كبير من الأصول القصيرة الأجل ، وذلك من خلال الإفاد بالإجراءات والمعايير التي تصدرها المؤسسات الدولية ذات الاختصاص .

- توثيق العلاقات مع المصارف الأجنبية المراسلة ذات الفروع والنوافذ الإسلامية : يمكن توثيق تلك العلاقات من خلال الخدمات المتبادلة بين المصارف الإسلامية والمصارف الأجنبية المراسلة والتي تحتفظ بفروع ونوافذ تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية ، بحيث يكون الهدف الأكبر للمصارف الإسلامية هو التوسع في نشر التعامل المصرفي الإسلامي من خلال تلك المصارف التقليدية ، مما يمكن من زيادة حجم المعاملات الإسلامية على المستوى العالمي ، ويعزز من قدرة المصارف الإسلامي في التأثير على القوة التفاوضية للدول التي تنتمي إليها هذه المصارف وبالتالي تتسع دائرة المؤسسات المالية التي تنادي بمنح الخصوصية وبالتالي تتسع دائرة المؤسسات المالية التي تنادي بمنح الخصوصية للمصارف الأساسية عند استصدار الضوابط والمعايير العالمية التي تستهدي بها المصارف من أجل إصلاح الجهاز المالي والمصرفي لخروج من الأزمة المالية العالمية .

- حماية اقتصاديات الدولية العربية والإسلامية : يمكن حماية الاقتصاد العربي من الانهيار ، فلقد طبقنا النظام الرأسمالي سنين طوال ، فكنا مستهلكي سلع ومستعمرين ، وطبقنا النظام الاشتراكي في فترة مظلمة من تاريخ دولنا العربية ، والآن آن الأوان لتجريب نظام اقتصادي إسلامي لكوننا كدول وحكومات عربية وإسلامية ، بعيدون تماما عن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي ، والمخرج الوحيد لما نحن فيه ، أن نطبق النظام الإسلامي ليس في مجال المال فقط وإنما كافة المجالات وبالتالي فالخروج من الأزمة يتوجب

تفعيل سياسات مصرفية مرتبطة بإدارة السيولة والعائد ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال والاستمرار في ضخ السيولة في شرايين الاقتصاد الإسلامي لتجنب الخيار القاعدة الإنتاجية .

المبحث الثالث : علاقة الأزمة المالية بالعملة المالية :

إن العالم في عصر العملة قد أصبح وحدة واحدة مترابطة وملتصدة ، وأن حدوث أزمة في أي سوق من أسواقه سوف تؤثر ويتبعي تأثيرها على باقي الأسواق ، وإن كان بدرجة متفاوتة وفقا لعلاقات القرب والابتعاد عن يورة ومحيط علاقات وتشابكات الأزمة .

المطلب الأول : تنامي ارتباط الأسواق المالية الدولية⁽¹⁾ .

إن بداية التسعينات شهدت كذلك اتساع حركة العملة المالية ، والتي تعتبر نتيجة طبيعية لكل

التحولات السابقة التي عاشتها الأسواق المالية ، وأصبحت نتيجة لذلك ممثل للقواعد الثلاث التالية :

✓ - وحدة الزمن : إن الأسواق تعمل 24/24 ساعة ، فعند إغلاق سوق يفتح سوق مالي آخر

للتعامل في مكان آخر من العالم ، بحيث صار من الممكن إجراء الصفقات المالية في أي ساعة من

الليل أو النهار خاصة بعدما صارت نفس الورقة تدرج في عدة أسواق أي اعتماد الإدراج المتعدد .

✓ - وحدة المنتجات : أي تماثل خصائص الأصول المالية المتداولة في الأسواق المالية العالمية والسبب في

ذلك هو أن الحجم الأكبر من التداول ينصب على أصول مالية مبتكرة وهي التي يتم تقليدها بسرعة

كولها غير محمية ببراءة اختراع .

✓ - وحدة المكان: اتصال وترايط كبير بين الأسواق كنتيجة للتطور الذي عرفته ورفع الجراحز القانونية

وتوحيد القوانين وأساليب التعامل والأنظمة الالكترونية المستعملة في إدارة الأسواق.

إن تكريس عملة الأسواق المالية زاد من حالة عدم الاستقرار و وحدة وتيرة الأزمات المالية نتيجة تنامي

(1) - بن نعمون حمادو ،مداخلة بعنوان ، طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008 : الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية ، والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009 ، ص ص (11-12) .

المخاطر بفعل اتساع ظاهرة المضاربة أو ما يعرف بفقاعات المضاربة وهي ابتعاد القيمة السوقية للأصل المالي عن قيمته الحقيقية ، بالإضافة إلى العدوى المالية في الأسواق المالية الخالية تتم من خلال قناة الأسعار ، أي تغير أسعار الأصول المالية ، فهي تنتقل من متعامل أو مؤسسة مالية إلى أخرى ،ومن نظام مالي إلى آخر بفعل انفتاح الأسواق وعودتها وتأخذ بعدا عالميا وهو ما حصل في الأزمة المالية الخالية العالمية.

وتحمل الأزمة خطرا كليا ، غير قابل للتوزيع ، أو التحويل ، أن المؤسسات المالية لا تستطيع في هذه الظروف اعتماد إستراتيجية تنويع الاستثمارات للتقليل من المخاطر ،لأن من خصائص الأزمة المالية العالمية ظهور خطر السيولة ، أو أزمة سيولة وما ينتج عنها آثار سلبية على نشاط الأسواق المالية بشكل عام ويتجلى ذلك في :

- تضائل عدد المتدخين في السوق المالي أي فقدانه للعمق نتيجة انعدام الثقة .
- فقدان الأصول المالية للسيولة نتيجة انهيار أسعارها لارتباطها بمخاطر عالية .
- فقدان الأصول المالية الخاصة بالشفافية (عدم وضوح الرؤية) ومن ثم يصبح السعر لا يعبر عن القيمة الحقيقية للأصل المالي .

المطلب الثاني : تزايد التعامل بالمشتقات المالية

ساعد انفتاح واندماج الأسواق المالية الدولية على توسع سوق المشتقات المالية ، التي وجدت أساسا من أجل توفير حماية للمستثمرين والمؤسسات الاقتصادية ضد الأخطار المالية (تقلب أسعار الفائدة ، أسعار الصرف ، المواد الأولية ، خطر عدم الدفع) وقد عرفت الأسواق الخاصة بهذه المنتجات المالية تطورا كبيرا جعلتها مصدرا لأغلبية المبتكرات المالية منذ سنة 1990 ، وتشير إحصاءات بنك التسويات الدولية BRI في تقريره المؤرخ في ديسمبر 2007 بعنوان " أهم توجهات النشاط المصرفي والمالي الدولي " ، أن حجم الأسواق

المنظمة الخاصة بمختلف المشتقات المالية بلغ في نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2007 ما قيمته 681.000 مليار دولار أمريكي !!

يتضح مما سبق النمو الرهيب الذي عرفته هذه الأسواق والذي جعلها تحتل مركز الصدارة بين الأسواق المالية بحيث يفوق حجم التداول فيها بعدة مرات حجم التداول في أسواق الأصول الحقيقية أو التحويلية والسبب يكمن في تنامي حجم ونوعية الأخطار المغطاة ، استفحال ظاهرة المضاربة بالإضافة إلى أن منتجاتها المالية تنطوي على قيمة مضافة عالية بالمقارنة مع الأصول المالية التقليدية ، ولكنها في نفس الوقت أكثر خطورة والدليل على ذلك ما تسببت فيه من خسائر في السنوات الأخيرة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- 1994 ، Baring Bank 1.3 مليار دولار.
- 1998 ، Les fonds LTCM حوالي 500 مليار دولار.
- 2008 ، Société Générale 4.9 مليار أورو.

سببها راجع في بعض الأحيان إلى سوء تقدير الأخطار وفي البعض الآخر إلى التجاوزات القانونية ، لكن في كل الحالات يمكن تفسير الحجم الكبير بالاستعمال الكبير للرفع المالي لكن ما زاد من خطورة أسواق المشتقات المالية في السنوات الأخيرة هو عنصر تركيز الأخطار الذي عادة ما يكون سببا في ظهور الخطر النظامي ، فالملاحظ أن في الأحوال العادية يتم توزيع الأخطار على الأطراف التي تقبل تحملها ، لكن هذا لا يعني أن هذه الجهات أو المؤسسات تملك القدرة على تحمل ذلك القدر من المخاطر فاعتادها أنها تملك التغطية الكافية وقد يدفعها على تحمل المزيد . هذا التركيز الكبير للأخطار في محافظة واحدة أو طرف واحد قد يؤدي لسبب طارئ إلى حدوث حالة إفلاس التي تنتقل بفعل العدوى المالية إلى باقي مكونات النظام المالي متسببة في حدوث أزمة ، وبالفعل تشير إحصاءات أن في نهاية 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية 98 % من حجم التعاملات في سوق المشتقات المالية بيد خمس أكبر مؤسسات وهذا يتنافى طبعاً مع المبدأ الذي قامت عليه

المشتقات وهو توزيع الأخطار على كافة السوق .

والملاحظ ان هذه المشتقات مقارنة ببقية الأسواق الأخرى كانت حاضرة بكثافة في سوق الرهون العقارية بشكل مذهل لتجاوز 700 ترليون دولار في سنة 2008 مما كانت عليه في سنة 2002 ، وذلك من خلال عملية توريق الديون - التي تزامنت مع استفحال ظاهرة انعملة المالية بداية الثمانينات من القرن الماضي - التي زادت من حدة الأزمة المالية التي انطلقت منتصف 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية بسبب تعثر الأسر الأمريكية عن سداد قروض السكنات التي تم شراؤها عن طريق القروض المصرفية مقابل رهن العقارات المعنية نفسها .

ولما أحست البنوك الدائنة بخاطر عدم التسديد للقروض المصنفة أصلا تصنيفا ردينا تهربت من مسؤولياتها ببيع هذه الأصول إلى جهات خارجية مستغلة في ذلك آلية التوريق لتزيد من مخاطر انهيار النظام المالي ككل (1) .
فحتى وإن كانت تشكل مشتقات الديون المصرفية 10 % فقط من حجم المشتقات المالية ككل سنة 2007، فإن المؤكد أنها ساهمت في تعميق أزمة السيولة بعد اندلاع الأزمة المالية المعروفة، فالملاحظ عن مشتقات الديون هذه مايلي (2) :

- تمكن البنوك من تحويل الديون المشكوك في تحصيلها والمتعثرة إلى طرف ثالث غير واعي بالمخاطر المتعلقة بهذه الديون .

- تهرب البنوك من مسؤولياتها بتحصيل الخطر إلى جهات أخرى ومنها شركات التأمين التي تقبل بتأمين الأصول المالية المشكوك في تحصيلها وهذا ما يفسر إفلاس العديد من شركات التأمين وعلى رأسها ALG

Mutal Washington

(1) - بن نعمون حمادو، مداخلة بعنوان ، مرجع سابق ، ص ص (15-17) .

(2) - البروفيسور محمد بوجلل ، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراحنة ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس : ص 73.

- تعميم الأزمة عند حدوثها بسبب العملة المالية لأن الذين قاموا بشراء الديون المورقة مستثمرون مجازفون منتشرون في أنحاء العالم ولا تعرف هويتهم بالضرورة استجابة لمبدأ السرية الذي يفضله العديد من المستثمرين الخواص ، وخاصة رجال السياسة منهم .

المطلب الثالث : توسع نشاط البنوك في الاستثمارات الخطرة⁽¹⁾

إن تحرير الأنشطة المالية بسبب ظاهرة تغير القوانين والسماح بانتقال رؤوس الأموال وذلك للحصول على أكبر عائد من خلال القيام بالاستثمارات ذات أكثر مخاطرة ساهم هذا في تنامي المنافسة و زاد من اتساع الأسواق المالية ، وتوجه المستثمرون المؤسسون من بنوك شركات تأمين وصناديق استثمار وتقاعد على توسيع نطاق وحجم نشاطها ، فالبنوك وسعت من نشاطها جغرافيا إلى مناطق جديدة داخليا و خارجيا ، كما انتقلت و بالموازاة من نشاطها التقليدي إلى التعامل بالأوراق المالية أو ما يسمى بنشاط السوق ، فهذا الأخير ينتج عنه مخاطر تتمثل في خسارة جزء من أصولها تتجه لتحركات الأسعار في السوق بالرغم مما تقدمه المعايير الاحتياطية القائمة من شفافية وتحديد هذه المخاطر في الأنشطة المصرفية المختلفة ، وتزداد هذه المخاطر أكثر عند تبني المصارف مراكز مفتوحة لعملياتها خلال فترات عدم استقرار أسعار الصرف فإن نشاط البنوك عرف تزايد مستمر في السنوات الأخيرة من خلال عمليات التحويل وذلك يعرف بالتمويل الدولي ، فإقراض الدولي يتضمن مخاطر دولية تتعلق بالأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية البلد الأصلي الممتدح وتضع هذه المخاطر أكثر عند إقراض حكومات أجنبية ، إذ تكون هذه القروض غير مضمونة عادة ، فمخاطر التحويل تنشأ عندما يكون التزام المقرض المالي غير محدد بالعملة المحلية ولا يمكن تحويله بغض النظر عن وضعه المالي الخاص .

(1)- بن نعمون حمادو ،مداخلة بعنوان ، مرجع سابق ، ص ص (17-18) .

كما عرف قطاع التأمينات تطورا كبيرا نتيجة لإقبال الكثير على منتجاته المتنوعة بسبب تنامي ثقافة التأمين في المجتمعات المتقدمة وكذلك بسبب العائد الكبير الذي تدره منتجات هذا القطاع مقارنة بالمنتجات التقليدية التي تفرحها البنوك (أودائع) ، ولهذا السبب تشهد منذ سنوات تقارب وتداخل بين نشاط البنوك وقطاع التأمينات بحيث أصبح الكلام حاليا عن قطاع جديد هو قطاع بنوك التأمينات ، هذا النوع الجديد من التكنل يعتبره المختصون في مجال المال ابتكارا ماليا غاية في الأهمية ، حيث أصبح هذا القطاع من القطاعات ذات الوزن الثقيل في الأسواق المالية خاصة في أوروبا وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية .

أما فيما يتعلق بنشاط صناديق الاستثمار، فقد شهد تطورا هائلا ، حيث أصبحت هذه الهيئات المالية تتمتع بمكانة مرموقة في الأسواق المالية بالنظر لحجم محافظتها الاستثمارية من الأوراق المالية المختلفة ، والعدد الكبير لهذه المؤسسات والتنوع الهائل في أسلوب عملها ابتداء من الصناديق المرتبطة بالمؤشرات ، إلى الصناديق المضاربة على اختلاف أنواعها أهمها ما تعرف بصناديق التحوط ، والتي تشير الإحصائيات إلى مجموع موجوداتها، تمت منذ 1998 بحوالي 29.40 % سنويا لتصل في 2007 إلى 2.25 ترليون دولار أمريكي ، 1.5 ترليون منها لصناديق أمريكية ، الأمر الذي حول لها التحكم في أسعار الأصول المالية والسيطرة على التعاملات في الأسواق المالية الكبرى ، فهي التي تقف وراء تفاقم ظاهرة المضاربة في الأسواق المالية ، حيث وصلت التعاملات في الديون المتعثرة إلى 85 % وبالتالي أدت إلى زيادة دعم الأزمة المالية وانتقالها عالميا .

خاتمة الفصل الثالث :

خلاصة القول أن الأزمة لم تعطي كل انعكاساتها ومن الصعب تحديد مداها الزمني وكذلك الاقتصادي فبعض الباحثين يقولون أن انفراج الأزمة لن يكون قبل 5 سنوات والبعض يرى غير ذلك : لكن ما يمكن تأكيده هو أن هذه الأزمة من حيث نتائجها وشموليتها هي أكبر وأخطر من أزمة 1929 ، كما أنها تطرح تساؤلات عميقة حول أسس وقواعد وهياكل النظام المالي الدولي الراهنة وقناعاته النظرية ، أي أنها تطرح على مستوى البلدان المتقدمة تساؤلات حول الأشكال التنظيمية الجديدة وقواعد العمل التي يجب تحسينها في المستقبل لتجنب مرة أخرى مثل هذه الأزمات ، أما على مستوى الدول الصاعدة والنامية فتطرح تساؤلات حول نموذج النمو الذي يجب اعتماده على ضوء ما أفرزته حتى الآن .

وبالتالي مواجهة هذه الأزمة سيستلزم تغيير نمط التفكير على المستوى الدولي وإصلاح المؤسسات السياسية الدولية من حيث أساليب حكمها ، طرق إدارتها وفسح المجال للدول النامية للمشاركة بشكل يتناسب مع وزنها وطموحاتها في عمليات اتخاذ القرار بشرط أن تعمل العملة كما ينبغي ، فنكون بذلك أكثر عدالة وأكثر فاعلية من أجل تحسين مستوى المعيشة خاصة في البلدان النامية.

فالمر يتعلق بترويض العملة لتتمكن من الظهور بوجه إنساني ، يعكس إمكانية وجود تجارة عادلة تسهل عملية اندماج البلدان النامية في المنظومة العالمية وتعزز من قدراتها التنافسية .

كما لم يحدث من قبل ، عرف العالم منذ منتصف الثمانينات تسارعا هائلا للأحداث زادت حدته في العقد الأخير من القرن العشرين ، حيث حدثت ثورة تكنولوجية مذهلة خاصة في مجالي الاتصال و المواصلات وانتشرت عمليات الإنتاج بفضل تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات والشركات الاقتصادية في كل ركن من أركان العالم ، كما تسابقت التدفقات المالية إلى عدد كبير من الدول النامية صاحبها موجة عاتية من إبداعات الأدوات المالية ، وعرفت التجارة أكثر فتراتها ازدهارا ودعم ذلك سياسة التحرير الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية الدولية. كل هذا وغيره جعل العالم أكثر ارتباطا في التجارة والتمويل .

لقد اتفقت الآراء على أن تلك المظاهر ما هي إلا " العولمة " وما الشركات متعددة الجنسيات إلا محركها ، وما منظمة التجارة العالمية إلا هيكلها الذي يحميها وما البنك الدولي إلا الخزان الذي مدها بالوقود وما صندوق النقد الدولي إلا المهندس الذي يعيد لها الطريق .

يعد التوجه نحو تحرير حركة رؤوس الأموال ، ظاهرة اقتصادية تتواكب مع تسارع حركة العولمة في كل الاتجاهات ، وتكامل الأسواق المالية العالمية في ظل عالم جديد يتسم بدرجة عالية من التمركز والتداخل في المعاملات الاقتصادية والمالية المكثفة ، وتوجه الدول نحو تحقيق التحرير الاقتصادي بمختلف أبعاده .

إن التدفقات المالية العالمية في سياق التكامل المالي العالمي ، تنطوي على تحديات وفرص جديدة للمجتمع الدولي ، إذ تشكل عنصرا بالغ الأهمية خاصة في السنوات الأخيرة ، بداية الثمانينات شهد العالم برحها كما للدول نحو تحرير حركة رؤوس الأموال من خلال قيامها بإصلاحات اقتصادية جذرية ، وذلك إدراكا منها أن من شأن ذلك أن يزيد من الرفاه والنمو الاقتصادي ويوفر مصادر جديدة للتمويل ، خاصة وأن أغلب الدول لم تستطع في حقبة من الزمن أن توفر ادخارا محليا كافيا لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها وتحقيق النمو الاقتصادي الذي تطمح إليه وخاصة الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها ومن أعباء الديون

الثقيلة، وهو ما دفع بها إلى البحث عن مصادر خارجية للتمويل، وتغيير سياساتها ومواقفها اتجاه رأس المال الأجنبي.

كل هذه التطورات أفرزت وعمقت ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها الاقتصادية والمالية، وعلى إثرها اختلفت الآراء اتجاه العولمة باعتبار أن البعض يعتبر العولمة بأنها في خدمة مصالح الدول المتقدمة متناسين أو متحيزين عن الآثار السلبية التي نجمت عن انتشار هذه الظاهرة وهي ما أبرزت بوضوح الحركات المناهضة للعولمة مستندين إلى تزايد حدوث الأزمات المالية في ذلك.

ويرجع تاريخ الأزمات المالية العالمية - والتي تضم الأزمات المصرفية (البنكية) وأزمات سعر الصرف إلى أواخر القرن التاسع عشر وتبلورت في أزمة الكساد الكبير في 1929-1933، ولذلك فهي ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي وخلال العقود الأخرين عانت كثير من الدول - سواء الصناعية أو الناشئة أو دول التحول من التخطيط المركزي السابق - من نوع أو آخر من هذه الأزمات وبدرجات متفاوتة. وأخيرا فإن الأزمة المالية في دول شرق آسيا أعادت إلى الأذهان مرة أخرى كيف يمكن لهذه الأزمات أن تتفجر مع صعوبة تقدير الآثار المتشعبة لها والتي تنتشر في شكل عدوى وبائية، حتى البنوك الأمريكية لم تسلم من الأزمات ففي أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات عانى أكثر من 79 بنكا من بين 509 بنك في ولاية نيو إنجلاند من الفشل والمخسرت بثده أسعار الأصول المعيارية بحيث كان ذلك سببا في لاشئ أكثر من 14% من إيرادها.

وفي سبتمبر 2008 شهد القطاع المالي الأمريكي بشكل خاص، والعالم بشكل عام أزمة مالية أكثر حدة عن سابقتها أدت إلى إعادة النظر في تركيب وأدوات النظام المالي العالمي، والتي اعتبرت، إلى غاية حدوث الأزمة من المسلمات المستقرة في النشاط المصرفي والمالي، وقد تؤدي النتائج الكارثية لهذه الأزمة إلى إصلاحات هامة من شأنها تصحيح مسار الرأسمالية وسياسة الاقتصاد الحر بشكل يجعل الاقتصاد العالمي أكثر استقرارا، بالتركيز أكثر على الاقتصاد الحقيقي لا على الفقاعات المالية، ومن جهة أخرى فإن هذه الأزمة تؤكد مرة أخرى على ضرورة الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي.

ويرجع سبب الاهتمام بدراسة تلك الأزمات ومحاولة إيجاد مؤشرات تنسم بالقدرة التنبؤية لها قبل وقوعها

إلى تكرار تلك الأزمات المتمثلة في الخسائر من الناتج المحلي الإجمالي .

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها ارتأينا الإجابة على الفرضيات السابقة كما يلي :

الفرضية الأولى : كانت صحيحة وهذا من التغيرات العالمية الواقعة : حيث ازدادت حركة التكتلات الاقتصادية

في أنحاء العالم على غرار النفط في أمريكا و الآسيان في آسيا ، كما يبرز كذلك بوضوح ولو بتفاوت الشركات

المتعددة الجنسيات والتي انتشرت عبر العالم ، مستفيدة من ذلك الدول النامية ولو بشكل قليل .

الفرضية الثانية : كذلك صحيحة فالأزمات المالية التي حدثت انعكست آثارها على مختلف الجوانب السياسية ،

الاجتماعية .. الخ . والتي أدت إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي المحلي وحتي العالمي .

الفرضية الثالثة : كانت صحيحة وهذا كون أن تحرير حركة رؤوس الأموال والندفقات الرأسمالية تنطوي على

تحديات وفرص جديدة للمجتمع الدولي ، إذ أن النظام النقدي الدولي في حركة تطور مستمرة ، وصور التطور

مرهونة بالآثار الاقتصادية النقدية والمالية المترتبة عن طبيعة أنظمة أسعار الصرف المتبعة و دورها في خلق الأزمات.

الفرضية الرابعة: كانت صحيحة حيث أن التشابك الحاصل في التجارة الدولية ، والانفتاح الاقتصادي الذي

تشهده أغلبية الدول ، ساهمت في زيادة الأزمات التي حدثت ، بحيث أصبح الانشغال الرئيسي للقائمين على

الأنظمة المصرفية مواجبة تلك التحديات والتقليل من تداعياتها وآثارها السلبية وتمعيم مكاسبها والمزايا التي

تتيحها .

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن التبع التاريخي لظاهرة العولمة يبرز التغيرات العالمية التي تزايدت منذ منتصف الثمانينات ، زادت من

درجة الترابط والاندماج بين الأسواق العالمية ، مما منح فرص اختيار كبيرة أمام المستثمرين .

- إن تزايد تحرير حركة رؤوس الأموال بالرغم مما لها من انعكاسات إيجابية لها عدة آثار سلبية إذا لم يتوفر

الشروط الواجب إتباعها من اجل التحرير .

- إن تزايد الأزمات المالية في الفترة الأخيرة استوجب ويستوجب تدخل الدول و المنظمات والمؤسسات الدولية في البحث عن أجمع السياسات لمحاولة تفادي الأزمات في المستقبل وإدارتها بفعالية أكثر.
- و من خلال مجموعة النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة نستخلص التوصيات التالية :
- بالرغم من الجوانب الإيجابية التي أتاحتها العولمة الاقتصادية للدول المتقدمة في الدرجة الأولى والدول النامية في الدرجة الثانية ، على هاته الأخيرة التكيف مع هاته المتغيرات العالمية ، ومحاولة التقليل من انعكاساتها السلبية .
- ضرورة تعميق التعاون الدولي فيما بين الدول النامية وإيجاد تكتلات اقتصادية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى وسيطرهما .
- على الدول النامية إتباع التحرير المالي والمصرفي التدريجي مع توفير المناخ الملائم لذلك من تشريعات وقوانين وأنظمة مصرفية كفوة .
- الحيلة والحذر من تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل ، بإتباع سياسات ملائمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي كالشراكة مثلاً .

آفاق البحث :

- من اجل التوسيع أكثر في الموضوع ودراسة أشمل وناقذ فيما يخص عمليات العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، يمكن التطرق إلى عدة مواضيع نذكر منها :
- أثر التحرير المالي على الدول النامية .
 - التكتلات الاقتصادية في مواجهة الأزمات المالية .
 - دور المؤسسات المالية الدولية في تفادي الأزمات المالية.

قائمة المراجع

الكتب :

1. إبراهيم خليفة ، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2006.
2. إبراهيم عبد العزيز نجار، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي المصرفي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009.
3. إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي : العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، عربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ط 1 ، 2002.
4. بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط 1 ، بيروت، 2003 .
5. رمزي زكي : العولمة المالية : الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1999 .
6. سمير عبد مقصود فرج الخطيب ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك : منهج عملي وتطبيقي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 .
7. شذا جمال الخطيب ، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال ، مؤسسة طابا ، عابدين ، ط 1 ، 2002 .
8. عادل المهدي ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية ، القاهرة ، ط 2 ، 2003.
9. عاطف السيد ، العولمة في ميزان الفكر " دراسة تحليلية " ، مطبعة الانتصار ، الإسكندرية ، مصر، 2001 .
10. عبد الحسين وادي هملية ، الاقتصاديات النامية : أزمات وحلول ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 1 ، 2001.
11. عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي ، العولمة المالية وإمكانية التحكم : عدوى الأزمات المالية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 .
12. عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 .
13. عبد السلام أبو قحف ، العولمة وحاضرات الأعمال : حالات عملية وحلول مشكلات ، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر ، ط 1 ، 2004 .

14. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية (منظماها ، شركاتها ، تداعياتها) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006
15. عبد المنصف حسين رشوان ، العولمة وآثارها : رؤية تحليلية إضافية ، المكتبة الجامعية الحديثة ، مصر ، 2006.
16. عبد النبي اسماعيل الطونجي ، التنبؤ بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة ، مصر ، بدون سنة.
17. عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، ط2 ، 2002.
18. عماد يونس ، العولمة : تاريخ ، أبعاد ومؤشرات على العالم العربي ، بحث في التاريخ السياسي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ، 2005.
19. عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003/2002
20. عمرو عبد الكريم ، في قضايا العولمة إشكالات قرن قادم ، سما للنشر ، 1999.
21. عمرو محي الدين ، أزمة النمر الآسيوية ، الجذور والآليات والدروس المستفادة ، دار الشرق ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2000 .
22. محسن احمد الخضيري ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003/2002
23. محمد علي حوات ، العرب والعولمة ، شجون الحاضر وغموض المستقبل ، مكتبة مديبولي ، القاهرة ، مصر ، 2002 .
24. محمد سمير منصور ، العولمة ، دراسة في المفهوم الظاهرة والأبعاد ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2003.
25. فضل علي مني ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة الخارجية والدول النامية ، مكتبة مديبولي ، ط1 ، القاهرة ، 2000.
26. يزيد منير عدوي ، إدارة الأزمات ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2007.

المداخلات والملاحظات :

1. بندي عبد الله عبد السلام ، مداخلته تحت عنوان " تسو نامي الرهن العقاري " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان .
2. بن نعمون حمادو ، مداخلته تحت عنوان ' طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008 " ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009.
3. سمية زدار وآخرون ، مداخلته تحت عنوان " الأزمة المالية العالمية وجملة الحلول " ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان .
4. صحراوي بن شيخة ، مداخلته تحت عنوان " تأثير نتائج الأزمة المالية العلمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر " ، جامعة الجيلالي اليابس ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاجتماعية ، سيدي بلعباس .
5. عبد المنعم محمد الطيب ، اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية : المسار والتتويج ، جامعة أريد الأهلية ، المؤتمر العلمي الثاني (عمادة البحث العلمي) الوطن العربي وتحديات العولمة ، المملكة الأردنية الهاشمية، 2007.
6. نبيل بن عامر و الطيب قماص ، مداخلته تحت عنوان ' الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على اقتصاديات الدول " ، ملتقى بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية ، سطيف ، 2009.
7. يوسف أبو فارة ، ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية ، كتاب الملتقى الدولي الرابع.

المجلات :

1. حبار مفعوغة ، العولمة المالية والاقتصاد على الدول النامية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة باتنة ، 2002.
2. عبد الخليم غربي ، رؤى استشرافية في ضوء الأزمة المالية العالمية ، مجلة العلم و الإيمان ، العدد السابع والعشرين ، 2008.
3. كريستيان ملدر Christian Mulder ، تقييم المخاطر " تحديد مكانم التعرض للمخاطرة المالية مفتاح الوقاية من الأزمات " ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد الرابع ، 2002.
4. محمد بوجلال ، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، 2009.

5. مصطفى عبد اللطيف ، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع ، مجلة البحث ، العدد السادس ، 2008.

6. يوسفات علي ، أزمة الرهن العقاري ، مجلة عنمية محكمة تصدرها كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، العدد الثاني ، 2009 .

مواقع الانترنت :

www.Pidegypt.org/arabic/azma.doc

www.ilo.org.lb

www.Almajdinfo.net

www.Wikipedia.org

بعد التوجه نحو تحرير حركة رؤوس الأموال ، ظاهرة اقتصادية تتواكب مع تسارع حركة العولمة في كل الاتجاهات ، وتكامل الأسواق المالية العالمية في ظل عالم جديد يتسم بدرجة عالية من التمركز والنداخل في المعاملات الاقتصادية والمالية المكثفة ، وتوجه الدول نحو تحقيق التحرير الاقتصادي بتختلف أبعاده .

كل هذه التطورات أفرزت وعمقت ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها الاقتصادية والمالية ، وعلى إثرها اختلفت الآراء اتجاه العولمة باعتبار أن البعض يعتبر العولمة بأنها في خدمة مصالح الدول المتقدمة متناسين أو متحيزين عن الآثار السلبية التي شجعت عن انتشار هذه الظاهرة وهي ما أبرزت بوضوح الحركات المناهضة للعولمة مستندين إلى تزايد حدوث الأزمات المالية في ذلك ، وفي أبرزها الأزمة المالية الحالية التي زعزعت استقرار الاقتصاد العالمي .

Résumé :

L'orientation vers la libération des mouvements des fonds commerciaux est un phénomène économique qui a fait face avec l'accélération de la mondialisation dans toutes les directions, et l'intégration des marchés financiers mondiaux dans un nouveau monde caractérisé par un degré élevé de concentration et de chevauchement dans les transactions économiques et financières intensives, et l'orientation des pays vers la libéralisation économique dans ses différentes dimensions.

Tous ces développements ont approfondi le phénomène de la mondialisation avec ses différentes dimensions économiques et financières, et cependant les points de vue sur la mondialisation sont différents considérant que certaines personnes considèrent la mondialisation dans l'intérêt des pays développés oubliant ou baissant les effets négatifs causés par la propagation de ce phénomène et c'est ce qui a mis clairement en évidence les mouvements antimondialisation, on s'appuyant sur l'incidence croissante des crises financières notamment la crise actuelle qui a déstabilisé l'économie mondiale.